الأجوبة الجَلِيَّة
لمن سأل عن شرح ابن عقيل
على الألفيَّة

الجزءُ الأول

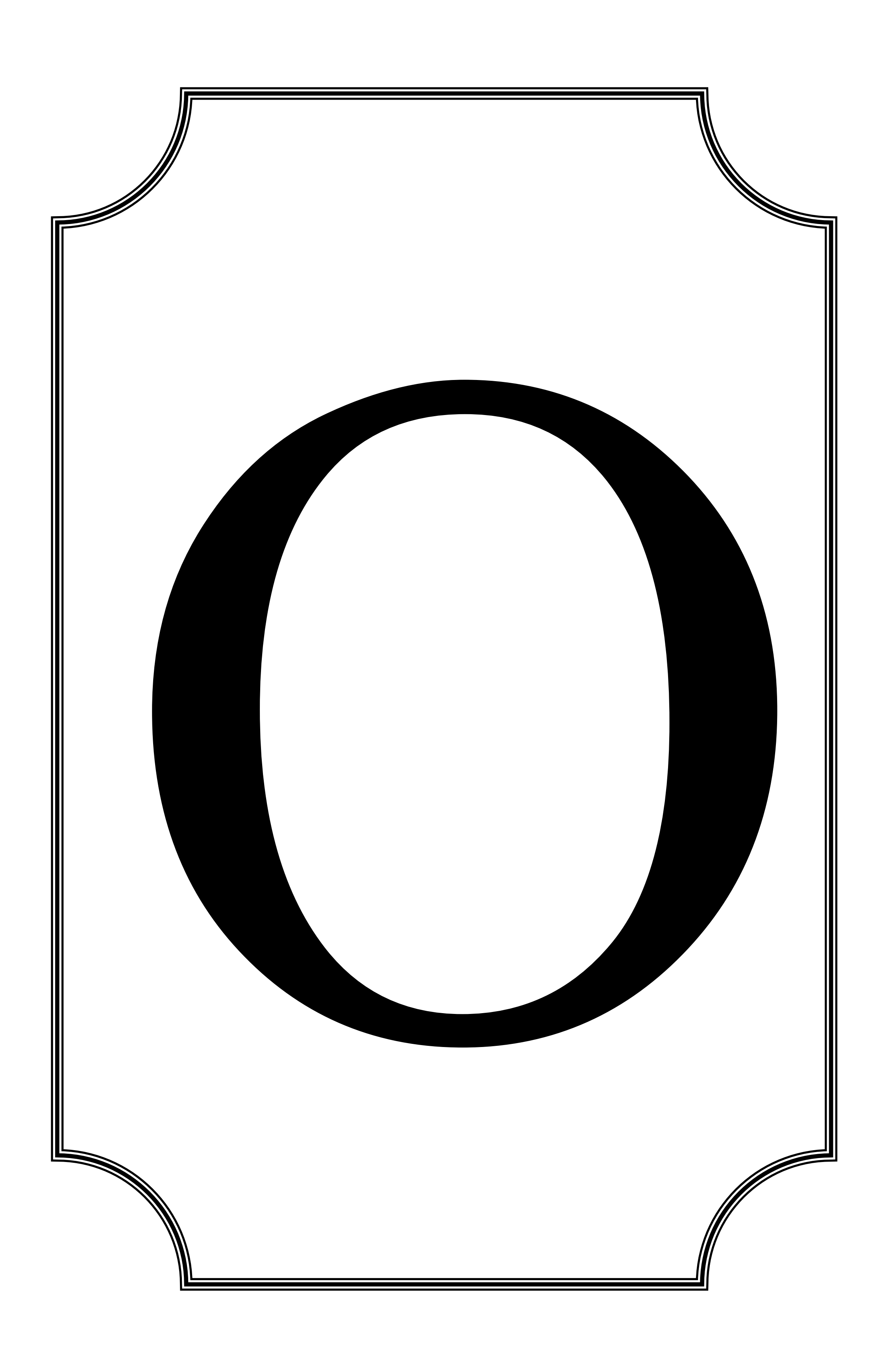
من الكلام وما يتألف منه إلى نهاية إنّ وأخواتها

إعداد

حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي

المدرس بمعهد تعليم اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية



فهرس الموضوعات

افتتح الناظم (ابن مالك) ألفيته قائلاً :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ
مُصَلِّياً عَلَى النبِّيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِى أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
وَتقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ
واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِى وَلَهُ فِى دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

وبعد أن حمد الله وأثنى عليه،وصلى على النبي المصطفى ،وبيّن موضوع الألفية ، ومزاياها بدأ الباب الأول ، وهو : الكلام وما يتألف منه .

فلنبدأ معه مستعينين بالله سائلينه التوفيق والسداد .

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

س1– ما تعريف الكلام في اصطلاح النحويين ، واللغويين ؟

ج1– الكلام في اصطلاح النحويين : هو اللفظ المفيد فائدة يحسُن السكوت عليها ، نحو : جاء زيدٌ ، ونحو : هذا طالبٌ مجتهدٌ ، ونحو : استقمْ ؛ لأنه مركّب من فعل وفاعل مستتر تقديره (أنت) .

وفي اصطلاح اللغويين : اسم لكل ما يُتكلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد ، فالمفيد نحو : جاء زيدٌ ، وغير المفيد ، نحو : إن جاء زيدٌ .

س2– ما تعريف اللفظ ؟

ج2– اللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمة ، والكَلِم . واللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء أكان مفيداً ، نحو : زيد ، ورجل ، أو غير مفيد (مُهْمَل) ، نحو : دَيْزُ ، وجَرُل .

س3– ما تعريف الكَلِم ؟ وممَ يتركب ؟

3– الكَلِم: اسم جنس واحده كلمة،ويتركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد ، أم لا. فالمفيد ، نحو : هذا الطالب مجتهدٌ ، وغير المفيد،نحو: إن جاء زيدٌ .

س4- ممّ يتركب الكلام ؟

ج4- يتركب الكلام من كلمتين فأكثر بشـــرط الإفادة . وهاتان الكلمتان إما اسمان ، نحو : محمد مجتهدٌ ، وإما فعل واسم ، نحو : قام زيدٌ .

*** س5- اذكر صور تأليف الكلام .**

ج5- يتألف الكلام مما يأتي :

1- اسمين .
2- فعل واسم .
3- فعل واسمين .
4- فعل وثلاثة أسماء .
5- فعل وأربعة أسماء .
6- جملتين .

فالاسمان لهما أربع صور ، هي :

أ- مبتدأ وخبر ، نحو : محمد مجتهد .

ب- مبتدأ وفاعل سدّ مَسَدّ الخبر ، نحو : أقائم الزيدان ؟

ج- مبتدأ ونائب فاعل سدّمسدّ الخبر ، نحو: أمضروب أخواك ؟

د- اسم فعل مع فاعله ، نحو : هيهات العقيقُ .

- هذه العلامة (*) الموضوعة أمام السؤال تدلّ على أنّ الجواب كاملا من زيادات مُعِدَّ هذا الكتاب ، وليس من متن شرح ابن عقيل .

– وإذا وُضِعَتْ في الجواب مُكَرَّرَة دَلَّت على أن الجواب الذي بينهما فقط من زيادات الْمُعِدِّ .

والاسم والفعل لهما صورتان هما :

أ– فعل وفاعل ، نحو: جاء زيدٌ .

ب– فعل ونائب فاعل ، نحو : ضُرِب زيدٌ .

وللفعل والاسمين صورة واحدة هي: كان وأخواتها ، نحو: كان الطالبُ مريضاً .

وللفعل وثلاثة الأسماء صـــورة واحدة ، هي : ظن وأخواتها ، نحو : ظنَّ الطالبُ المدرسَ مريضاً .

وللفعل وأربعة الأسماء صـورة واحدة ، هي : أَعْلَمَ وأخواتها ، نحو : أعلم الجنديُّ القائدَ العدوَّ قادماً .

وللجملتين صورتان هما :

أ– جملة الشرط وجوابه ، نحو : إن جاء محمد أكرمته .

ب– جملة القسم وجوابه ، نحو : أقسمُ بالله لأجتهدَنَّ .

س6– ما تعريف الكلمة ؟

ج6– الكلمة : لفظ موضـــوع لمعنى مفرد ، نحو : محمد ، ورجل ، وفرس . وليس منها دَيْزٌ ؛ لأنه لا معنى له (مُهمل) .

س7– ما أقسام الكلمة ؟ وعَرّف كل قسم .

ج7– الكلمة ثلاثة أقسام ، هي :

1– الاسم 2– الفعل 3– الحرف .

فالاسم : هومادلّ على معنًى في نفسه غير مقترن بزمان ، نحو: قلم ، وكتاب .

والفعل : ما دلّ على معنى في نفســـه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة : الماضـــي ، والحاضر ، والمستقبل ، نحو : قامَ ، يقومُ ، قُمْ .
والحرف : ما لا يدلّ على معنى في نفسه ، نحو : إنَّ ، ولَمْ ، وهَلْ ، ولا .

س8- ما تعريف القول ؟

ج8- القول : لفظ مفيد ، وقيل : يطلق على المفيد ، وغير المفيد . وهو بذلك يعمُّ الجميع (أي : إنه يشمل الكلمة ، والكلام ، والكَلِم) .

س9- علام تطلق الكلمة في اللغة ؟

ج9- تطلق الكلمة في اللغة على الكلام ، كما في قولهم : كلمة الإخلاص ، (أي : لا إله إلا الله) وكقولهم : ألقى الخطيبُ كلمةً .

* **س10- مَيّز الكلام ،والكَلِم ،والقول في الأمثلة الآتية : رأيت محمداً ،نام الطفل ،ظهرت النتائج في الصحف ،إذا حضر الماء ،رجل .**

ج10- أ- رأيت محمداً : كلام ، وكَلِم ، وقول .

ب- نام الطفل : كلام ، وقول .

ج- ظهرت النتائج في الصحف : كلام ، وكَلِم ، وقول .

د- إذا حضر الماء : كَلِم وقول،على اعتبار أنَّ القول يطلق على غير المفيد.

هـ- رجل : كلمة مفردة ، وقول .

وبذلك يتضح أن القول أعم من الجميع عموماً مطلقاً .

س11- كم نوعاً لاسم الجنس ؟

ج11- اسم الجنس نوعان :

1- اســـم جنس جمعي: هو ما يُفْرَقُ بينه وبين مفرده بالتاء ، أو الياء ، نحو: بَقَر وبقرة ، وشجر وشجرة ؛ وتُرك وتركي ، وعَرَب ، وعربي .

2- اســم الجنس الإفرادي: هوما يَصْــدُق على القليل والكثير من جنس واحد ، وبلفظ واحد ، نحو : ماء ، وذَهَب ، وزيت ، وعَسَل .

(م) س12- ما الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجنس الجمعي ؟

ج12- الفرق بينهما من جهتين :

1- أن جمع التكســير لابد أن يكون على وزن معين من أوزان الجموع المعروفة في كتب الصرف ، وأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك ، وتأمل وزن (بَقَر ، وشَجَر ، وكَلِم) فإنها ليست على وزن من أوزان جمع التكسير .

2- أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى جمع التكسير مؤنَّثاً ،كما في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾ وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكورِ

الحرف (م) الموضوع أمام السؤال يَدُلُّ على أن الجواب كاملا من الحواشي ، وليس من متن شرح ابن عقيل .
- وإذا وُضِعَ في الجواب مُكَرَّراً دَلَّ على أن الجواب الذي بينهما فقط من الحواشي.

وأما اسـم الجنس الجمعي فالضـمير ، وما أشـبهه يعود إليه مذكراً ، كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْـنَا ﴾ وقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ فاسم الجنس (الكلم) جاء الفعل قبله مذكراً .

علاماتُ الاسمِ

بِالْجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَلْ   وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

س1- ما علامات الاسم ؟

ج1- علامات الاسم ، هي :

1- **الجرُّ** ، ويشمل الجر بالحرف ، والإضافة ، والتبعيّة . وقد اجتمعت في البسملة ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ونحو قولك :

مررت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ . فغلام : مجرور بالباء ، وزيد: مجرور بالإضافة ، والفاضل : مجرور بالتبعية ؛ لأنه نعت .

2- **النِّدَاءُ** ، نحو : يا زيدُ ، يا رجلُ .

3- **أل** ، نحو : الرجل ، الكتاب .

4- **الإسْنَادُ إليه** (الإخبار عنه)،كالتاء في قمت . فالتاء مسند إليه ، والفعل (قام) مسند ، ونحو: أنا مؤمن . فالضمير (أنا) مسند إليه ،ومؤمن مسند. فإسناد القيام إلى التاء دليل على اسمية (التاء)،وإسناد الإيمان إلى الضمير(أنا) دليل على اسميته .

5- **التَّنْوِينُ** : هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً لغير توكيد ، وهو أربعة أنواع :

أ- تنوين التَّمْكِينِ ، وهو الذي يلحق آخر الأسماء المعربة ، كزيدٍ ، ورجلٍ .

ب- تنوين التَّنْكِيرِ ، وهو الذي يلحق آخر الأسماء المبنيّة ؛ للدلالة على تنكيرها، نحو: مررت بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخر . فسيبويه الأول معرفة ، والثاني نكرة ، والذي دلّ على تنكيره التنوين الذي لحق آخره ، ونحو: صَهٍ (أي : اسكت عن كل حديث) ، وإيهٍ (أي : زدني من كل حديث) .

ج- تنوين الْمُقَابَلَةِ ، هو الذي يلحق جمع المؤنث السالم ، نحو : مسلمات ، ومؤمنات ؛ فإنَّ التنوين فيه مقابل النون في جمع المذكر السالم ، نحو: مسلمون ، ومؤمنون .

د- تنوين العِوَضِ ، وهو ثلاثة أقسام :

أ- عوض عن حرف ، وهو التنوين الذي يلحق المنقوص عِوضاً عن الياء المحذوفة في حالتي الرفع ، والجر ، نحو: هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ .

ب- عوض عن كلمة ، وهو التنوين الذي يلحق آخر (كلٍّ ، وبعضٍ) عوضاً عن المضاف إليه،كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ (أي : كل إنسان) وكما قال الشاعر :

دَانَيْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

(أي : فمطلتْ بعضَ الديونِ وَأَدَّتْ بعضَه) .

ج- عوض عن جملة : وهو التنوين الذي يلحق (إذْ) عوضاً عن جملة تكون بعدها،كقوله تعالى:﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ أي:حين إذْ بَلَغَت الرُّوحُ الحُلْقُومَ.

وزاد بعضهم تنوين التَرَنُّم ، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علّة .
والتنوين الغَالِي ، وهو الذي يلحق القوافي المقَيَّدَة .

فالترنُّمُ ، كقول الشاعر :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لقدْ أصَابَنْ

الشــاهد : العِتَابَنْ ، وأصَــابَنْ . **وجه الاســتشــهاد** : أدخل الشــاعر عليهما في الإنشاد تنوين الترنُّم وآخرهما حرف عّلة ،وهو الألف ،ويسمى ألف الإطلاق ؛ لأن القافية التي آخرها حرف علّة تُسمى مُطْلَقَةً .

وأما الغالي – وقد أثبته الأخفش –كقول الشاعر :

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

الشــاهد : المخترقْنْ ، والخفقْنْ . **وجه الاســتشــهاد** : أَدْخَلَ التنوين عليهما، مع اقترانهما بأل ، وسُكِّنتا ؛ لأجل الوقف ، والأصل أنهمامجرورتان بالكسرة : المخترقِنْ ، والخفقِنْ . وهذه القافية تســـمى مقيّدة ؛ لأن آخر الكلمة في آخر البيت حرف صحيح ساكن .

س2– ما رأي ابن مالك في تنويني الترنّم ، والغالي ؟ وبم اعترض عليه ابن عقيل ؟ وما الرَّدُّ على هذا الاعتراض ؟

ج2– يرى ابن مالك أن تنوين الترنم ، والتنوين الغالي من خصـــائص الاســـم ، ويعارضه في ذلك ابن عقيل فهو يرى أنهما يكونان في الاسم ، والفعل ، والحرف .

ويؤيد رأي ابن عقيل الشـاهد السـابق (المخترقٍ ، والخفقٍ)؛ لأن الشـاعر أدخل عليهما التنوين مع اقترانهما بأل ، ولوكان هذا التنوين مما يختص بالاســـم لم يلحق الاسم المقترن بأل .

ويؤيده كذلك قول الشاعر :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَأنّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِنْ

والشــاهد فيه : دخول التنوين على الحرف (قَدٍ) وهذا يدلّ على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم .

(م) ويُرَدُّ على هذا الاعتراض بأن تســـمية نون الترنم ، والنون التي تلحق القوافي المطلقة (تنويناً) إنما هي تسـمية مجازية ، وليسـت من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين .

علاماتُ الفعلِ

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

س1– ما علامات الفعل ؟

ج1– علامات الفعل :

1– قبوله التاء المتحركة ، نحو : ذَهَبْتِ ُ .

2– قبوله تاء التأنيث الساكنة ، نحو : ذَهَبَتْ ، ونِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ .

3– قبوله ياء المخاطبة (ياء الفاعلة)، نحو : اضْرِبِي ، وتَضْرِبِينَ .

4– قبوله نون التوكيد الثقيلة ، والخفيفة . فالثقيلة ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ ﴾ والخفيفة ، نحو : اذهبَنْ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ ولم تظهر النون في ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ لأن الألف فيها بدل من نون التوكيد ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾ .

س2– لِمَ اشْتُرِط في تاء التأنيث أن تكون ساكنة ؟

ج2– احترازًا من التاء المتحركة التي تلحق الأسماء ، نحو : هذه مسلمةٌ ، ورأيت مسلمةً .

واحترازًا من اللاحقة للحرف ، نحو : لاَتَ ، ورُبَّتَ ، وثُمَّتَ . ويجوز تسكين التاء مع رُبَّ ، وثُمَّ ، ولكنه قليل ، نحو : رُبَّتْ ، وثُمَّتْ .

س3- لمِ قال ابن مالك (ويا افعلي) ، ولم يَقُلْ ياء الضمير ؟

ج3- لأنّ ياء الضمير يدخل فيه ياء المتكلم وهو ضمير ، ولا يختص ياء المتكلم بالفعل فقط ، فهو مُشترك في الفعل ، نحو: أكرمني ، والاسم ، نحو : غلامي ، والحرف ، نحو : إني .

أما قوله : " يا افعلي " فالمراد به ياء المخاطبة ، وياء المخاطبة لا يكون إلا في الفعل .

علاماتُ الحرفِ

وأقسامُ الفعلِ وعلاماتُه

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ
وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فَيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

س1– ما علامات الحرف ؟

ج1– علامة الحرف : لا يقبل علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال ، نحو: هل ، وفي ، ولَمْ .

*** س2– ما أقسام الحروف ؟**

ج2– الحروف نوعان :
أ– **حروف الْمَبَانِي** ، وهي حروف الهجاءِ التي تُبْنَى منها الكلمة .
ب– **حروف الْمَعَانِي** ، وهي الحروف التي يظهرمعناها في الجملة ،كحروف الجرّ ، والجزم ، والنصب ، والعطف .

س3– ما أقسام حروف المعاني ؟

ج3– تنقسم إلى قسمين :

1- حروف مختصة .   2- حروف غير مختصة .

1- المختص ، وهو قسمان :

أ- قسم خاص بالأسماء ،كحروف الجر ، وإنّ وأخواها... إلخ .

وهي عاملة في الأسماء فقط .

ب- قسم خاص بالأفعال ،كحروف الجزم ، والنصب ، نحو : (لم وأخواتها ، ولن وأخواتها) . وهي عاملة في الأفعال فقط .

2- **غير المختص** ، وهي الحروف المشتركة بين الأسماء ،والأفعال ،كهل ، نحو: هل زيدٌ قائم ؟ ونحو: هل قام زيدٌ ؟ .

وهي غيرعاملة ، ومثلها : همزة الاستفهام ، وحروف العطف .

س4- إلى كم قسم ينقسم الفعل ؟

ج4- ينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام هي :

1- الفعل الماضي   2- الفعل المضارع   3- فعل الأمر .

س5- ما علامات الفعل الماضي ؟

ج5- للماضي علامتان :

1- قبوله التاء المتحركة (تاء الفاعل) ، نحو : ذَهَبْتَ ُ ِ ، ونحو : تَبَارَكْتَ ياذا الجلال والإكرامِ .

2- قبوله تاء التأنيث الساكنة ،نحو: شَرِبَتْ فاطمةُ،ونحو: نِعْمَتْ المرأةُ المتحجبةُ، وبِئْسَتْ المرأةُ المتبرِّجة. وهذا معنى قوله : " وماضي الأفعال بالتَّا مِزْ "
.

وبهذه العلامة أُبطلت حُجَّة من قال : إنَّ (نِعْمَ ، و بِئْسَ) اسمان .

وكذلك أبطلت حُجَّه من قال : إنَّ (ليس ، وعسى)حرفان ؛ لأنهما يقبلان تاء الفاعل ، وتاء التأنيث معاً ، نحو : ليستْ ،ولَسْتُ ،وعَسَتْ ،وعَسَيْتُ .

س6- ما علامات الفعل المضارِع ؟

ج6- علامته قبوله الجزم بـ (لم)، نحو :لم يضربْ . وهذا معنى قوله :
" فعلٌ مضارِع يلي لم كيشَمْ " . وله علامات أخرى ،كقبوله السين وسوف ، نحو: سأذهبُ ، وسوف أذهبُ . وقبوله النصب بـ (لن) نحو : لن أذهبَ . وكونه مبدوءًا بأحد أحرف المضارعة المجموعة في قولك (أنيت)، نحو : أذهبُ ، نذهبُ ، يذهبُ ، تذهبُ .

س7- ما علامات فعل الأمر ؟

ج7- علامته : الدلالة على الطلب بصيغته مع قبوله نون التوكيد ، نحو : اضْرِبَنَّ ، واخْرُجَنْ .
وهذا معنى قوله : " وسِمْ بالنُّونِ فعلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِم " .

س8- ما الحكم إذا دلّت كلمة على الفعل ولم تقبل علاماته ؟

ج8- إذا دلّت كلمة على معنى الفعل الماضـــي ولم تقبل علاماته فهي اســـم فعل ماضٍ ، نحو : هيهات بمعنى بَعُدَ ، وشَتَّانَ بمعنى افْتَرَقَ ، وسُرْعَان بمعنى أَسْرَعَ .

وإن دلَّت كلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل الجزم بـــ (لم) فهي اسم فعل مضـارع ، نحو : أُفٍّ بمعنى أَتَضَـجَّرُ ، وآهِ بمعنى أَتَوَجَّعُ ، و بَخٍ بمعنى أَسْـتَحْسِـنُ .

وإن دلت كلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي إما اســـم فعل، نحو : نَزَالِ بمعنى انْزِلْ ، وإما مصدر نائب عن فعله ، نحو : صَبرًا بمعنى اصْبِرْ .

وإنْ قبلت كلمة نون التوكيد ، ولم تدل على الأمر فهي فعل مضـــارع ، نحو : تَذْهَبَنَّ .

(م) س9- ذكرتَ اسم الفعل ، فما هو اسم الفعل ؟

ج9- **اسـم الفعل** : هو ما دلّ على معنى الفعل ، وزمنه ، وعمل عمله في إظهار الفاعل ، وإضـــماره ، نحو(هيهات) اســم فعل ماضٍ ؛ لأنه بمعنى الماضـــي بَعُدَ ، وبذلك يكون قد دلّ على الزمن الماضــي ، وعمل عمله في إظهار الفاعل ، نحو : هيهات العقيقُ ، وهكذا تقول فيما دلّ على المضارع كأُفِّ ، أو الأمر كصَهٍ ، ومن إضمار الفاعل قولك : صَهٍ بمعنى اسكتْ .

وقد يكون اسم الفعل لازماً مع أنّ فعله متعدٍ وهذا ليس بغالب ، نحو (آمين) فهو لازم مع أنه بِمعنى اســـتجبْ ، وهو فعل متعدٍ ، ونحو (إيهِ) فإنه لازم مع أنه بمعنى زِدْني ، وهو متعدٍّ كما ترى .

(م) س10- اذكر خلاف العلماء في أسماء الأفعال .

ج10- اختلف النحاة في أسماء الأفعال على النحو الآتي :

1- **جمهور البصـــريين** : يرون أنها أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصــرف تصــرف الأفعال ؛ ولذلك لا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان فتبقى على صـورة واحدة . أما الأفعال فتختلف أبنيتها باختلاف الزمان ،فالماضــي (ذهبَ) تختلف بنيته عن المضارع (يذهبُ) وعن الأمر (اذهبْ) .

وكذلك لا تتصرف أسماء الأفعال تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً ؛ ولذلك لا تقع مبتدأ ، ولا فاعلاً ؛ وبهذا اختلفت عن الصـفات ،كاسـم الفاعل واسم المفعول ؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول وإن قاما مقام الأفعال في العمل إلا أنهما يتصرفان تصرف الأسماء فيقعان مبتدأ وفاعلاً... إلخ

2- **جمهور الكوفيين** : يرون أنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمن ،وإنْ كانت جامدة لا تتصرف تصرف الأفعال ، فهي مثل : (عسى ، وليس) ونحوهما من الأفعال الجامدة .

3- **أبو جعفر أحمد بن صـابر** : يرى أنها نوع خاص ، ليســت أفعالاً ؛ لأنها لا تتصـرف تصـرف الأفعال ، ولا تقبل علامات الأفعال ، وليســت أسماءً ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأسماء ، ولا تقبل علامات الأسماء ؛ ولذلك عَدَّها نوعاً رابعاً من أنواع الكلمة ، وسماها (الخَْالِفَةَ) .

الْمُعْرَبُ ، والْمَبْنِيُّ

سَبَبُ بناءِ الاسمِ

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

س1- ما أقسام الاسم باعتبار الإعراب ، والبناء ؟

ج1- ينقسم إلى قسمين :

1- **مُعْرَب** ، وهو : ما سَلِم من شَبَهِ الحروف ، وتغيَّرت حركة آخره بسبب العوامل الداخلة عليه .

2- **مَبْنِيّ** ، وهو : ما أشبه الحرف ، ولم تتغيرّ حركة آخره ، وإن تغيّرت العوامل الداخلة عليه .

س2- ما عِلَّة بناء الاسم ؟

ج2- هذا السؤال مبني على قاعدة مُهِمَّة هي : أنَّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن عِلَّتِه، وأنَّ ما جاء على غير أصله يُسأل عن علَّة مجيئه على غير الأصل،

فالأصل في الاسم الإعراب ؛ لذلك يُسأل لم بُني مع أنّ أصله الإعراب ؟ والجواب على ذلك هو : مشابهته الحرف شبهاً قويًّا يقربُّه منه .

(م) س3- هل علّة البناء ترجع إلى سبب واحد ، أو أكثر ؟

ج3- اختلف النحاة في هذه المسألة، **فذهب جماعة** إلى أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف ، ومنهم ابن مالك ، وابن جني ، وسيبويه ،وأبو علي الفارسي ، وهذا الأخير يرى أن سبب بناء الاسم منحصر في شبه الحرف ، أو ما تَضَمّن معناه . **وذهب آخرون** إلى أنّ السَّبب مُتعدد ، وذلك على النحو الآتي :

1- مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ،كاسم فعل الأمر، واسم الفعل الماضي، نحو: نَزالِ ، وهيهات ، فهما مبنيان ؛ لأنهما أشبها في المعنى الفعلين " اِنْزِلْ ، وبَعُدَ " ، ورُدَّ على هذا السبب بأنه لو كان صحيحا لَلَزِم بناء المصدر النائب عن فعله ، كصبرًا ، وضربًا ؛ لأنهما بمعنى الأمر (اصبْر ، واضربْ) ولَلَزِمَ كذلك إعراب اسم الفعل المضارع ، نحو : أفّ ، وآهِ ؛ لأنهما بمعنى المضارع المعرب (أتضجَّر ، وأتوجَّع) .

2- عدم التركيب ؛ وبناء على هذا السبب تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنيّة ، وهذا رأي غيرسديد ؛ لأنك لا تستطيع الحكم على كلمة ما، أ مبنية هي أم معربة ؟ إلا بعد تركيبها في جملة ، فمثلاً كلمة (محمد) أ معربة هي أم مبنية ؟ لا يجوز الحكم عليها إلا بعد تركيبها في جملة ، فإذا قلت : جاء محمدٌ ، ورأيت محمدًا ، فهي معربة ؛ لتغيّر آخرها بسبب العوامل ، وهذا هو الإعراب. وإذا قلت: يا محمدُ ، فهي مبنية ؛ للزوم آخرها الضم ، وهذا هو البناء .

3- أن يجتمع في الاسم ثلاث علل من موانع الصرف ، نحو : الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعَالِ ، كحَذَامِ ، وقَطَامِ ، قالوا هذه الأسماء مبنية لاجتماع ثلاث علل مانعة من الصرف هي : العلمية ، والتأنيث ، والعَدْل ، فهي معدولة عن حَاذِمة ، وقاطِمة . ويَرُدُّ هذا الادِّعَاءَ اجتماعُ خمسِ عِلَلٍ من موانع الصرف في اسم واحد ومع ذلك هو معرب ، نحو (آذربيجان) فإن فيه العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، وزيادة الألف والنون .

مواضعُ شبهِ الاسمِ بالحرفِ

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيَّ فى اسْمَىْ جِئْتَنَا　　　وَالْمَعْنَوِيِّ فى مَتَى وفى هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ　　　تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ

س4- اذكر مواضع شبه الاسم بالحرف .

ج4- يشبه الاسم الحرف في أربعة مواضع :

1- **شبه في الوضع** ، كأن يكون الاسم **موضوعاً على حرف واحد** ، كالتاء في : ضربت ، وجئتنا ، فهو بذلك يُشبه حرف الجر (الباء)، ولامه ، وكافه ، وفاء العطف ، وواوه ، وهمزة الاستفهام .

أو يكون موضوعاً على حرفين ، كالضمير (نا) في : جئتنا ، فهو بذلك يُشبه هل الاستفهامية، وقد ، وما ، ولا النافيتين . وهذا هو الأصل في وضع الحرف ، إما أن يكون على حرف ، أو على حرفين ، والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً

على ثلاثة أحرف فأكثر ، فلما خرج الاسم عن أصله ، وأشبه الحرف أُعطيَ حكم الحرف وهو البناء .

(م) ولكنَّك تجد بعض الحروف خرجت عن أصلها ، وأشبهت الاسم في وضعها على ثلاثة أحرف، نحو : إنّ وأخواتها ، وإلاَّ ، وثُمَّ ، ومع ذلك لم تُعط حكم الاسم وهو الإعراب ، وذلك راجع لسببين :

أ - أنَّ الحرف أشبه الاسم في شيء لا يخصه وحده ، فإن الفعل أيضاً يكون على ثلاثة أحرف ، أما الاسم فقد أشبه الحرف في شيء يخصّه وحده .

ب- أن الحرف لا محل له من الإعراب ، ولا يحتاج إلى الإعراب ؛ لأنه لا يقع في مواقع متعددة من التراكيب فلا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ؛ بمعنى أنه لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مبتدأ،ولا خبرًا ، ولا حالاً ... إلخ . (م)

2- **شبه في المعنى** ، وهو نوعان :

أ- ما أشبه حرفاً موجودًا .

ب- ما أشبه حرفاً غير موجود .

فالأول ، نحو : متى الاستفهامية ، في قولك : متى جئت ؟ فإنها مبنية ؛ لأنها أشبهت في المعنى الحرف الموضوع للاستفهام ، وهو (الهمزة)، وتُشبه (إنْ) في معنى الشرط إذا استعملت للشرط ، نحو : متى تقُمْ أَقُمْ .

والثاني ، نحو : اسم الإشارة (هنا) فهو مبني ؛ لأنه يشبه حرفاً كان ينبغي أن تضعه العرب ، ولكنها لم تضع ؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني ، فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها ، كما وضعوا للنفي حرفاً وهو (ما) وللنهي

(لا) وللتمني (ليت) وللترجّي (لعل) وبذلك تكون أسماء الإشـــارة مبنية ؛ لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً .

(م) لكن ابن الفلاح نقل عن أبي علي الفارسـي أن أسماء الإشـارة مبنية ؛ لأنها من جهة المعنى أشبهت حرفاً موجودًا هو (أل العهدية) فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولم يَرتضِ المحققون ذلك ؛ لأن الإشارة في لفظ (هنا) ونحوها حِسِّيَّة ، وفي أل العهدية ذهنيّة .

ومن الأسماء المبينة التي أشـبهت الحروف في المعنى ولم تضـع له العرب حرفاً (لَدَى) فهي دالّة على الملاصـقة والقرب زيادة على الظرفية، والملاصـقة والقرب من المعاني التي لم تضـــع لها العرب حرفا . ومنها (ما) التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، والتعجب من المعاني التي لم تضع لها العرب حرفاً . (م)

3- **شـــبه في النيابة عن الفعل، وعدم التأثر بالعامل** ، كأسماء الأفعال ، نحو : دَرَاكِ زيدًا . فاسم الفعل (دراكِ) مبني لشبهه الحرفين (ليت ، ولعلّ) فهما نائبان عن الفعلين (أتمنّى ، وأترجَّى) ويعملان النصـــب في المبتدأ ، ولا تدخل عليهما العوامل فتؤثر فيهما ، وكذلك فإن أسماء الأفعال ، نحو : آهِ ، وصَـــهٍ، ودَرَاكِ ، تنوب عن الأفعال : أَتَوَجَّعُ ، واسْـكُتْ ، وأَدْرِكْ ، وهي تعمل فيما بعدها ، ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها ؛ ولذلك هي مبنيّة .

وليس منها المصـــدر النائب عن فعله ، نحو: ضَـــرْبًا زيدًا ، فإنه نائب عن الفعل (اضْـــرِبْ) ولكنه ليس مبنيا ؛ لأن العوامل تدخل عليه فتؤثر فيه ، تقول : آلمني ضربُك (بالرفع)، وعجبت من شدَّة ضربِك (بالجر) .

وأما ضرباً ، فهو منصوب بالفعل المحذوف .

4- **شبه في الافتقار المتأصِّل إلى جملة** ، كالأسماء الموصولة ، وإذ ، وإذا ، وحيث ... إلخ فإنها مفتقرة إلى الجملة افتقارًا متأصِّلاً ، فإذا قلت :
جاء الذي ... فلا معنى لها إلا بذكر الصّـــلة ، نحو : جاء الذي علّمني ، وبذلك تكون قد أشبهت الحرف الذي لا يظهر معناه إلا في الجملة .

(م) س5- " اســـم الفعل لا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه " علام بني هذا القول ؟ واذكر خلاف العلماء فيه .

ج5- إنّ القول بأن اســـم الفعل لا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه مبنيّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، وهذه المســـألة محل خلاف بين العلماء ، وذلك على ثلاثة أقوال :
أ- أنها لا محل لها من الإعراب. وهذا مذهب الأخفش ، واختاره ابن مالك .
ب- أنها في محل نصب مفعول مطلق لفعل محذوف، وذلك على اعتبار أنها نائبة عن المصدر . وهذا مذهب المازني .
ج- أنها في محل رفع بالابتداء ، وما بعدها فاعل سد مسدّ الخبر ، والعامل معنوي . وهذا مذهب سيبويه.

(م) س6- هل يجتمع في اسم مبني واحد شبهان فأكثر ؟

ج6- نعم . قد يجتمع في اسم مبني واحد شبهان فأكثر ،كالضمائر، فإن فيها شـــبهاً معنوياً ؛ لأن التكلّم ،والخطاب ،والغيبة من المعاني التي تَتَأَدَّى بالحروف . وفيها شبه افتقاري ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقارًا متأصّلاً إلى ما يُفسِّره .

وفيها شبه وضعي ، فإنَّ أغلب الضمائر وُضِع على حرف أو حرفين .

*** س7– من أسباب بناء الاسم الافتقار المتأصل،فهل هناك افتقار غيرمتأصل؟**

ج7– نعم . هناك افتقار غير مُتَأَصِّـــلٍ ، يُســـمى الافتقار العارض ، نحو :كلمة (يوم) وما شـابهها فهي مفتقرة إلى المضـاف إليه ،كما في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ ولكن هذا الافتقار عارض؛ لأنك تســـتطيع أن تقول: صـــمت يومًا ،ولا تحتاج إلى إضـــافة ،وبذلك تكون كلمة (يوم) معربة لا مبنية .
وكذلك يكون الاسم معربا إذا افتقر افتقارًا متأصلاً إلى مفرد ، نحو :
(سبحان ، وعند) وما شـابهما ، فهما مفتقران أصـالة إلى المضـاف إليه ، لكن ليس إلى جملة بل إلى مفرد .

(م) س8– زاد ابن مالك نوعين آخرين من الشبه ، فما هما ؟

ج8– زاد ابن مالك نوعا خامسًا سماه **الشبه الإهمالي** ، وفسّره بأنّ : الاسم يشبه الحرف في كونه لا عاملاً ، ولا معمولاً ، وَمثَّل له بأوائل السور ، نحو : الم~ ، ق~ ، ص~ . وهذا القول مبني على أن فواتح الســـور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشـــابه الذي لا يُدرك معناه . وجعل بعضـــهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة كألف، باء ، تاء ... إلخ
وأسماء العدد المسرودة نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة.. إلخ .
وزاد نوعاً سادسًا سماه **الشبه اللفظي** ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني وذلك مثل (حاشا) الاسمية، فإنها أشبهت حاشا الحرفية (حرف

جر) في اللفظ . فحاشـا الاسمية ، نحو قوله تعالى : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾
فتعرب (حاشا) مفعولاً مطلقاً نائباً عن الفعل .
وحاشا الحرفية ، نحو : سافر الطلاب حاشا زيدٍ .

س9- الأسماء كلها معربة ماعدا أسماء معينة فهي مبنية ، اذكر هذه الأسماء المبنية .

ج9- الأسماء المبنية ، هي :

1- الضمائر .

2- أسماء الشرط ما عدا (أيّ) فهي معربة .

3- أسماء الاستفهام ما عدا (أيّ) فهي معربة .

4- أسماء الإشارة ما عدا (المثنى) منها فهو معرب .

5- الأسماء الموصولة ما عدا (المثنى)منها فهو معرب .

6- أسماء الأفعال .

* 7- بعض الظروف ، نحو : إذا، وإذ، والآنَ، وقَطُّ، وبينما، وحيث، وأين، وأمسِ في لغة الحجازيين، وقبل ، وبعد (إذا حُذف المضـــاف إليه ونُوِي ثبوت معناه دون لفظه) كما في قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ .

8- الأعداد المركبة من أحد عشر حتى تسعة عشر ماعدا (اثني عشر) فالجزء الأول منه معرب ، والثاني مبني .

9- الأعلام المختومة بـــ (وَيْهِ)،كسيبويه ، وقيل : إنها معربة إعراب الممنوع من الصرف .

10- الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعَالِ ، كحَذَامِ في لغة الحجازيين مطلقاً .

11- اسم لا النافية للجنس المفرد ، نحو : لا طالبَ في الفصل .

12- المنادى المفرد العلم ، نحو : يا محمدُ .

13- النكرة المقصودة بالنداء ، نحو : يا رجلُ .

والأنواع الثلاثة الأخيرة بناؤها عارض يزول بزوال الســـبب ، فإذا لم تكن كلمة (طالب) اسما لـ (لا النافية للجنس) فهي معربة ، وكذلك الباقي . *



المعربُ مِنَ الأسماءِ

ومُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الحْرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

س10- ما الأصل في الأسماء الإعراب ، أو البناء ؟

ج10- الأصـــل في الأسماء الإعراب ؛ولذلك بدأ به الناظم في ترجمة هذا الباب ، فقال : المعرب ، والمبني ، ولكنّه حين بدأ في التفصـــيل ، وتعريف كل واحد منها بدأ بالمبني ؛ وذلك لأن المبني مُنحصـــر في بعض الأسماء -كما عرفت في الســـؤال السابق - أما المعرب فغير مُنحصر .

س11- ما أقسام المعرب باعتبار الصّحة ، والاعتلال ؟

ج11- ينقسم إلى قسمين :

1- **صحيح** ، وهو: ما ليس آخره حرف عِلّة ، نحو : وَلَد ، عَالِم ، كُفْء .

2- **مُعْتل** ، وهو : ما كان آخره حرف عِلّة ، أو همزة قبلها ألف زائدة ، نحو : الفتى ، القاضي ، الإملاء ، الحذاء ، سُمًا .

وهذه الأخيرة (سُمًا) لُغَة في الاسـم ،وفيه سـت لغات: ضَـمّ الهمزة وكَسـرها،نحو: اُِسْم ،وضم السين وكسرها، نحو: سُِم - على اعتبار أنه صحيح الآخر- وضمّ السـين وكسـرها أيضـا - على اعتبار أنه معتل الآخر – نحو : سُِمًا ،كقولك : هدًى .

س12- ما أقسام المعرب باعتبار التَّمَكُّنِ ؟

ج12- ينقسم المعرب بهذا الاعتبار إلى قسمين :

1- مُتَمَكِّن أمكن ، وهو المنصرف ، كزيدٍ ، ورجلٍ ، وفَرَسٍ .

2- مُتمكن غير أمكن ، وهو الممنوع من الصرف ، نحو : أحمد ، ومساجد ، ومصابيح . وأما الاسم المبني فهو غير متمكن .

س13- ما المراد بالمصطلحات الآتية : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن ، وغير متمكن ؟

ج13- **المراد بالمتمكن الأمكن** : الاسم المعرب الذي يُنَوَّن تنوين تمكين (أي: المتمكَّن ،والثابت مكانةً في باب الاسمية من غيره) وذلك لأنه لا يشبه الحرف، ولا الفعل .

والمراد بالمتمكن غير أمكن : الاسم المعرب الذي لا ينوَّن ، وهو غير أمكن لمشابهته الفعل ، والحرف في عدم التنوين .

والمراد بغير المتمكن : الاسم المبني ؛ وذلك لأنه أشبه الحرف في البناء ، وعدم التنوين ، وأشبه الفعل كذلك في عدم التنوين .

والقاعدة في ذلك كلَّه أنه كلَّما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف ، والفعل في البناء، وعدم التنوين كان أكثر أصالة في الاسمية ، وأشدّ تمكناً .



المعربُ ، والمبنيُّ من الأفعالِ

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا   وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ   نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

س1- هل الإعراب أصل في الأسماء ، أو أصل في الأفعال ؟

ج1- في هذه المسألة خلاف ، وهو كالتالي :

1- **مذهب البصريين** : أن الإعراب أصل في الأسماء ، وفرع في الأفعال ، فالأصل في الفعل عندهم البناء .

2- **مذهب الكوفيين** : أن الإعراب أصل في الأسماء ، وفي الأفعال .

3- **مذهب بعض النحويين** : أن الإعراب أصـــل في الأفعال ، وفرع في الأسماء . وهذا المذهب الأخير نقله ضياء الدين بن العِلْج في البسيط .

س2- اذكر أنواع الأفعال المبنية ، وما علامة بنائها ؟

ج2- الأفعال المبنية نوعان :

1- **ما اتُّفِقَ على بنائه** ، وهو الفعل الماضي . وهو مبني ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء (على الصحيح) .

علاماته :

أ- مبني على الفتح ، وهو الأصل ، نحو : ذَهَبَ .

ب- مبني على السكون : إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، نحو : ذَهبْتُ ، ذَهبْنَا ، ذَهبْنَ .

ج- مبني على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة ، نحو : ذهبُوا .

2- **ما اخْتُلِفَ في بنائه** ، وهو فعل الأمر ، نحو : اذهبْ . وهو مبني عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين ، فهم يرون أنه مجزوم بلام أمر محذوفة ، وأصل (اذهبْ) عندهم (لِتذهبْ) فحذفت لام الأمر ، وحُذف حرف المضارعة ، فاحتيج إلى همزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن .

علاماته :

أ- مبني على السكون ، وهو الأصل ، نحو : اضرِبْ .

ب- مبني على حذف حرف العلّة (نيابة عن السكون) : إذا كان الفعل معتلاً ناقصاً ، نحو : ادْعُ ، اسْعَ ، ارْمِ .

ج- مبني على حذف النون (نيابة عن السكون): إذا كان من الأفعال الخمسة ، نحو: اذهبوا ، اذهبا ، اذهبي .

(م) س3- لم بني الفعل الماضي على حركة ، وهي (الفتح) مع أن الأصل في البناء السكون ؟

ج3- بني الفعل الماضي على حركة مع أن الأصل في البناء السكون ؛ لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبراً ، وصلة ، وحالاً ، وصفة ، نحو : محمدٌ غاب ، وجاء الذي زارنا ... إلخ .

والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وبني على الفتح ؛ لأن الفتحة أخفّ الحركات ؛ وذلك لئلا يجتمع ثقيلان في الفعل بسبب كونه مركباً في المعنى من الحدث والزمان .

س4- الفعل المضارع أ معرب هو أم مبني ؟

ج4- الفعل المضارع معرب إذا لم تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرًا ، وإذا لم تتصل به نون النسوة نحو: يذهبُ ، لم يذهبْ ، يذهبون، لن يذهبوا . فالفعل المضارع في هذه الأمثلة وما شابهها معرب ؛ لعدم اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا ؛ ولعدم اتصاله بنون النسوة .

ويكون الفعل المضارع مبنيا في الحالتين الآتيتين :

1- إذا اتصلت به نون النسوة (يُبنى على السكون) نحو : الأمهات يُرْضِعْنَ .

2- إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة ، أو الخفيفة اتصالاً مباشرًا (يُبنى على الفتح) فاتصاله المباشر بالنون الثقيلة ، نحو : هل تضرِبَنَّ ؟ وبالنون الخفيفة ، نحو : هل تضرِبَنْ ؟

(م) س5- ما رأي السُّهَيْلي في الفعل المضارع المتصل بنون النسوة ؟

ج5- يرى السهيلي ومن وافقه أنَّ الفعل المضارع معرب إعراباً تقديرياً مع نون النسوة منع من ظهوره شبهه بالفعل الماضي المتصل بنون النسوة ؛ فإنَّ يرضعْنَ أشبه أرضعْنَ في أن النون قد صارت فيه جزءًا منه .

س6- ما المراد بالاتصال المباشر ؟

ج6- **المراد به** أن تتصل النون بالفعل المضارع اتصالاً مباشرًا دون وجود فاصل بينهما ، فإذا فصل بينهما بضمير كواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، فالاتصال حينئذ غير مباشر سواء أكان الفصل لفظياً، نحو:" لتبلوُنَّ "،

و " ولا تَتَّبِعَانِّ "،و " إمَّا تَرَيِنَّ " ،أوكان الفصـــل تقديرياً، نحو: الطلاب يذهبُنَّ ، وأنتِ تذهبِنَّ . وفي هذه الحالة يكون الفعل المضـــارع معرباً لا مبنياً ؛ بســـبب أن الاتصـــال غير مباشـــر . وهذا مذهب ابن مالك، والجمهور ، وخالفهم في ذلك الأخفش ، وغيره فهم يرون أنه مبني سواء أكان الفصل لفظياً أم تقديرياً .

س7– ما التغييرات الصـــرفية التي حدثت نتيجة اتصـــال الضـــمائر بالفعل المضارع المؤكد بالنون ؟

ج7–إذا اتصلت الضمائر بالفعل المضارع المؤكد بالنون تحدث التغييرات الآتية:

1– حذف نون الرفع بسبب توالي الأمثال ، نحو : تذهبونَنَّ ، تذهبينَنَّ ، تذهبانِنَّ . في هذه الأفعال تحذف نون الرفع لاجتماع ثلاث نونات متتالية ، فتصـــير ← تذهبونَّ ، تذهبينَّ ، تذهبانَّ .

2– تحذف واو الجماعة ، وياء المخاطبة لالتقاء الساكنين ، فتصير الأمثلة السابقة في صورتها النهائية هكذا : " تذهبُنَّ " (يُضم آخر الفعل للدلالة على أن المحذوف واو الجماعة) و" تذهبِنَّ " (يُكســـر آخر الفعل للدلالة على أن المحذوف ياء المخاطبة) أما ألف الاثنين فلا تحذف ؛ لئلا تَلْتَبِسَ بالمفرد (تذهبَنَّ) وتكســـر نون التوكيد ، وتكون صورتها النهائية هكذا : تَذْهَبَانِّ .

(م) س8– لم أُعرب الفعل المضارع مع أن الأصل في الأفعال البناء ؟

ج8– لأنه أشـبه الاسـم لفظاً ومعنى ، فهو يشـبه اسـم الفاعل لفظاً في الحركات، والسَّكَنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الزائدة ، والحروف الأصلية ؛

وتأمل ذلك في الفعل (يَضْرِب) واسم الفاعل (ضَارِب) والفعل (يُقَاتِل) واسم الفاعل (مُقَاتِل) تجد المشابهة اللفظية واضحة جَلِيَّة .

ويشبهه كذلك في المعنى ؛ لأن كل واحد منهما صالح للحاضر والمستقبل .

ويشبه الفعل المضارع الاسم كذلك في أنَّ كل واحد منهما تتوارد عليه معانٍ تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، ففي الاسم مثلا تقول : ما أحسنَ زيداً ! فإذا رفعت (زيدًا) كان المعنى نفي الإحسان ، وإذا نصبته كان المعنى التعجب من حُسنه ، وكذلك الفعل المضارع في مثل قولك :

لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإذا رفعت الفعل (تشرب) كان المعنى : النهي عن أكل السمك ، وإباحة شرب اللبن ، وإذا نصبته كان المعنى النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن في وقت واحد .

بناءُ الحروفِ

وعلاماتُ البناءِ

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فى الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

س1- هل الحروف مبنية ، أو معربة ؟ ولماذا ؟

ج1- الحروف كلها مبنية ؛ لأن معناها مستفاد من لفظها في الجملة بدون حاجة إلى الإعراب ، أما المعرب فهو الذي يحتاج إلى الإعراب للدلالة على معناه ، كما بينّا ذلك في س 8 .

س2- ما العلامة الأصلية في البناء ؟ ولماذا ؟

ج2- العلامة الأصلية في البناء : السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ؛ ولذلك دخل على الكلمة بأنواعها الثلاثة : الاسم ، نحو :كَمْ ، والفعل ، نحو : قُمْ ، والحرف ، نحو : هلْ .

س3- اذكر علامات البناء في الاسم ، والفعل ، والحرف .

ج3- (أ) **علامات البناء في الاسم** :

1- **السُّكون** ، نحو : كمْ ، ومَنْ ، ومَاْ ، ومَهْمَاْ .

2- **الكسر** ، نحو : هؤلاءِ ، وما جاء على وزن فَعَالِ من الأعلام المؤنثة ، نحو:

حَذَامِ ، ونَوَارِ ، وكلمة (أمسِ) إذا أردت اليوم الذي قبل يومك .

والأُوْلَى متفق على بنائها وهي (هؤلاء) وما عداها مختلف فيها .

3- **الضَّم** ،نحو: قبلُ ،وبعدُ (إذا حُذف المضاف إليه ونُوي ثبوت معنـــاه دون لفظه) كما في قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ونحو: حيثُ.

4- **الفتح** ، كما في الأعداد المركبة من أحدَ عشَر حتى تسعةَ عشرَ ما عدا (اثني عشر) .

(ب) علامات البناء في الفعل :

أولاً: الفعل الماضي ،علامة بنائه الفتح،والضم،والسكون . رَاجِع س2، ص34.

ثانياً : **فعل الأمر** ، علامة بنائه الســكون، وحذف حرف العلة ،وحذف النون . راجع س2 ، ص35.

ثالثاً : **الفعل المضارع** ، علامة بنائه السكون ، والفتحة راجع س4 ، ص36 .

(ج) علامات البناء في الحرف :

1- **الســكون** ، نحو : هَلْ ، ومِنْ . قد تكون حركة الحرف الفتحة ؛ بســبب التخلص من التقاء الساكنين ، نحو : خرجتُ مِنَ البيتِ .

2- **الفتح** ، نحو : إنَّ ، وأخواتها .

3- **الكســر** ، نحو: لام التعليل ؛ تقول : خرجتُ لِأشــربَ ، ولام الأمر ، نحو : لِيقرأْ كلُّ طالبٍ درسَه . و قد تكون حركة الحرف الكسرة ؛ بسبب التخلص من التقاء الساكنين ، نحو : ابحث عنِ الكتاب .

4- **الضم** ، نحو : حرف الجر (منذُ) .

أنواعُ الإعرابِ

وعلاماتُه الأصليةُ

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًاوَجُرّْ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ
وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

س1– ما أنواع الإعراب ؟

ج1– أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

س2– اذكر علامات الإعراب في الأسماء ، والأفعال .

ج2– علامات الإعراب في الأسماء ، والأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، هي :

1– قسم خاصّ بالأسماء ، وهو الجر ، نحو : مررت بزيدٍ .

2– قسم خاصّ بالأفعال ، وهو الجزم ، نحو : لم أخرُجْ .

3– قسم مشترك بينهما ، وهو الرفع ، والنصب ، نحو : زيدٌ يقومُ ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ .

س3– اذكر علامات الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

ج3– تنقسم العلامات إلى قسمين : أصلية ، وفرعية .

1- **العلامات الأصلية** : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجرّ ، والسكون للجزم .

2- **العلامات الفرعية** :

أولاً : **في الأسماء** :

أ- الواو : علامة رفع في جمع المذكر السالم ، والأسماء الستة .

ب- الألف : علامة رفع في المثنى ، وعلامة نصب في الأسماء الستة .

ج- الياء : علامة جر في الأسماء الستة ، وعلامة نصب ، وجرّ في جمع المذكر السالم ، والمثنى .

د- الفتحة نيابة عن الكسرة : علامة جرّ في الممنوع من الصرف .

هـ- الكسرة نيابة عن الفتحة : علامة نصب في جمع المؤنث السالم .

ثانياً : **في الأفعال** ، للأفعال علامتان فرعيتان :

أ- ثبوت النون: علامة رفع في الأفعال الخمسة ، وحذف النون: علامة نصب ، وجزم فيها .

ب- حذف حرف العلّة : علامة الأمر ، والجزم في الفعل المعتل الناقص .

المعربُ بالعلاماتِ الفرعيةِ من الأسماءِ

أولاً : الأسماءُ الستةُ (علامات إعرابها)

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

س1– اذكر الأسماء الستة ، وما علامات إعرابها ؟

ج1– **الأسماء الستة** ، هي : أبٌ ، وأَخٌ ، وحَمٌ ، و هَنٌ ، وفُو ، وذو .
علامات إعرابها : تُعرب بالحروف على المشـــهور ،فالواو للرفع ،نحو: جاء أبوك، والألف للنصب ، نحو: رأيت أبا زيدٍ ، والياء للجر ، نحو: ذهبت إلى أبيه.

س2– اختلف النحاة في علامات إعراب الأسماء الســتة ، هل تُعرب بالحروف ، أو بالحركات ؟ وضح هذا الخلاف .

ج2– في هذه المسألة أقوال كثيرة ، أشهرها ثلاثة :

1– أنها معربة بالحروف فقط ، كما بينا في السؤال السابق . وهذا هو رأي جمهور البصريين ، وارتضَاه ابن مالك .

2– أنها معربة بالحركات الأصـــلية المقدَّرة (الضـــمة على الواو ، والفتحة على الألف،والكســـرة على الياء) منع من ظهورها الثِّقل . وهذا هو رأي ســـيبويه ، وصـحّحه ابن عقيل . (م) ورجَّحه الناظم في كتابه التَّسـهِيل ، ونسـبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين .

3- أنها معربة بالحركات والحروف معًا . وهذا هو رأي جمهور الكوفيين ؛ وعلّلوا ذلك بأن الحركات تكون علامات إعراب لهذه الأسماء في حالة إفرادها(أي: قطعها عن الإضافة) نحو: هذا أبٌ، ورأيت أخًا ، ومررت بِحَمٍ .

والحركة التي تكون علامة لإعراب المفرد هي نفسـها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضـافته، ومَثَّلُوا لذلك بنحو : هذا غلامٌ ، وهذا غلامُك . ففي المثالين لم تتغير علامة الإعراب ؛ و لذلك تكون هذه الحركات علامات إعراب أيضـا مع الواو، والألف، والياء في حالة إضـافة الأسماء السـتة، فالضـمة والواو جميعا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعاً علامة للنصب، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر . (م)

شروط إعراب (ذو , وفو) بالحروف

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

س3- ما شروط إعراب (ذو , وفو) بالحروف ؟

ج3- يُشـترط لإعراب (ذو) بالحروف أن تكون بمعنى (صـاحب) , نحو : جاءني ذو مال (أي : صـاحب مال) وهذا المراد من قوله : " إن صُـحبة أبانا ", (أي : إن أَفْهَمَ صُـحْبة) واحترز بذلك من (ذو) الطائية ؛ فإنها لا تُفْهِمُ صُـحْبة , بـل هي بمعنى (الـذي) وهي مبنية على الواو رفعاً ، ونصبا، وجراً , نحو :

جاءني ذو قَامَ , ورأيت ذو قَامَ , ومررت بذو قَامَ . ومنه قول الشاعر :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِن ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

ولهذا البيت رواية أخرى بجر(ذو) بالياء (فحسبي مِن ذي) على اعتبار أنها معربة من الأسماء الستة .

ويشترط لإعراب (فو) بالحروف أن تكون خاليةً من الميم, نحو : هذا فوه , ورأيت فاه ,ونظرت إلى فيه . وهذا مراده من قوله:" والفم حيث الميمُ منه بانا " (أي: انفصلت منه الميم) فإذا لم تحذف منه الميم أُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة , نحو : هذا فَمٌ , ورأيت فماً , ونظرت إلى فمٍ .

* هذه شروط خاصة بـــ (ذو , وفو) إضافة إلى شروط أربعة عامّة في الأسماءِ الستةِ كلِّها سيأتي ذكرُها . *

س4- بم تختص ذو عن أخواتها ؟

ج4- تختص ذو عن أخواتها بأمرين :

1- ملازمتها الإضافة . 2- إضافتها إلى اسم جنس غير وصف(جامد)، نحو: هذا الرجل ذو مالٍ , وذو ذهبٍ , وذو عِلْمٍ , وذو فَضْلٍ ؛ لأن اسم الجنس لا يصلح أن يكون صفة , فلا يصح قولك: هذا رجلٌ مالٌ , إلاّبالتأويل وغيره ؛ ولذلك اتخذوا (ذو) وسيلة للوصف باسم الجنس ؛ فقالوا : هذا رجلٌ ذو مالٍ .

(م) س5- ما الذي لا يصلح إضافة (ذو) إليه ؟ ولماذا ؟

ج5- لا يصلح إضافة (ذو) إلى ما يلي :

1- المشتقات , فلا يقال: هذا رجلٌ ذو فاضِلٍ ؛ لأن فاَضِل مشتق يصلح أن يكون صفة بدون واسطة .

2- الجملة ؛ لأن الجملة تصلح أن تكون صفة بدون واسطة ، نحو : هذا رجلٌ يجري , وأما ما ورد في نحو : اذهبْ بذِى تَسْلَمْ , فهو شاذّ ، معناه : اذهب بطريقٍ ذي سَلاَمَة .

3- العَلَم ؛لأن العلم يمتنع أَن يُوصف به , وأما ما ورد في نحو: أنا اللهُ ذو بَكَّةَ , فهو قليل .

4- الضمير ؛لأن الضمير يمتنع أن يُوصَفَ به , وأما ما ورد في قول الشاعر :

إنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْـ   ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوْهُ , فهو شاذّ .

لغاتُ العربِ

في الأسماءِ الستةِ

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَـنُ   وَالنَّقْصُ فى هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفى أَبٍ وَتَالِيَيْـهِ يَنْـدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

س6- اذكر لغات العرب في الأسماء الستة .

ج6- للعرب في الأسماء الستة ثلاث لغات , هي :

1- **لغةُ الإِتْمَامِ** : تُعْرَبُ بالحروف رفعاً بالواو , ونصبا بالألف , وجرًّا بالياء . وهذه اللغة هي المشهورة , نحو : هذا أبوك , رأيت أباك ، مررت بأبيك .

2- **لغة القصْر** : تَلْزَمُ الألف رفعا ، ونصبا ، وجرًّا ، وتعرب بالحركات الأصلية المقدّرة على الألف ، نحو: هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك .

3- **لغة النَّقْص** : تحذف فيها لام الكلمة , وتُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة نحو: هذا أبُك ، ورأيت أَبَك ، ومررت بأبِك (بحذف لام الكلمة : الواو , والألف , والياء) .

وقد وردت الأسماء الآتية (أَبٌ , وأَخٌ , وحَمٌ) باللغات الثلاثة , وأشهرها الإتمام , ثم القَصْر , ثم النّقص ، وهو نادر . وهذا مراده من البيت الثاني (أي : إنَّ النقص نادر , والقصر أشهر منه في هذه الأسماء الثلاثة) .

أما (**هَنُ**) فقد وردت بلغتين : الإتمام , والنقص , وهذا الأخير هو الأفصح , نحو: هذا هَنُ زَيْدٍ , ورأيت هَنَ زَيْدٍ , ومررت بِهَنِ زَيْدٍ . وهذا مراده من قوله: " والنقص في هذا الأخير أحسنُ " ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا , نحو : هذا هَنُوهُ , ورأيت هَنَاهُ , ومررت بِهَنِيهِ . وأنكر الفرّاء جواز إتمامه , وهو مَحْجُوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب , ومَن حفظ حُجة على مَن لم يحفظ .

أما (ذو , وفو) فلم ترد إلاّ بلغة واحدة فقط ، هي : الإتمام .

س7- قال الشاعر :

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وقال الآخر:

إنَّ أَبَاهَـا وأَبَـا أَبَاهَـا قَدْ بَلَغَا في الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

عيِّن الشاهد في البيتين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج7- **الشاهد في البيت الأول** ، قوله : بأبِه , وأَبَه .

وجه الاستشهاد : وردت الكلمة الأولى مجرورة بالكسرة , والثانية منصوبة بالفتحة , فدل ذلك على أنّ مِن العرب مَن يعرب هذه الأسماء بلغة النقص ، فيحذف لام الكلمة ، ويُعربها بالحركات الأصلية الظاهرة . والمشهور أن يقول : بأبيه , وأباه .

الشاهد في البيت الثاني , قوله : أبا أباها .

وجه الاستشهاد : وردت كلمة (أباها) بالألف مع أنها مضاف إليه , فدل ذلك على أنّ من العرب مَن يُعربها بلغة القَصْر , فيُلزمها الألف في الرفع ، والنصب ، والجر . والمشهور أن يقول : أبا أبيها .

شروطُ إعرابِ الأسماءِ الستةِ بالحروفِ

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

س8- اذكر شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف .

ج8- يشترط لإعرابها بالحروف أربعة شروط ، هي :

1- أن تكون مضـــافةً ، كما تقدم في الأمثلة الســـابقة . فإن لم تُضـــف أُعربت بالحركات الأصـــلية الظاهرة ، نحو : هذا أبٌ ، رأيت أخًا ، مررت بحمٍ ، وكمافي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ ﴾ .

2- أن تكون مضـافةً إلى غير ياء المتكلم ، نحو : هذا أبو زيدٍ ، وذاك أخوه . فإنْ أضيفت إلى ياء المتكلم أُعربت بالحركات الأصلية المقدّرة،نحو: جاء أبِي وأخِي .

3- أن تكون مُكَبَّرَةً ، نحو : جاء أبوك ، وأخوك ، وحموك . فإن صُـغِّرت أُعربت بالحركات الأصـلية الظاهرة ، نحو : هذا أُبيٌّ زيدٍ ، وأُخَيٌّ عمرٍو . ورأيت ذُوَيَّ مالٍ ، ومررت بذويٍّ مالٍ .

4- أن تكون مفردة . فإن ثُنِّيت أُعربت إعراب المثنى ، نحو : جاء أبواك، ورأيت حَمَوَيْكَ ، ومررت بذَوَي مالٍ . وإن جُمعت جمع تكســـير أُعربت إعرابه بالحركات الأصلية الظاهرة ، نحو : هؤلاء آباؤُكم ، ورأيت آباءَكم .

وإن جُمعت جمع المذكر السالم أعربت إعرابه ، نحو : هؤلاء ذَوُو علمٍ ، ورأيت ذَوِي علمٍ ، ونحو : هؤلاء أبونَ وأخونَ ، ونحو : مررت بأبينَ وأخينَ .

ثانياً : الْمُثَنَّى

وما يلحق به ، وعلامات إعرابه

بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلاَ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ
كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرّاً ونَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

س1– عرّف المثنى .

ج1– **المثنى** : لفظ دالّ على اثنين، أو اثنتين بزيادة في آخره، صـــالح للتجريد ، وعَطْفِ مثلِه عليه ، نحو : الرجلان ، والكتابان ، والبنتان ... إلخ .
فالرجلان لفظ دالّ على اثنين بزيادة ألف ونون ، وقد يكون بياء ونون ، وذلك في حالتي النصب والجر ، وهو صالح للتجريد ، وذلك بإسقاط الزيادة الألف والنون ، فتقول (رجل) ويصلح أن تعطف مثله عليه ؛ فتقول : رجل ورجل .

س2– ما الذي يخرج من التعريف السابق ؟

ج2– بقوله: دالّ على اثنين ، يخرج الاســـم الذي في آخره زيادة الألف والنون ، ولكنه لا يدل على اثنين ، نحو : عثمان ، ورمضان ، وشبعان ، وفرحان .

ويخرج بقوله : بزيادة في آخره ، نحو : شَـفْع ، وزَوْج ، وكِلاَ ، وكِلْتَا ، فهي ألفاظ دالّة على اثنين ، ولكن بغير زيادة .

وبقوله : صالح للتجريد يخرج منه (اثنان ، واثنتان) فإنهما لا يصلحان لإسقاط الزيادة منهما ؛ فلا يقال: (اثْنٌ) . ويخرج بقوله : وعطف مثله عليه ، ما ورد على التغليب، نحو: (القمران،والأبوان) لأنّ المقصود بالقمرين (الشمس والقمر) والمقصود بالأبوين (الأب والأم) ومِنْ هنا لا يصح تثنية ما اختلف لفظهما كالمثالين السابقين ، ولا ما اختلف معناهما ،كالعَين إذا أردت العين المبْصِرة ، وعين الماء ، وكقولهم : القلم أحسنُ اللسانين .

س3- ما علامات إعراب المثنى ؟

ج3- المثنى يعرب بالحروف رفعا بالألف ، ونصـباً وجرًّا بالياء ، نحو : جاء الطالبانِ، ورأيت الطالبيْنِ ، وسلّمت على الطالبَيْنِ .

س4- اذكر ما يلحق بالمثنى .

ج4- يلحق بالمثنى كل ما دل على اثنين بزيادة ، أو شـبهها . فالزيادة ، نحو : اثنان ، وشبه الزيادة ، نحو : كِلا ، وكِلتا ؛ لأنهما يشبهان المثنى في المعنى . وإليك بيان ما يلحق بالمثنى تفصيلاً :

1- **اثنان واثنتان** ، وذلك بدون اشتراط ، نحـو : جاء طالبان اثنان وطالبتان اثنتان ، ورأيت طالبين اثنين وطالبتين اثنتين ، ومررت باثني الطالبين وباثنتيهما .

2- **كلا وكلتا** ، وذلك بشـــرط إضـــافتهما إلى الضـــمير ، نحو: جاءني كلاهما كلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما . فإن أضـــيفا إلى اســـم ظاهر لزمتهما الألف وأُعْرِبَا بالحركات الأصـــلية المقدرة على الألف ، نحو: جاءني كلا الطالبين وكلتا الطالبتين ، ورأيت كلا الطالبين وكلتا الطالبتين،

ومررت بكلا الطالبين وبكلتا الطالبتين . وسبب إعرابه بالحركات أنه أشبه المفرد في اللفظ .

3- **الأسماء المفردة** التي وُضِعت على صورة المثنى ،كأنْ يُسَمَّى رجلٌ : زَيْدَيْنِ .

س5- ما سبب فتح الحرف الذي قبل ياء المثنى في حالتي النصب، والجر ؟

ج5- الســـبب ، هو : التفريق بين ياء المثنى ، وياء الجمع ، في نحو : المدرسَـــيْنِ والمدرِسِيْنَ ، فما قبل ياء الجمع مكسور ، وما قبل ياء المثنى مفتوح .

س6- اذكر لغات العرب في إعراب المثنى ، وما يلحق به .

ج6- للعرب في إعرابها ثلاث لغات ، هي :

1- أن تعرب بالحروف،رفعاً بالألف ، ونصباً وجرًّا بالياء . وهذا هو المشهور .

2- أن تلزم الألف ، وتعرب بالحركات الأصلية المقدرة على الألف .

وعلى هذه اللغة خرّج العلماء قراءة " إنَّ هذان لســـاحران " بتشـــديد نون (إنّ) وخرَّجوا عليها قوله ε : " لا وتران في ليلة " .

ومن ذلك قولك : جاء الطالبانِ كلاهما ، ورأيت الطالبانِ كلاهما ، ومررت بالطالبان كلاهما .

ويرى ابن عقيل أنّ الصحيح أن تُعرب بحركة مقدرة على الألف رفعا ، وعلى الياء نصباً وجرّاً .

* 3- أن تلزم الألف وتعرب بالحركات الظاهرة على النون ، قال الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ فَالنَّومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ *

ثالثاً : جمعُ المذكرِ السَّالِمِ

علامات إعرابه ، وشروطه

وَارْفَعْ بِوَاو وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

* **س1- عرّف جمع المذكر السالم .**

ج1- هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخره ، مع سلامة بناء مفرده .

* **2- ما المراد بسلامة بناء مفرده ؟**

ج2- المراد بسلامة بناء مفرده أن يكون الجمع مطابقاً مفرده في حركاته ، وترتيب حروفه ، واتصال بعضها ببعض ، نحو : مُسْلِم ومُسْلِمُون ، ومُعلِّم ومُعَلِّمُون .

س3- ما علامات إعراب جمع المذكر السالم ؟

ج3- يعرب بالحروف رفعاً بالواو ، ونصباً وجرًّا بالياء .

س4- ما الذي يُجمع هذا الجمع ؟

ج4- الذي يجمع هذا الجمع نوعان :

1- الاسم الجامد 2- الصِّفة .

س5- ما شروط الاسم الجامد الذي يُراد جمعه جمع المذكر السالم ؟

ج5- شروطه ، هي : أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ، ومن التَّركيب ، نحو : عامر : عامرون ، ومُحَمَّد : مُحَمَّدون .

س6- ما الذي يخرج من الشروط السابقة ؟

ج6- يخرج ما يلي :

1- اسم الجنس ، نحو : رجل ، وفرس ؛ لأنه ليس بعلم ، إلا إذا صُغّر جاز جمعه ، نحو : رُجَيْل : رُجَيْلُون ؛ لأنه وَصْف ، فهو بمنزلة قولك : رجلٌ صغيرٌ .

2- العلم المؤنَّث ، نحو : فاطمة ، ومريم ؛ لأنه ليس بمذكر .

3- العلم غير العاقل ، نحو : دَاحِس ، ولاَحِق ؛ لأنهما علمان لفرس ، ونحو : واشِق ؛ لأنه علم لكَلْب.

4- العلم المذكَّر المختوم بالتاء ، نحو : طلحة ، وحمزة . وقد أجاز الكوفيون جمعه ، يقولون : جاء الطَّلْحُونَ والحَمْزُونَ ، ورأيت الطلحين ، والحمزين .

5- العلم المركَّب ، وفيه تفصيل على النحو الآتي :

أ- **المركب الإســـنادي** ، اتفقوا على أنه لا يجمع هذا الجمع ،نحو: جَادَ الحقُّ ، وتَأَبَّطَ شرًّا ، وشَابَ قَرْنَاهَا . ويمكن جمعه بالاستعانة بكلمة (ذَوو) .

ب- **المركب الإضافي** ، يجوز جمعه إذا تحققت فيه الشروط ،تقول : عبدو اللهِ .

ج- **المركب المزجي** ، مختلف فيه ، فالجمهور لا يرون جمعه هذا الجمع ، وأجازه بعضهم على أنْ يُجمع صدره ، نحو: سِيْبَوَيْهِ : سِيْبُونَ .

وقال بعضهم بل يُجمع كلّه ، نحو : سِيْبَوَيْهُون .

*** س7-كيف يكون العلم (عامر) اسمًا جامدًا،مع أنه مشتق على وزن فَاعِل؟**

ج7- إذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجامد ، فَيَفقِد خواصّ المشتق وأحكامه ، وتُطبّق عليه أحكام الجامد .

س8- ما شروط الصفة التي يُراد جمعها جمع المذكر السالم ؟

ج8- شروطها ، هي : أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَء ، ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، نحو : مُذْنِب : مُذْنِبُونَ ، ومُؤْمِن : مُؤْمِنُونَ ، وخَائِف : خَائِفُونَ .

س9- ما الذي يخرج من الشروط السابقة ؟

ج9- يخرج ما يلي :

1- صفة المؤنث ، نحو : حَائِض ، ومُرْضِع .

2- صفة المذكر غير العاقل ، نحو: سَابِق ؛ لأنه صفة للفرس .

3- صفة المذكر العاقل المختومة بتاء التأنيث ، نحو : عَلاَّمَة .

4- ما كان على وزن أَفْعَلَ ومؤنثه فَعْلاَءُ ، نحو : أَحْمَر : حَمْرَاء ، أمَّا أَفْعَل الذي مؤنثة فُعْلى فَيُجمع جمع المذكر السالم ، نحو : أَفْضَل مؤنثه فُضْلَى ؛ تقول في جمعه : أَفْضَلُون .

5- ما كان على وزن فَعْلان ومؤنثه فَعْلَى ، نحو : سَكْرَان : سَكْرَى .

6- ما يستوي فيه المذكر ، والمؤنث ، نحو : صبور، وعجوز ، وسقيم ، وجريح .

الملحقُ بجمعِ المذكرِ السالمِ

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا　　وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

أُوْلُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا　　وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسَّنُونَا

وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ　　ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

س10- ما الذي يلحق بجمع المذكر السالم ؟

ج10- يلحق بجمع المذكر السالم كلُّ ما جاء على صورته، ولم يستكمل الشروط، وذلك على النحو الآتي :

1- **اســـم الجمع** ، وهو : ما لا مفرد له من لفظه ، نحو : أولو ، وألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين .

2- **ما لا يعقل** ، نحو : عِلِّيون جمع عِلِّي ، وهو اسم لأعلى الجنّة .

3- **اسـم الجنس الجامد** ، نحو : أَهْلُونَ ، وَأَرَضُـونَ، وعَالَموُنَ، وسِنُون وبابه . و المراد ببابه ، أي : باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثي حُذِفت لامه وعُوِّض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسَّر (أي : لم يجمع جمع تكسير) نحو : مِئِين جمع مائة ، و ثُبِين جمع ثُبَة ، و عِضِـين جمع عِضَـة ، و سِـنِين جمع سَـنة . فَإِنْ جُمع جمع تكسير لم يلحق بجمع المذكر السالم ،نحو: شِياه ،وشِفَاه ،جمع شَاةٌ ،وشَفَةٌ . وقد ورد اسـتعمال (ظُبَة) شــذوذاً ملحقة بجمع المذكر الســالم مع أنها جمعت على التكسير ؛ فقالوا : ظُبُون ، وظُبَاة .

وإن كان العوض غير (الهاء) نحو : اسـم ، وأخت ، أولم يعوّض عنها ، نحو : دَمٌ ، ويَدٌ ؛ فإنها لا تلحق بجمع المذكر السالم .

4- **الأسماء المفردة** التي وُضعت على صورة جمع المذكر السالم، كأن يُسَمَّى رجلٌ: زَيدِينَ، أومُحَمَّدِينَ .

س11- اذكر لغات العرب في إعراب (سنين وبابه) .

ج11- للعرب فيها أربع لغات ، هي :

1- أن تعرب بالحروف رفعاً بالواو ، ونصباً وجرًّا بالياء . وهذه هي اللغة المشـهورة ، وهي لغة الحجاز ، وقَيس .

2- أن تعرب إعراب (حِينَ وغِسْــــلِينَ) فتلزمها الياء في جميع أحوالها الإعرابية، وتُعرب بالحركات الأصـــــلية الظاهرة على النون منونَّة ، أو غير منوَّنة ؛ لأن بعض العرب لا يُنَوّن كبني تميم ، وورد على هـذا الإعراب قولـه ρ : " اللهُمَّ اجعلها عليهم سنينًا كَسِنينِ يوسفَ " وردت سنيناً الأولى منونة والثانية مجرورة بالكسرة ، ولم تحذف النون مع أنها مضاف ، فدل ذلك على أنهما أعربتا بالحركات الأصلية الظاهرة على النون ، وورد كذلك قول الشاعر :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وردت ســـنين معربة بالفتحة الظاهرة على النون مع لزومها الياء ، ولم تحذف النون مع أنها مضاف ، فدل ذلك على إعرابها بالحركات الأصلية الظاهرة على النون .

(م) 3- أن تعرب إعراب (زيتون) فتلزم الواو في جميع حالاتها الإعرابية ، وتعرب بالحركات الأصـلية الظاهرة على النون منّونة ، أو غير منّونة ، نحو : هذه سِـنُونٌ ، أو سِنُونُ ؛ وعِشت سِنُونًا ، أو سِنُونَ ؛ ومررت بسِنُونٍ ، أو بسِنُونِ .

4- أن تلزم الواو وتعرب بالحركات الأصـــــلية المقدرة على الواو مع فتح النون من غير تنوين ، نحو : هذه سنونَ ، عِشت سنونَ ، مررت بسنونَ .

ومن العرب من يُعرب جمع المذكر السالم وجميع ما ألحق به إعراب سنين في لزومها الياء ، ويتخرّج على هذه اللغة قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ لاَ يَزالُونَ ضاربينَ القِبَابِ .

كلمة ضاربين جمع مذكر سالم وليست ملحقة به وهي مضافة ، ولم تحذف نونها ، فدل ذلك على أنها أعربت بالحركات الأصلية الظاهرة على النون مع لزومها الياء .

(م)

لغاتُ العربِ في

نونِ جمعِ المذكرِ السالمِ ، والمثنَّى

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ   فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقُ بِهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

س12– اذكر لغات العرب في نون جمع المذكر السالم ، وما ألحق به .

ج12– للعرب فيها لغتان :

1– **فتح النون** ، وهذا هو المشهور .

2- **كسر النون** – يرى ابن عقيل أنّ كسرها شاذّ ، وليس لغة – .

وقد ورد كسرها في قول الشاعر :

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبَني أَبِيهِ وأَنْكَرْنا زَعَانِفَ آخَرِينِ

الشاهد فيه : كسر الشاعر نون الجمع في قوله : (آخرينِ) ومنه قول الآخر :

وماذا تَبْتَغِي الشُّعراءُ مِنّي وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأربعينِ

الشاهد : الأربعينِ . **وجه الاستشهاد** : للنحاة في هذه الكلمة قولان :

أ- أنها مجرورة بالياء ؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم ، وكسر النون لغة من لغات العرب .

ب- أنها أعربت إعراب (غسلين) فلزمت الياء ، وجرّت بالكسرة الظاهرة على النون .

س13- وردت الشواهد السابقة بكسر النون بعد الياء ، فهل كسر النون خاص بالياء ؟

ج13- اختلفوا في ذلك ، فقائل بأنّ الكسر خاص بالياء ، وقائل بأنه ليس خاصًّا بالياء ، بل مع الواو أيضًا .كما أنّ فتح النون في المثنى ليس خاصاً بالياء ، بل مع الألف أيضاً ، كما سيأتي .

س14- اذكر لغات العرب في نون المثنى ، وما أُلحق به .

ج14- للعرب فيها ثلاث لغات :

1- **كسر النون** ، وهذا هو المشهور .

2- **فتح النون بعد الياء** . ومن ذلك قول الشاعر :

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ

الشاهد فيه : فتح النون بعد الياء في قوله : " أحوذيينَ "

3- **فتح النون بعد الألف** . ومن ذلك قول الشاعر :

أَعْرِفُ منها الجِيدَ والعَيْنَانَا ومَنْخِرَانِ أشْبَهَا ظَبْيَانا

الشاهد : العينانا . وجه الاستشهاد : للنحاة في هذه الكلمة شاهدان :

أ- مجيء النون مفتوحة بعد الألف، وزعم بعضـــهم أن نون (منخران) مفتوحة، فتكون شاهدًا أيضًا .

ب- مجيء المثنى بالألف مع أنه منصوب ، فدلّ ذلك على أنه يلزم الألف، ويعرب بالحركات الظاهرة على، النون . **وقيل** : إن هذا البيت مصـــنوع لا يحتجُّ به ؛ لأنه رُوي في قوله (منخران) بالياء (منخرين) فيكون الشـــاعر بذلك قد جمع لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلّما يتَّفق لعربي ، ويَرُدُّ هذا الاحتجاج أن البيت رُوي بالألف عند الثقات .

(م) س15- المشهور كسر نون المثنى، وفتح نون الجمع ، فما عِلّة ذلك ؟

ج15- العلّة في ذلك هي : التمييز بينهما حتى يعرف المثنى من الجمع في حالتي النصـــب والجر . وخُصَّ الجمع بالفتحة ، حتى لا يجتمع ثقيلان في كلمة ؛ ذلك لأنّ الجمع ثقيل ؛ لدلالته على العدد الكثير ، والفتحة أضعف من الكسـرة ؛ لأن الكســـرة أقوى الحركات ، والمثنى خفيف فخصَّ بالكســـرة ؛ لكي تتمَّ المعادلة بين الجمع والمثنى ، وحرِّكت النون فيهما ؛ لأجل التخلّص من التقاء الساكنين .

رابعاً : ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ زائدتينِ

وعلاماتُ إعرابِه

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فى الجَرِّ وَفى النَّصْبِ مَعَا

* **س1- عرِّف جمع المؤنث السالم .**

ج1- **جمع المؤنث السالم** ، هو : ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في آخره ، مع سلامة بناء مفرده .

س2- اختلف العلماء في تسمية هذا الجمع ، فما سبب هذا الاختلاف ؟

ج2- بعض العلماء ، ومنهم ابن مالك ، وابن هشام يسمون هذا الجمع (ما جُمع بألف وتاء زائدتين) ويرون أن تسميته (جمع المؤنث السالم) غير صحيحة؛ والسبب في ذلك أن منه ما لم يسلم مفرده من التغيير، فهو إذًا ليس بسالم ،نحو: سَجَدَات جمع سَجْدَة ، فالمفرد تغيّرت حركة عينه (السكون) إلى فتحة في الجمع، ونحو: حُبْلَيَات جمع حُبْلى ، قُلبت الألف في المفرد ياء في الجمع ، ونحو: صحراوات جمع صحراء ، قلبت الهمزة في المفرد واواً في الجمع ؛ولأنّ منه ما هو لمذكر، نحو : مطار: مطارات، ورِجَال: رِجَالات .

س3- ما الذي يخرج من التعريف السابق ؟

ج3- يخرج بذلك التعريف ، نحو: قُضَاة ، وغُزَاة ، وما شابههما ؛ لأنَّ الألف فيهما أصلية غير زائدة، فالألف منقلبة عن أصل وهو الياء في قضاة ، والأصل : قُضَيَة؛ لأنها مِن: قَضَيْتُ ،وأما الألف في غزاة فمنقلبة عن الواو ،تقول: غَزَوْتُ.
ويخرج كذلك ، نحو : أبيات ، وأموات ، وأصوات ، وما شابهها ؛ لأن التاء فيها أصلية غير زائدة .

س4- قال ابن عقيل في شرحه لأصل قضاة ، وأبيات : "وليس مما نحن فيه" فما المراد بقوله هذا ؟

ج4- يريد أن قضاة ، وأبيات ليستا من موضوعنا الذي نشرحه وهو (جمع المؤنث السالم) ؛ لأن دلالتهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما بالصيغة .
وذكر أن (الباء) في قول ابن مالك :" وما بتاء وألف قد جمعا " متعلقة بقوله:

(جُمعا) أي : ما كان جمعا بسبب دلالة الألف والتاء على جمعه ؛ ولذلك فابن عقيل يرى أنه لا حاجة إلى القول بألف وتاء زائدتين .

س5- ما علامات إعراب جمع المؤنث السالم ؟

ج5- يعرب بالحركات الأصلية رفعاً بالضمة ، ونصباً بالكسرة نيابة عن الفتحة (وهذه هي العلامة الفرعية) وجرًّا بالكسرة ، نحو: هؤلاء مسلماتٌ ، ونحو : إنّ المسلماتِ يَحْرِصْنَ على الصَّلواتِ المكتوباتِ .

س6- اذكر الخلاف في إعراب جمع المؤنث السالم .

ج6- اختلف النحويون في إعرابه في حالة النصب ، وذلك على النحو الآتي :

1- قيل : إنه مبني على الكسرة في محل نصب . وهذا قول الأخفش ، وهو قول فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

2- قيل : إنه منصوب بالفتحة الظاهرة مطلقا ، وهو قول الكوفيين .

3- قيل : إنه منصوب بالفتحة إذا كانت الكلمة معتلة اللام في المفرد، ولم تردّ لامها في الجمع ، نحو: بنات ، ولغات . وأجاز بعضهم نصبها بالكسرة في هذه الحالة ، كما في قوله تعالى : ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ أما إذا كانت الكلمة معتلة اللام في المفرد، ثم رُدَّت اللام في الجمع، فإنها تنصب بالكسرة في جميع لغات العرب ، نحو : سنة : سنوات ، وأخت : أخوات .

4- قيل : إنه منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ، وذلك حملاً لنصبه

على جرّهِ ، كما حُمِل نصب جمع المذكر السالم – الذي هو أصل الجمع المؤنث السالم – على جرّهِ ، فالياء للنصب، والجر . وهذا أشهر الأقوال .

(م) س7– ما الأسماء التي تجمع بالألف والتاء قياساً ؟

ج7– الجمع بالألف والتاء يكون في خمسة أنواع من الأسماء ، هي :

1– العلم المؤنث مطلقاً ، نحو : خديجة ، ومريم ، ودَعْد ، وليلى .

2– ما كان مختوماً بتاء التأنيث مطلقاً ، نحو : حمزة ، وطائرة ، وتمرة .

يُسْتَثْنى من ذلك ما يلي: اِمْرَأة، ومِلَّة ، وأَمَة ، وأُمَّة ، وشَاة ، وشَفَة ، فإنها تُجمع جمع تكسير ، تقول: نِسَاءٌ ، ومِلَل ، وإمَاء ، وأُمَم ، وشِيَاه ، وشِفَاه .

3– اسم الجنس المؤنث المختوم بألف التأنيث المقصورة، نحو:حُبْلَى:حُبْلَيَات ، وفُضْلَى: فُضْلَيَات، أوالممدودة ،نحو: صَحْرَاء:صَحْرَاوَات، وعَذْرَاء : عَذْرَاوات .

4– مُصَغَّر ما لا يعقل ، نحو : جُبَيْل : جُبَيْلات ، ودُرَيْهِم : دُرَيْهِمَات .

5– وَصْف ما لا يعقل ، نحو : أيام معدودات ، وجبال شاهقات راسيات .

الملحقُ بما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ زائدتينِ

كَذَا أُوْلاَتُ وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلْ ... كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

س8– ما الذي يلحق بجمع المؤنث السالم ؟

ج8– يلحق به ما يلي :

1- **أولات** ؛ لأنها لا مفرد لها من لفظها ، قال تعالى : ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾
وقال تعالى : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ... ﴾ .

2- **الأسماء المفردة** التي وُضِعت على صورة جمع المؤنث السالم ، نحو: عَرَفَات ، وأَذْرِعات .

س9– ما اللغات في إعراب ما وُضِع على صورة جمع المؤنث السالم ؟

ج9- في هذه الأسماء ثلاث لغات ، هي :

1- أن تعرب إعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين.وهذا هو المذهب الصحيح.

2- أن تعرب إعراب جمع المؤنث السالم من غير التنوين .

3- أن تعرب إعراب الممنوع من الصرف (للعلمية والتأنيث) .

وعلى هذه اللغات جميعاً رُوي قول الشاعر :

تَنَوَّرْتُهَا بِأَذْرِعَاتٍ وأَهْلُها بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نظرٌ عَالِي

فَرُوِيَتْ (أذرعات) في هذا البيت بثلاث لغات ، هي :

أ– كسر التاء منونة (من أذرعاتٍ) .

ب– كسر التاء بلا تنوين (من أذرعاتِ) ج– فتح التاء (من أذرعاتَ) .

خامسًا : الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ

وعلامات إعرابه

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

* **س1– عرِّف الاسم الممنوع من الصرف .**

ج1– **الممنوع من الصرف** ، هو : الاسم المعرب الذي لا يلحقه التنوين .

س2– ما علامات إعرابه ؟

ج2– يعرب بالحركات الأصلية رفعا بالضمة ، ونصبا بالفتحة ، وجرًّا بالفتحة نيابةً عن الكســـرة(وهذه هي العلامة الفرعية) نحو : جاء أحمدُ . رأيت أحمدَ . مررت بأحمدَ .

س3– ما الحالات التي يجرّ فيها الممنوع من الصرف بالكسرة ؟

ج3– يجرّ بالكسرة في إحدى الحالتين الآتيتين :

1– إذا دخلت عليه (أل) ، نحو : مررت بالأحمدِ ، صلَّيت في المساجدِ .

2– إذا أضيف ، نحو : مررت بأحمدِكم ، صلَّيت في مساجدِ مَكَّةَ .

(م) س4– قال الشاعر :

رَأَيْتُ الوَلِيَدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهُ

لِمَ دخلت (أل) على العَلَمَيْن : الوليد ، واليزيد ، مع أن العلم معرفة ؟

ج4- تدخل (أل) على العلم ، **إمَّا للمح الأصـــل** ،كما في (الوليد) ، **وإمَّا لأنها زائدة** ،كما في (اليزيد) وبسببها جرّ العلم (يزيد) بالكسرة مع أنه **ممنـوع** من الصرف (للعملية ووزن الفعل) ،

وإمَّا لكون العلم نكرة ؛ بســبب كثرة وتعدّد المســمَّى به ،نحو: مررت بالأحمدِ ؛ ولذلك أضيف أيضاً ، نحو : مررت بأحمدِكم .

المعربُ بالعلاماتِ الفرعيّةِ من الأفعالِ

الأمثلةُ الخمسةُ ، وعلامات إعرابها

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

س1- عرّف الأمثلة الخمسة .

ج1- **الأمثلة الخمسة** ، هي : كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة .

س2- لم سُمِّيت بهذا الاسم ؟

ج2- سُمِّيت (الأمثلة) ؛ لأنها ليست ألفاظَ أفعالٍ معلومة ، وإنَّما يُكْنى بها عن كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياءِ المخاطبة ، وهي (خمسة) لأن ألف الاثنين ، وواو الجماعة كلّ واحد منهما يبدأ بياء المضارعة للدلالة على الغِيبة ، وتاء المضارعة للدلالة على الخطاب ، إضافة إلى ياء المخاطبة التي مضارعها لا يكون مبدوءًا إلا بالتاء ، وبذلك تصبح أمثلة خمسة على النحو الآتي : يَفْعَلُون ، تَفْعَلُون ، يَفْعَلاَن ، تَفْعَلاَن ، تَفْعَلِين .

س3- ما علامات إعراب الأمثلة الخمسة ؟

ج3- تعرب بالحروف ، رفعاً بثبوت النون ، ونصباً وجزمًا بحذفها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ وقال تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ .... ﴾ .

* ومما يُعْرَبُ بعلامة فرعية أيضًــا الفعل المضــارع المعتل الآخر في حالة الجزم ، فعلامته حذف حرف العلّة ، نحو : لم يدعُ ، لا تَجْرِ ، لم يَسْعَ . *

إعراب المعْتَلّ من الأسماء

وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذى قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ

س1- عرّف الاسم الصحيح ، والمعتلَّ ، ومثِّلْ لكلٍّ منهما .

ج1- **الاسم الصحيح** ، هو : ما ليس آخره حرف علّة ، ولا ألفا ممدودة ، نحو : رَجُل ، بِنْت ، شيء .

والاسم المعتل ،هو: ما كان آخره حرف علّة،أو ألفاً ممدودة ،وهو ثلاثة أنواع:

1- المقصور ، نحو : الفتىَ ، والمصطفَى .

2- المنقوص ، نحو : القاضِي ، والرَّاعِي .

3- الممدود ، نحو : صحراء ، وخضراء .

إذا كان الاســم آخره حرف علّة متحركاً وما قبله ســاكن ، نحو : هذا دَلْوٌ ، وهذا ظَبْيٌ ، ورأيت دَلْوًا وظَبْياً ؛ أو كانت الياء ، أو الواو مُشَــدَّدَة وإنْ لم يكن ما قبلها

ســاكن ، نحو : عَلِيٌّ ، وعَدُوٌّ ، فهو في هاتين الحالتين يُعَدُّ صــحيحًا ، ويُســمى الشبيه بالصحيح .

س2- عرِّف الاسم المقصور ، وما علامات إعرابه ؟

ج2- **الاســم المقصــور** ، هو : الاســم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة مفتوح ما قبلها، نحو : الْمُصْطَفَى، والْمُجْتَبَى ، والعَصَا ، والرَّحَى .

علامات إعرابه : يعرب بالحركات الأصلية المقدّرة على آخره في جميع أحواله رفعاً ، ونصباً ، وجرًّا ، نحو : جاء الفتَى ، ورأيت الفتَى ، ومررت بالفتَى .

س3- ما الذي يخرج من تعريف الاسم المقصور ؟

ج3- يخرج ما يلي :

1- الفعل ، نحو : يرضَى ؛ لأنه ليس باسم .

2- المبني ، نحو : إذَا ؛ لأنه ليس بمعرب .

3- المنقوص ، نحو : القاضِي ؛ لأن آخره ليس ألفاً .

4- الألف غير اللازمة ، نحو : ألف المثنى في حالة الرفع ، فإنها غير لازمة ، فهي تُقلب ياء في حالتي النصــب والجر . وكذلك الألف في الأسماء الســتة في حالة النصب ، فإنها غير لازمة .

س4- عرِّف الاسم المنقوص ، وما علامات إعرابه ؟

ج4- **الاســم المنقوص** ، هو : الاســم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكســور ما قبلها ، نحو : القاضِي ، والدّاعِي ، والْمُرْتَقِي .
علامات إعرابه : يعرب بالحركات الأصـــلية المقدّرة على آخره في حالتي الرفع ، والجر ، نحو : جاء القاضِي ، ومررت بالقاضِي . أمّا إذا كان منصوباً فعلامته ظاهرة ، نحو : رأيت القاضِيَ .

س5- ما الذي يخرج من تعريف الاسم المنقوص ؟

ج5- يخرج ما يلي:
1- الفعل ، نحو : يرمِي ؛ لأنه ليس باسم .
2- المبني ، نحو : الَّذِي ؛ لأنه ليس بمعرب .
3- ما كان آخره ياء ما قبلها ليس مكســـورًا ، كظَبْيٍ ، ورَمْيٍ ، أو كان آخره ياء مشدَّدة ، كعَلِيٍّ، ونَبِيٍّ ، فهذان النوعان علامتهما ظاهرة رفعاً ، ونصباً ، وجرًا .
4- ما كان آخره ياء غير لازمة،كالياء في المثنى،وجمع المذكر الســـالم في حالتي النصب، والجر ، وفي الأسماء الستة في حالة الجر ، فإنها غير لازمة فيهم جميعاً .

(م) س6- اذكر لغات العرب في إعراب الاسم المنقوص .

ج6-1- من العرب من يُعامل المنقوص في حالة النصـــب كمعاملته في حالتي الرفع، والجر فتقدَّر فيه الفتحة على الياء ، كما في قول الشاعر :

ولَوْ أنَّ واشٍ باليَمَامَةِ دارُه   ودَارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اِهْتَدَى لِيَا

الشـاهد فيه:كلمة (واشٍ) فهي اسـم إنّ وحقُّها النصـب بالفتحة (واشـيًا) ، ولكن الشاعر حذف الياء ، فأعربت بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة . واختلف في ذلك ، فقيل : ضرورة ، وقيل : جائز في سعة الكلام .

2- ومن العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع ، والجر ، كما يعامله في حالة النصب ، فتظهر الضمة والكسرة على الياء ، كما في قول الشاعر :

لَعَمْرُك ما تَدْرِي متى أنتَ جائِيٌ ولكنَّ أَقْصى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

الشـاهد فيه (جائِيٌ) ظهرت الضـمة في حالة الرفع مع أن حقَّها أن تكون مقدّرة مع حذف الياء (جَاءٍ) وهذا للضـرورة الشـعرية ، كما قال العلماء ، ولا تجوز في حالة السَّعة .

س7- ما سبب عدم ظهور الحركات في الاسم المقصور ، والمنقوص ؟

ج7- السـبب الذي يمنع ظهور الحركة في الاسـم المقصـور ، هو : التَّعَذُّر ؛ إذ لا يُمكن إظهار الحركة على الألف .

والسـبب الذي يمنع ظهور الحركة في الاسـم المنقوص، هو الثِّقل ؛ إذ يُمكن إظهار الحركة ، ولكنها ثقيلة في النطق .

س8- ما المواضع التي تحذف فيها ياء المنقوص ؟

ج8- تحذف ياء المنقوص في ثلاثة مواضع ، هي :

1- إذا لم يقترن الاسم المنقوص بـ (أل) ، نحو : جاء قاضٍ .

2- إذا لم يكن منصوباً ، نحو : جاء قاضٍ ، ومررت بقاضٍ .

3- إذا لم يكن مضافاً ، نحو : جاء قاضٍ . أما إذا اقترن بـ (أل) نحو : جاء القاضي ، أو كان منصوباً ، نحو : رأيت قاضيًا، أو كان مضافاً ، نحو : جاء قاضِي مكةَ ، فإنَّ الياء تَثْبُتُ ، ولا تُحذَف .

س9- هات أمثلة لاسم آخره (واو) مضموم ما قبلها .

ج9- لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو مضموم ما قبلها إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع ، نحو : جاء أبُوه ، وفي الأسماء المبنيّة ، نحو (هُوَ) ولا يوجد غير ذلك .

وأضاف الكوفيون موضعين آخرين ، هما :

1- ما سُمِّي به من الفعل ، نحو : يَدْعُو ، ويغزُو .

2- ما كان أعجميا ، نحو : سَمَنْدُو ، وقَمَنْدُو .

تعريفُ المعتلِّ من الأفعالِ

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ

س1- عرِّف الفعل الصحيح ، والفعل المعتل .

ج1- **الفعل الصحيح** ، هو: ما خلا من أحرف العلّة ،وهو ثلاثة أنواع،هي :

1- سالم ، نحو : ذهبَ ، وخرجَ .

2- مهموز ، نحو : قرأَ ، وسألَ ، وأخذَ .

3- مضعّف ، نحو : عَدَّ ، ومدَّ .

والفعل المعتل ، هو ما كان فيه أحد أحرف العّلة (الألف،أوالواو،أوالياء)، نحو: قَالَ ، ورَمَى ، وخَشِيَ ، ووَعَدَ ، ويَئِسَ .

س2- اذكر أقسام الفعل المعتل .

ج2- **الفعل المعتل** ثلاثة أقسام ، هي :

1- مِثَال ، نحو : وقفَ ، ويَسُرَ 2- أَجْوف ، نحو : نَامَ ، وقامَ .

وهذان النوعان آخرهما حرف صحيح ، ويعاملان في الإعراب معاملة الصحيح رفعًا بالضمة ، ونصباً بالفتحة ، وجزمًا بالسكون .

3- ناقص ، وهو ما كان في آخره واو مضموم ما قبلها ، نحو : يَغْزُو ، ويَسْمُو ، أو (ياء) مكسور ما قبلها ، نحو : يَرْمِي ، ويَجْرِي ، أو (ألف) مفتوح ما قبلها ، نحو : يخشَى ، وينهَى .

إعرابُ المعتلِّ من الأفعالِ

فَالأَلِفُ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعُو يَرْمِي
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاَثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لاَزِمَا

س3- ما علامات إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر ؟

ج3- علاماته ، كالآتي :

1- إذا كان مرفوعًا ، فعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو ، أو الياء ، أو الألف ، نحو : يدعُو ،ويرمِي ، ويخشَى ، فهذه الأفعال علامة رفعها جميعاً الضمة المقدرة على آخرها .

2- إذا كان منصوباً ، فعلامة نصبه الفتحة الظاهرة إذا كان في آخره واو ، أو ياء ، نحو : لن يدعوَ ، ولن يرميَ ، أمَّا إذا كان في آخره ألف فعلامته الفتحة المقدّرة (للتعذّر)، نحو : لن يَخْشَى .

3- إذا كان مجزوماً ،فعلامة جزمه حذف حرف العلة سواء أكان آخره واواً، أو ياءً ، أو ألفًا ، نحو : لم يدعُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ .

(م) س4– قال الشاعر:

مَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِراثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بأُمٍّ ولا أَبِ

وقال الآخر:

ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُه الحَزْنُ مِمَّن دَارُه صُولُ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج4– **الشاهد فيهما:** أَنْ أسمُو ، وأَنْ يُدْنِي . **وجه الاستشهاد** : الفعل الأول معتل الآخر بالواو ، والثاني معتل بالياء ،وكلاهما منصوب بحرف النصب (أَنْ) ولم تظهر عليهما الفتحة ، مما يدلّ على أنّ من العرب من ينصب الفعل المضارع المعتل بالواو ، أو الياء بفتحة مقدّرة .

(م) س5– قال الشاعر :

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرَى قَبلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

عين الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج5- **الشاهد** :لم تَرَى . **وجه الاستشهاد** : هذا الفعل معتل الآخر بالألف، ولم يحذف منه حرف العلّة مع أنه مجزوم بـ (لم) فدلّ ذلك على أنّ من العرب من يجزم الفعل المعتل الآخر بالسكون مع بقاء حرف العلّة .

النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ

تعريف النكرة

نَكِرةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

س1- عَرِّف النكرة .

ج1- **النكرة** ، هي: التي تقبل (أل) ويؤثر فيها التعريف ، أو تقع موقع ما يقبل (أل) فمثال ما يقبل (أل): رجل ، وفرس ؛ تقول : الرجلُ ، والفرسُ . أما دخول (أل) على الْعَلَم ، نحو : العباس . فعبّاس ليس بنكرة ، بل هو معرفة قبل دخول (أل) عليه .

ومثال ما يقع موقع ما يقبل (أل): ذو (بمعنى صاحب) نحو : جاءني ذو مال . فذو : نكرة لا تقبل (أل) ولكنها واقعة موقع صَاحِب ، وصاحب يقبل (أل) تقول : الصَّاحب ، ونحو : صَهٍ بمعنى سكوتا . فصَهٍ : نكرة لا تقبل (أل) ولكنها وقعت موقع (سكوتاً) والسكوت يقبل (أل) .

وللنكرة تعريف آخر، هو : عِبَارَةٌ عَمَّا شَـــاعَ في جِنْسٍ ما، ولا تَدُلُّ على مُعَيَّنٍ بِذَاتِهِ. وبهذا التعريف يدخل التعريف الســابق تحت مســمى (أنواع النكرة) فالنكرة نوعان : نوع يقبل (أل)، ونوع لا يقبل (أل) ولكنه يقع موقع ما يقبلها .

(م) س2– اعترض بعض النحاة على تعريف النكرة،فما وجه الاعتراض ؟ وما الجواب على هذا الاعتراض ؟

ج2– اعترض بعض النحاة على تعريف النكرة بأنها هي التي تقبل (أل) ويؤثر فيها التعريف ، أو تقع موقع ما يقبل (أل)، ووجه الاعتراض على هذا التعريف بأنهم قالوا : إننا وجدنا أسماء نكرات لا تقبل (أل) ، ولا تقع موقع ما يقبلها ، كالحال في نحو : جاء زيدٌ راكباً ، والتمييز في نحو : اشـتريت رطلاً عسـلاً ، واسـم لا النافية للجنس في نحو : لا رجلَ عندنا ، ومجرور رُبَّ في نحو : رُبَّ رجلٍ كريم لقيته .

والجواب على ذلك : أن هذه كلها تقبل (أل) من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالاً ، أو تمييزاً ، أو اسم لا ، أو مجرور رُبَّ ، فكل ما سبق تقبل أل بذاتها ، نحو : الراكب ، والعسل ، والرجل .

كما اعترض بعض النحاة على قبول النكرة (أل) بأنه ليس خاصًّا بالنكرة ؛ لأن بعض المعارف يقبل (أل) نحو : يهود ، ومجوس ؛ فإنك تقول : اليهود ، والمجوس .

وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل (أل) مثل : ضـــمير الغائب العائد إلى نكرة ، تقول : لقيت رجلاً فأكرمته ، فالهاء في (أكرمته) واقع موقع (رجل) المذكور سابقاً ، وهذا الضمير لا يقبل (أل) .

والجواب على ذلك : أن يهود ، ومجوس اللذان يقبلان (أل) هما جمع : يهودي ، ومجوسي فهما نكرتان ، فإن كاناعلمين على الجماعتين المعروفتين لم

يصح دخول (أل) عليهما ؛ لأن المعرِّفة لا تدخل على المعرفة .

وأما ضـمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، ولا إشـكال عندهم في صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلون الضمير واقعا موقع (الرجل) بالتعريف لا موقع (رجل) بالتنكير ؛كأنك تقول : لقيت رجلاً فأكرمت الرجل . فالضمير واقع موقع ما لا يقبل (أل) فلا يصدق التعريف عليه .

أقسامُ المعرفةِ

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وابْنِى وَالغُلاَمِ وَالَّذِى

س3– عرِّف المعرفة .

ج3– **المعرفة** ، هي : ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : أنا ، وهو ، ومحمد ، وكتابك .

ويُعَرَّف بعضهم المعرفة بذكر أقسامها ، ثم يُقال : وما سوى ذلك نكرة .
ويعرّفها آخرون ، بأنها : ما دلّ على مُعَيَّنٍ بذاتِه .
واختلف النحاة في تعريف النكرة والمعرفة ؛ ولذلك قال ابن مالك : من تعرّض لحدِّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

س4- ما سبب تقديم النكرة على المعرفة ؟

ج4- قُدِّمت النكرة ؛ لأنها الأصل ، إذ لكل معرفةٍ نكرة ، وكثير من النكرات لا معارف لها ،كأسماء الاستفهام ، والشرط وغيرها ، والمستقل أولى بالأصالة ، إضافة إلى أن النكرة لا تحتاج إلى قرينة للدلالة على المعنى الذي وُضِعَت له ، والمعرفة تحتاج إلى قرينة .

س5- اذكر أقسام المعرفة .

ج5- أقسام المعرفة ، هي :

1- **الضمير** ، نحو : أنا ، وأنت ، وهُمْ .

2- **اسم الإشارة** ، نحو : هذا ، وهذان ، وهؤلاء .

3- **العَلَم** ، نحو : محمد ، وهند ، ومكة .

4- **المحلَّى بالألف واللام** ، نحو : الغُلام ، والكتاب .

5- **الاسم الموصول** ، نحو : الذي ، واللّذانِ ، والّذين .

6- **ما أُضيف إلى واحد مما سبق** ، نحو : ابني ، وابن هذا ، وابن محمدٍ ، وابن الرجلِ ، وابن الّذي علّمني .

أولاً : الضَّمِيرُ

تعريفه

فَمَا لِذِي غِيبَةٍ أَوْ حُضُورٍ   كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

س1- عرِّف الضمير .

ج1- **الضمير** ، هو : ما دلّ على غيبةٍ ، نحو : هو ، وهي ؛ أو مخاطَب ، نحو : أنْتَ ، وأنتم ؛ أو متكلم ، نحو : أنا ، ونحن . وقد عبّر ابن مالك عن المخاطب، والمتكلم بقوله : " أو حضورٍ " ، والمراد : ما كان حاضراً موجودًا ، كالمخاطب ، والمتكلم .

أقسام الضمير

وَذُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا
كَالْيَاءِ وَالكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ وَاليَاءِ وَ الْهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ

س2– ما أقسام الضمير ؟

ج2– ينقسم الضمير إلى قسمين : 1– ضمير مستتر . 2– ضمير بارز .

س3– ما أقسام الضمير البارز ؟

ج3– ينقسم الضمير البارز إلى قسمين :

1– ضمير متصل 2– ضمير منفصل .

س4– عرِّف الضمير المتَّصل .

ج4– **الضـــمير المتصـــل** ، هو : ما لا يُبدأ به في النطق ، ولا يقع بعد إلاَّ ، كالكاف في (أكرمكَ) ، والياء في (ابني) ، والياء ، والهاء في (سَلِيهِ) .

س5– قال الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لي عَوْضُ إِلاَّهُ نَاصِرُ

وقال الآخر:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَاكُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج5- **الشاهد فيهما** : إِلاَّهُ ، وإِلاَّكِ . **وجه الاستشهاد** : وقع الضمير المتصل في البيت الأول (الهاء)، وفي البيت الثاني (الكاف) بعد إِلاَّ ، وهذا شاذٌّ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ، ومن وافقه ، فإنَّ وقوع الضمير المتصل بعد إلا جائز عنده ، وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين .

سببُ بناءِ الضمائرِ

وتقسيم المتصل إلى ضمير رفع ، ونصب ، وجر

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ
للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ
وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ والنُّونُ لِمَا غَابَ وَ غَيرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

س6- ما حكم بناء الضمائر ؟ وما سبب بنائها ؟

ج6- حكم بنائها واجب ، فالضمائر كلّها مبنيّة ؛ لشبهها بالحرف من جهة الوضع ؛ لكونها وُضِعت على حرف واحد ،كالتاء في ذهبت ، أو على حرفين ، كالناء في ذهبْنا ؛ ولشبهها بالحروف من جهة الجمود ؛ لأنها لا تتصرف ، فلا تُثَنَّى ، ولا تُجْمَعُ ، ولا تُصَغَّرُ . وأما نحو: هما ، وهم ، وهنَّ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ

فهي صِـيَغٌ وُضِـعتْ من أول أمرها على هذا الوجه ، فعلامة المثنى ، والجمع فيها ليست طارئة عليها .

س7- اذكر أقسام الضمير المتصل باعتبار محلّه من الإعراب .

ج7- ينقسم الضمير المتصل بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، هي :

أ- **ضمير رفع متصل ، وهو ستة أنواع :**

1- التاء المتحركة ، نحو : ذَهبتُ ، ذَهبتُما ، ذَهبتُمْ ، ذَهبتُنَّ .

2- ألف الاثنين ، نحو : اذْهَبَا ، عَلِمَا .

3- واو الجماعة ، نحو : اذْهَبُوا ، عَلِمُوا .

4- ياء المخاطَبة ، نحو : تَذْهَبِينَ ، اعْلَمِي .

5- نون النِّسوة ، نحو : اذْهَبْنَ ، اعْلَمْنَ .

6- نا الدّالة على المتكلّمين ، نحو : ذَهَبْناَ ، عَلِمْنا .

ب- **ضمير نصب متصل ، وهو أربعة أنواع :**

1- ياء المتكلم ، نحو : أكْرَمَنِي ، أَكْرَمُونِي ، أَكْرَمَانِي .

2- هاء الغائب ، نحو : أَكْرَمَهُ ، أَكْرَمْتُهُمْ ، أَكْرَمْتُهُنَّ .

3- كاف المخاطَب ، نحو : أَكْرَمَكَ ، أَكْرَمُوكَ ، أَكْرَمَاكَ .

4- نا الدّالة على المتكلمين ، نحو : أَكْرَمَنَا ، أَكْرَمْتُمُونَا .

ج- **ضمير جرّ متصل ، و هو أربعة أنواع :**

1- ياء المتكلم ، نحو : لي ، كتابي .

2- هاء الغائب ، نحو : له ، لها ، لهما، لهم ، لهنّ ؛ كِتَابُهُ ، كِتَابُهَا ، كِتَابُهُمَا ، كِتَابُهُمْ ، كِتَابُهُنَّ .

3- كاف المخاطَب ، نحو: لَكَ ِ، لَكُمَا، لَكُمْ، لَكُنَّ، كِتَابُكَ ِ،كِتَابُكُمْ،كِتَابُكُنّ .

4- نا الدّالة على المتكلمين ، نحو : لنا ، كتابنا .

يستنتج مما سبق ما يلي :

1- ضمائرمشتركة في الجر،والنَّصب،وهي :كلُّ ضمير نصبٍ ، أو جرٍّ متصل .

2- ضمائر مشتركة في الرفع ، والنصب ، والجر ، وهي ثلاثة أنواع :

أ- الضمير (نا) وهو للمتكلّمين في جميع حالاته ، الرفع ، والنصب، والجر .

ب- الضمير (الياء) ، وهو مُخْتَلِفٌ في المعنى ، فهو في حالة الرفع يكون للمخاطَبة (اضْرِبِي) وفي حالتي النصب والجر يكون للمتكلّم (اضْرِبْني ، ولي) .

ج- الضمير (هم) معناه واحد، وهو متفق في المعنى (للغائب) ولكنه ضمير منفصل في حالة الرفع، نحو : هم مجتهدون ، وضمير متصل في حالتي النصب والجر ، نحو : رأيتهم مع أبنائهم .

أقسامُ الضميرِ المستترِ

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

س7- عرفنا أن الضمير ينقسم إلى مستتر وبارز،فما تعريف الضمير المستتر؟ وما أقسامه ؟

ج7- **الضمير المستتر** ، هو : الذي لا يظهر في الكلام ، لا نُطقاً، ولا كتابة ، ولكنّه يُقَدَّر . وينقسم إلى قسمين ، هما :

1- واجب الاستتار 2- جائز الاستتار .

س8- ما المراد بواجب الاستتار ؟ وما المراد بجائز الاستتار ؟

ج8- المراد بواجب الاستتار ، هو : الضمير الذي لا يَحُلُّ محلَّه الاسم الظاهر ، ولا الضمير المنفصل . والمراد بجائز الاستتار ،هو : الضمير الذي يحلّ محلّه الاسم الظاهر ، والضمير المنفصل .

س9- ما المواضع التي يجب فيها استتار الضمير ؟

ج9- المواضع التي يجب فيها استتار الضمير ، هي :

1- الضمير في فعل الأمر للواحد المخاطب ، نحو : قُمْ . فالفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)،وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ، وإظهاره ؛ لأنه لا يحلّ الاسم الظاهر محلّه ؛ فلاتقول : قُمْ زيدٌ . وأما قولك : قُمْ أنتَ ، فالضمير (أنت) تأكيد للضمير المستتر في (قُمْ) فإن كان الأمر لواحدة ، أو لاثنين ،أو لجماعة فإن الضمير يبرز، ويظهر ، نحو : اضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربْنَ .

2- الضمير في الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة ، نحو : أُوافِقُ ، وأَخْرُجُ ، والتقدير : (أنا) فإن قلت : أخرجُ أنا ، فالضمير (أنا) للتأكيد .

3- الضـــــمير في الفعل المضـــارع الذي في أوله النون ، نحو : نَغْتَبِطُ ، ونخرجُ ، والتقدير : (نحن) .

4- الضـمير في الفعل المضـارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : تَشْكُرُ، وتخرجُ ، والتقدير:(أنت) فإن كان الخطاب لواحدة ، أو لاثنين ، أو لجماعة برز الضمير ، نحو : تفعلين ، وتفعلان ، وتفعلون ، وتفعَلْنَ .

هذا ما ذكره ابن مالك في الألفية من المواضــع التي يجب فيها اســتتار الضــمير ، وبقيت مواضع أخرى ، هي :

(م) 5- الضمير في اسم فعل الأمر ، نحو : صَهٍ ، ونَزَالِ .

6- الضمير في اسم فعل المضارع ، نحو : أفّ ، وآهِ .

7- الضمير في فعل التعجب ، نحو : ما أحسنَ محمدًا ! .

8- الضمير في أَفعل التفضيل ، نحو : محمد أفضلُ من عليّ .

9- الضـمير في أفعال الاسـتثناء ، نحو : قام الرجال ما خلا خالداً ، أو : ما عدا بكرًا ، أو : لا يكون محمدًا .

10- الضــــمير في المصـــدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ ونحو : صبرًا على الشدائد .

11- الضمير في نِعْمَ وبِئْسَ المفسَّر بنكرة ، نحو : نِعْم خُلُقًا الصِّدْقُ . (م)

س10- ما المواضع التي يجوز فيها استتار الضمير؟

ج10- المواضع التي يجوز فيها استتار الضمير ، هي :

1- الضمير في كل فعل أُسْنِد إلى غائب، أو غائبة ، نحو : يخرجُ ، وتخرجُ ، وخَرَجَ . فالفاعل في هذه الأفعال ضمير مستتر جوازًا ؛ لصحَّة حلول الاسم الظاهر محلّه ؛ تقول : زيدٌ يخرجُ أبوه، وتخرج هندٌ، وخرج زيدٌ .

2- الضمير في اسم الفعل الماضي ، نحو : هيهات ؛ تقول : هيهات العقيقُ .

3- الضمير في الصفة الصريحة (المحضة)،نحو: زيدٌ قائمٌ ، ومسرورٌ ، وسَعِيدٌ .

(م) س11- ما الفرق بين الضمير المستتر ، والضمير المحذوف ؟

ج11- يفترقان فيما يلي :

1- أنّ الاستتار يختص بضمائر الرفع ،كالضمير المستتر الذي يقع فاعلا ، وأمَّا الحذف فيكون في ضمائر الرفع والنصب والجر ،كالمفعول به ، والمفعول له ، والحال ، وغيرها من الفَضَلات ، ويقع كذلك في العُمد ،كالمبتدأ . ومثال ذلك حذف الضمير (المفعول به) في قولك : جاء الذي أكرمتُ ، والتقدير: جاء الذي أكرمته .

2- أن المحذوف يمكن النطق به ، كما في المثال السابق . وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً ؛ ذلك لأن الضمير المستتر نوع من أنواع الضمير المتصل على الصحيح ؛ ولأنه لا يمكن النطق به يستعيرون له الضمير المنفصل ؛ فيقولون : مستتر وجوباً تقديره : أنا ، أو أنت ، ومستتر جواز تقديره : هو .

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ فى انْفِصَالٍ جُعِلاَ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

س12– عرفنا أنّ الضمير ينقسم إلى مستتر ، وبارز ، فما تعريف الضمير البارز ؟

ج12– **الضمير البارز** ، هو : الذي يظهر في الكلام نطقاً ، وكتابة ، كالضميرين (التاء ، وإياك) في قولك : ما رأيت إلاَّ إيَّاك .

س13– عرّف الضمير المنفصل .

ج13– **الضمير المنفصل** ، هو : الذي يُبدأ به في النطق ، ويقع بعد إلاَّ ، كالضمير الواقع بعد إلاَّ في المثال السابق ، ونحو: هو مجتهد ، وأنت كسلان .

س14– اذكر أقسام الضمير المنفصل باعتبار محلّه الإعرابي .

ج14– ينقسم إلى قسمين :

1- ضمير رفع 2- ضمير نصب . أما ضمير الجر فلا يكون إلا مُتَّصلاً .

س15– اذكر ضمائر الرفع المنفصلة .

ج15– ضمائر الرفع المنفصلة ، هي :

1- ضمائر المتكلم : أنا ، ونحن . والضمير (نحن) يكون للمتَكلِّمِيْن ، ويكون أيضًا للمفرد الواحد المعظِّم نفسَه .

2- ضمائر المخاطَب : أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ .

3- ضمائر الغائب : هو ، وهي ، وهما ، وهُمْ ، وهُنَّ .

س16- اذكر ضمائر النصب المنفصلة .

ج16- ضمائر النصب المنفصلة ، هي :

1- ضمائر المتكلم : إِيَّايَ ، وإِيَّانَا .

2- ضمائر المخاطَب : إيَّاكَ ، وإيَّاكِ ، وإيّاكُمَا ، وإيّاكُمْ ، وإيّاكُنَّ .

3- ضمائر الغائب : إيَّاه ، وإيَّاها ، وإيّاهُما ، وإيَّاهُم ، وإياهُنَّ .

(م) س17- اختلف العلماء في تعيين ضمير النّصب، أهو إيَّا أم مابعدها؟ وضِّح هذا الخلاف .

ج17-1- **مذهب سيبويه ، والفارسي ، والأخفش** : أنَّ (إيَّا) هي الضمير، وما بعدها حروف تكلُّم ، وخطاب ، وغيبة . وهو مذهب البصريين .

2- **مذهب الخليل ، والمازني** : أنّ (إيَّا) ضمير ، وما بعدها ضمير أيضا ، وأُضيف أوّلهما لثانيهما . وهذا المذهب اختاره ابن مالك .

3- **مذهب الفرّاء** : أنّ (إيَّا) حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير . وهو مذهب الكوفيين .

4- **مذهب الزَّجَّاج** : أن (إيَّا) اسم ظاهر مضاف لما بعده، وما بعدها الضمير .

5- **مذهب بعض الكوفيين** : أن (إيَّا) وما بعدها ضمير واحد .

قاعدةٌ في استعمالِ الضميرِ المتصلِ ، والمنفصلِ

وَفِى اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ   إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

س18- لماذا تستعمل العرب الضمائر ؟ وما المراد بقول ابن مالك : " لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل " ؟

ج18- تستعمل العرب الضمائر بقصد الاختصار . والضمائر المتصلة أشدّ اختصارًا من الضمائر المنفصلة ؛ ولذلك لا تستعمل العرب الضمير المنفصل ما دام استعمال المتصل ممكناً ؛ فلا يُقال : أكرمتُ إيَّاك ؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول: أكرمتك ؛ ولا يُقال : قام أنا ؛ لأنه يمكن أن تقول : قمتُ . وهذا المراد من قول ابن مالك : " لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل " .

س19- متى يستعمل الضمير المنفصل ؟

ج19- لاستعمال الضمير المنفصل حكمان :

1- استعمال واجب   2- استعمال جائز .

1- **يستعمل وجوبًا** إذا تعذَّر الإتيان بالضمير المتصل ، نحو : إياك أكرمتُ ، فإنه يتعذر الإتيان بالضمير المتصل في هذا الموضع ، وهو تقدُّم المفعول على عامله ؛ لأن المتصل لا يُبدأ به في النطق ، وأما قول الشاعر :

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

وقول الآخر :

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَومٍ فَأَذْكُرَهُمْ   إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبَّاً إِليَّ هُمُ

فهما للضرورة الشعرية ؛ لأن الشاعر في البيت الأول أتى بالضمير المنفصل (إياهم) مع إمكان استعمال المتصل ؛ فيقول : ضَمِنَتْهُم ؛ ولأن الشاعر في البيت الثاني جاء بالضمير منفصلاً (هم) في آخر البيت مع أنه يمكن أن يأتي به متصلاً؛ فيقول : إلا يزيدونهم .

2- **الاستعمال الجائز** : سيأتي بيانه في البيت الآتي من الألفية .

(م) س20- ما المواضع التي يتعيّن فيها استعمال الضمير المنفصل ؟

ج20-يتعيّن استعمال المنفصل،ولا يمكن المجيء به متصلاً في مواضع كثيرة منها:

1- إذا كان الضمير محصورًا بإلا ، أو إنَّما ، نحو : ما رأيت إلا إياك ، وما فهم الدرسَ إلا أنتَ . ومنه قول الشاعر :

أنا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وإنَّما   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أنا أَوْ مِثْلِي

لأن التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا **أنا** أو مثلي .

2- أن يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى مفعوله ، نحو : عجبت من ضَرْبِك هو . فالضمير المنفصل (هو) فاعل ، عامله المصدر (ضرب) وهذا المصدر مضاف إلى المفعول به (الكاف) .

ومنه قول الشاعر في صدر بيته : **بِنَصْرِكُم نحن كنتم فائزين وقَدْ** .

والتقدير : فُزْتُم بسببِ نَصْرِنا إياكم .

3- أن يكون الضمير منصوباً بمصدر مضاف إلى فاعله ، نحو : أنا بحاجةٍ إلى مساعدتكم **إيّاي** .

فإياي : مفعول به ، عامله المصدر (مساعدة) المضاف إلى فاعله. والتقدير : ساعدوني .

4- أن يكون عامل الضمير محذوفاً ، كما في قول الشاعر :

وَإِن هُوَ لَمْ يَحْمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها   فَلَيْسَ إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وكقول الآخر :

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ   لَعلَّكَ تَهْدِيكَ القُرونُ الأَوَائِلُ

فالعامل في الضميرين (هو ، وأنت) محذوف يفسِّره ما بعدهما .

5- أن يتقدم المفعول على عامله ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ **وهذا الموضع ذكره الشارح** .

6- أن يكون عامل الضمير معنوياً، كما في المبتدأ ، نحو : أنت مجتهدٌ . فالضمير (أنت) مبتدأ عامله معنوي غير لفظي ، فلا يمكن وَصْله به .

7- أن يكون عامل الضمير حرفاً منفيًّا ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ .

8- أن يقع الضمير بعد العطف ، وبذلك يكون قد فُصِل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كما في قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ فالضمير إياكم وقع بعد حرف العطف الواو ، وبذلك يكون قد فُصِل بين الضمير إياكم وعامله

الفعل (يخرجون) بِمعمول آخر هو : الرســـول ؛ لأن الرســـولَ مفعول به للعامل يخرجون .

9- أن يقع الضمير بعد واو المعيّة ، كما في قول الشاعر :

فآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي

ونحو قولك : سأسافر وإيّاكم إلى مكة إن شاء الله ، أي : سأسافر معكم .

10- أن يقع الضمير بعد أمَّا ، نحو : أمّا أنا فنحويٌّ ، وأما أنت فَمُحَدِّثٌ ، وأما هو فَفَقِيهٌ .

11- أن يقع بعد اللام الفارقة ، كما في قول الشاعر :

إنْ وَجَدْتُ الصَّديقَ حَقّاً لإِيَّا كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا .

ونحو قولك : إنْ عملُك لَمُتْقَن ، وهذه اللام تقع في خبر إنَّ المخففة ؛ وذلك للتفريق بينها وبين إنْ النافية ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ (أي : ما أنا إلا نذير مبين) .

مواضع استعمال الضمير المنفصل جوازًا

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فى كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتَّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

س21- ما المواضع التي يجوز فيها استعمال الضمير المنفصل ؟

ج21- يجوز استعمال الضمير المنفصل مع إمكان استعمال المتصل في مسألتين .
المسألة الأولى : إذا اجتمع ضميران عاملهما واحد ،وأوّلهما أعرف من ثانيهما ، وليس مرفوعاً ، وثانيهما ليس خبرًا في الأصل ، نحو : الدِّرهمُ سَلْنِيه . في هذا المثال اجتمع ضميران (ياء المتكلم ، وهاء الغائب) وعاملهما واحد ، هو الفعل (سأل) والضمير الأول أعرف من الثاني،وهو ليس مرفوعًا ،والثاني (هاء الغائب) ليس خبرًا في الأصل ؛ لأن سأل تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ ولذلك يجوز استعمال الضمير المنفصل ؛ فنقول: الدِّرهمُ سَلْني إياه ، ونحو : أعطيتكه ، وأعطيتك إياه.

أما إذا كان أولهما مرفوعا فيجب استعمال الضمير المتصل ، نحو : أكرمتُك ؛ لأن التاء ضمير رفع .

المسألة الثانية : إذا كان الضمير خبرًا لكان ، أو إحدى أخواتها ، نحو : الصديقُ كُنْتَه ، ونحو: الصديقُ كانه زيدٌ . ففي هذين المثالين وقع الضمير (هاء الغائب) خبرًا لكان ، وهذا مسوِّغ لجواز استعمال المنفصل ؛ تقول في المثال الأول : الصديق كنتَ إياه ؛ وتقول في المثال الثاني : الصديق كان إياه زيدٌ .

س22- ما الأرجح في المسألتين السابقتين استعمال المتصل ، أو المنفصل ؟

ج22- اختلفوا في أيّهما أرجح ، وذلك على التفصيل الآتي :

- **الخلاف في المسألة الأولى :**

1- إذا كان الضـــمير الثاني ليس خبرًا في الأصـــل ، نحو : سَـــلْنيه ، وأَعْطِنِيه، فالأرجح الوصل ، مع أنّ ظاهر كلام ابن مالك أنه يُجَوّزُ الانفصال والاتصال على السواء ، وظاهر كلام سيبويه أنّ الاتصال فيها واجب .

ولم يَرد في القرآن الكريم إلا بالوصل ، قال تعالى :﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾

وقال تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ وقال تعالى : ﴿ فَأَسْقَيْنَـٰكُمُوهُ ﴾ .

2- إذا كان الضمير الثاني خبرًا في الأصل اختلفوا على النحو الآتي :

أ- **ابن مالك** ، **وابن الطَّرَاوَة** ، **والرُّمَّاني** : يرون أن الوصل أرجح ، نحو : ظننتكه . فالضـــمير الثاني (هاء الغائب) خبر في الأصـــل ؛ لأن ظنّ تنصـــب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ونحو قوله تعالى :

﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ   إذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ لْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ب- **سيبويه** : يرى أن الفصل أرجح ؛ لأن حقَّ الخبر الانفصال (وهذا هو مذهب الجمهور) نحو : ظننتُكَ إياه ، وكما في قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُك إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ   أرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ والإِحَنِ

- الخلاف في المسألة الثانية :

1- **ابن مالك** : يرى أن الوصل أرجح ، نحو : الصديقُ كُنْتَه ، وكما في قوله ρ : " إنْ يَكُنْهُ فلن تُســـلَّطَ عليه ، وإلاّ يكُنْه فلا خيرَ لك في قَتْلِه " ، وكما في قول الشاعر :

فَإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّه بِلِبَانِهَا

2- **سيبويه** : يرى أنّ الفصل أرجح (وهذا مذهب الجمهور) نحو: الصديقُ كنتَ إياه ، وكما في قول الشاعر:

لَئِنْ كانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ والإِنْسَانُ قَدْ يتَغَيَّرُ

وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّـايَ وإِيَّا كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيبَا

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فى اتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فى انْفِصَالِ

س23– إذا اجتمع ضميران منصوبان فأيُّهما أحقُّ بالتقديم ؟

ج23– إذا اجتمع ضميران منصوبان قُدّم الأخصُّ منهما . فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما ، نحو : الدِّرهمُ أعطيتَنيهِ ، ونحو : الدرهم أعطيتُكَهُ. في هذين المثالين اجتمع في كل منهما ضميران منصوبان متصلان ، فَقُدِّم ضمير المتكلم على ضمير الغائب في المثال الأول ، وقُدِّم كاف المخاطَب على هاء الغائب في المثال الثاني ؛ وذلك لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخصّ من الغائب ، ولا يجوز تقديم غير الأخص على الأخص إذا كان الضميران متصلين ؛ فلا يجوز قولك : أعطيتهوك ، ولا : أعطيتهوني . وقد أجازه قوم ، ومن ذلك ما رُوي من قول عثمان رضي الله عنه : " أَرَاهُمُني الباطلُ شيطانا " .

أما إن كان أحدهما منفصلا فَقَدِّم ما شئت منهما،فإن شئت قدّمت الأخص ، نحو: الدرهم أعطيتُك إياه ، وإن شئت قدّمت غير الأخص ، نحو : الدّرهم أعطيتُه إياك .

يرى ابن عقيل : أن هذا التقديم ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أَمْنِ اللَّبْس ،فإن خِيف لَبْسٌ لم يَجُز تقديمه ؛فإن قلت: زيدٌ أعطيتك إياه ،لم يَجُز تقديم الغائب ؛ لأنك إذا قلت : زيد أعطيته إياك ، التبس الأمر فلا يعلم هل زيد آخِذ ، أو مأخوذ ؟

أما في نحو قولك : الدرهم أعطيته إياك ، فلا لَبْس فيه ؛ لأنه يعلم أن الغائب وهو (الدرهم) مأخوذ سواء تقدّم ، أو تأخر .

رُتَبُ الضمائرِ

وحكم الوصل ، والفصل بينها

وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

س24– اذكر رُتب الضمائر .

ج24– للضمائر ثلاث رُتَب ، هي :

1– رتبة المتكلِّم 2– رتبة المخاطَب 3– رتبة الغائب .

س25– إذا اجتمع ضميران منصوبان،فما حكم الوصل،والفصل بينهما ؟

ج25– إذا اجتمع ضميران منصوبان ،وكانا من رتبة مختلفة جاز فيهما الوصل، والفصل ، نحو : الدرهم أعطيتكه ، ويجوز : الدرهم أعطيتك إياه . ففي هذين المثالين جاز الوصل ، والفصل ؛ لأن الضميرين المنصوبين من رتبة مختلفة (كاف المخاطب ، وهاء الغائب) ونحو : أعطيتنيه ، ويجوز : أعطيتني إياه .

وإن كان الضميران من رتبة واحدة وجب الفصل بينهما ، نحو : أعطيته إياه ، وأعطيتك إياك ، وأعطيتني إياي . وقد يجوز الوصل إذا كان الضميران من رتبة

الغائب ، واختلف لفظهما ، نحو : الزيدان الدّرهمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ . في هذا المثال اجتمع ضميران رتبتهما واحدة، هي (الغائب)، ولم يُفصل بينهما ؛ وذلك لأنهما من رتبة الغائب ، واختلف لفظهما فالضمير الأول (هما) لفظه ومدلوله للمثنى (الزيدان) والضمير الثاني (الهاء) لفظه ومدلوله للمفرد (الدرهم) ؛ ولاختلاف اللفظ والمدلول نُزِّلا منزلة اختلاف الضميرين .

حكمُ نونِ الوِقَايَةِ مع الأفعالِ

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

س26– متى تُلْحَقُ نون الوقاية بالفعل ؟ ولم سُمِّيت بهذا الاسم ؟

ج26– إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم (يا النَّفْس) لحقته لزوماً نون الوقاية ، نحو : أَكْرَمَنِي ، ويُكْرِمُنِي، وأَكْرِمْنِي . وسُمِّيت بهذا الاسم ؛ لأنها تَقِي الفعل ، وتحفظه من الكسر الذي ينشأ نتيجة الاتصال بياء المتكلم.

س27– ما حكم إثبات نون الوقاية مع الفعل ؟

ج27– يجب إثبات نون الوقاية مع الفعل إذا كان الفعل ناصبًا ياءَ المتكلم ،نحو: أكرمَني ، ويَسْأَلُني ، ونحو قول بعضهم : عَلَيْهِ رجلاً لَيْسَنِي، أي : لِيَلْزَم رجلاً غيري .

وأما حذف النون من ليس في قول الشاعر :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فهو للضرورة الشعرية .

واختلف في فعل التعجّب ، **فقال البصريون** : تلزمه نون الوقاية ؛ لأنه فعل ، نحو : ما أَفْقَرَنِي إلى عفوِ الله . **وقال الكوفيون** : هو اسم ؛ ولذلك لا تتصل به نون الوقاية؛لأنها تدخل على الأفعال.والصحيح ما ذهب إليه لبصريون.

حكمُ نونِ الوقايةِ مع الحروفِ

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَـدَرَا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

فى البَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

س28– ما حكم إثبات نون الوقاية مع الحروف ؟ وضِّح ذلك .

ج28– لها حكمان : 1– واجب 2– جائز .

1– يجب إثبات نون الوقاية مع الحروف في الموضعين الآتيين :

أ– إذا كانت ياء المتكلم منصوبة بحرف النصب (ليت)، كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ . وَيَنْدُرُ حذف النون منها ، كما في قول الشاعر :

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَ أُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

وحذفها ندورًا هو مذهب الفرّاء . أما سيبويه فيرى أن حذفها شاذّ لا يقع إلا في ضرورة الشعر .

وأما لعلّ فالأكثر حذف النون منها،كما في قوله تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾

ويَقِلُّ إثبات النون مع لعلّ ، كما في قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بها قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ

ب- إذا كانت ياء المتكلم مجرورة بحرفي الجرِّ (مِنْ ، وعَنْ) نحو : منِّي ، وعنِّي (بالتشديد) وأما حذف النون منهما ، كما في قول الشاعر :

أَيُها السَّائِلُ عَنْهُمُ وعَنِي لَسْتُ مِن قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

فهو شاذٌّ ، لا يقع إلا في الضرورة الشعرية .

وإذا كانت ياء المتكلم مجرورة بغير هذين الحرفين امتنع إلحاق النون بها ، نحو : لِي ، وبِي ، وفِيَّ ، وعَلَيَّ ، وعَدَايَ ، وخَلاَيَ .

2- يجوز إثبات نون الوقاية ، وحذفها مع الحروف في الموضع الآتي :

إذا كانت ياء المتكلم منصوبة بالأحرف الآتية: إنَّ ، وأنّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ؛ تقول جوازاً : إنَّني وإنِّي، وأَنَّني وأَنِّي ، وكأنَّني وكأنِّي ، ولكنَّني ولكنِّي .

وَفِى لَدُنِّ لَدُنِي قَلَّ وَفِى ... قَدْنِي وقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِى

س29– ما حكم إثبات نون الوقاية مع الأسماء المبنيّة ؟ وضِّح ذلك .

ج29– لها حكمان : جائز ، وواجب .

1– **يجوز إثبات نون الوقاية** ، **وحذفها** مع الأسماء الآتية (لَدُنْ ، وقَدْ ، وقَطْ) فتكون ياء المتكلم مجرورة بإضافة هذه الأسماء إليها ، وإليك بيانها :

أ– **لَدُن** ، كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ ويقلّ حذفها كقراءة مَنْ قرأ (لَدُنِي) بالتخفيف .

ب– **قَدْ ، وقَطْ الاسْمِيَّتان** ، وهما بمعنى (حَسْبِي ، وكَفَانِي) نحو: قَدْنِي كلمةُ شُكْرٍ ، وقَطْنِي كلمةُ ثَنَاءٍ . ويقل حذفها منهما ، وقد اجتمع الإثبات ، والحذف في قول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيْسَ الإِمَامُ بالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

2– **يجب إثبات نون الوقاية مع اسم الفعل** ، نحو : دَرَاكَنِي ، وتَرَاكَنِي ، وعَلَيْكَنِي .

(م) س30– هل تتصل نون الوقاية بالاسم المعرب ؟

ج30– الأصل في الاسم المعرب ألاّ تتصل به نون الوقاية ؛ تقول: ضارِبِي ، ومُكْرِمِي ، ومع ذلك فقد أُلْحِقَت باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم ،كما في

قوله ρ : " فهل أنتم صَادِقُونِي " ، وكما في قول الشاعر :

أَلاَ فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَان يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ

ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل (حامل) المضاف إلى ياء المتكلم .

ثانياً : العَلَمُ

تعريفُه

اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَ لاَحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

س1- عرِّف العلم ، مع التمثيل .

ج1- **العلم** ، هو : الاســم الذي يُعَيِّنُ مُسَـمَّاه مُطْلَقًا (أي : بلا قَيْد) نحو : جعفر : اسم رجل ، وخِرْنِق : اسم امرأة ، وقَرْن : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسم فرس ، وشَذْقم : اسم جَمل ، وهَيْلَة : اسم شَاة ، وواشق : اسم كلب .

س2- ما الذي يخرج من التعريف السابق ؟

ج2- يخرج ما يلي :

1- النكرة ؛ لأنه لا يُعيّن مسماه .

2- بقيّة المعارف ؛ لأنها تعيّن مسماها بِقَيْدٍ ، كالضمائر فإنها تُعيّن مسمَّاها بواسطة قرينة معنويَّة خارجة عن ذات الاسم ،كالتكلُّم (أنا) ، أو الحضور (أنت) ، أو الغيبة (هو) . وقد تكون القرينة لفظية كالصِّلة في الأسماء الموصولة، نحو : جاء الذي علّمني، وكـ (أل) في قولك : الرجل ، وكأسماء الإشارة فإنها تعيّن مسماها بواسطة قرينة حِسِّيَّة ، نحو : هذا قَلَمٌ ، أو معنوية ، نحو : هذه المسألةُ سهلةٌ .

أقسامُ العلمِ باعتبارِ الوَضْعِ

وحكمُ تقديمِها ، وتأخيرِها

وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَباً وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

س3- اذكر أقسام العلم باعتبار وَضْعِه ، ثم عرّف كلَّ قسم منها .

ج3- ينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، هي :

1- الاسم 2- اللَّقَب 3- الكُنْيَة .

1- **الاسمُ** : ما ليس بَلَقَبٍ ، ولا كُنْيَة ، نحو : زيد ، وعمرو ، وعبد الرحمن .

2- **اللَّقَبُ** : ما أشْعَرَ بِمَدْحٍ ، نحو : زين العابدين ، والطَّيِّب ، والأنصاريّ ؛ أو أشعرَ بِذَمٍّ ، نحو : أنْف النّاقة ، والأعْمَى ، والأعْرَج .

3- **الكُنْيَةُ** : ما كان في أوله أبٌ ، أو أُمٌّ ، نحو : أبو عبد الله ، وأم عبد الله .

س4– بيّن حكم تقديم ، وتأخير هذه الأقسام الثلاثة في حال اجتماعها .

ج4– حكم تقديمها ، وتأخيرها في حال اجتماعها على التفصيل الآتي :

1– إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الفصيح تقديم الاسم على اللقب ، نحو : زيدٌ أنفُ النَّاقَةِ . ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم ، وقد ورد تقديم اللقب على الاسم – وهو قليل – في قول الشاعر :

بأنَّ ذا الْكَلْبِ عَمْرًا خيرَهُم حَسَبَا ... بِبَطْنِ شِرْيانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

في هذا البيت قدّم الشاعر اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمرًا) وهو خلاف القياس . ومنه قول الآخر :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وجَدَّي ... أَبُوهُ عَامِرٌ ماءُ السَّماءِ

في هذا البيت قدم الشاعر اللقب (ابن مزيقيا) على الاسم (عمرو) وهو خلاف القياس ، ولكنه في الشطر الثاني من البيت جاء به على الأصل فقدم الاسم (عامر) على اللقب (ماء السماء) وهذا هو القياس الصحيح .

2– إذا اجتمع اللقب مع الكنية جاز تقديم ، أو تأخير أحدهما على الآخر، نحو: أبو عبد الله زين العابدين ، ويجوز : زين العابدين أبو عبد الله .

3– إذا اجتمع الاسم ، واللقب ، والكنية فلا ترتيب للكنية بينهما يجوز تقديمها عليهما– وهو المشهور– نحو : أبو عبد الله محمد زين العابدين ويجوز تأخيرها ، نحو : محمد زين العابدين أبو عبدالله .

الحالاتُ الإعرابيةُ للاسمِ ، واللقبِ

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْمًا وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ

س5- اذكر الحالات الإعرابية للاسم ، واللقب .

ج5- إذا اجتمع الاسم ، واللقب فلهما حالتان :

1- حالة التركيب   2- حالة الإفراد .

1- **حالة التركيب** ، ولها ثلاث صور ، هي :

أ- أن يكون الاســـم مركباً ،واللقب مركبا ،نحو: جاء عبدُ اللهِ أنفُ النَّاقَةِ ،ونحو: رأيت عبدَ اللهِ أنفَ النَّاقةِ ، ونحو : مررت بعبدِ اللهِ أنفِ النَّاقَةِ .

ب- أن يكون الاســـم مركباً، واللقب مفردًا، نحو: جاء عبدُ اللهِ كُرْزٌ ، ورأيت عبدَ اللهِ كُرزًا ، ومررت بعبدِ اللهِ كرزٍ .

ج- أن يكون الاسم مفردًا ، واللقب مركباً ، نحو : جاء سعيدٌ أنفُ النَّاقةِ ، ورأيت سعيدًا أنفَ الناقةِ ، ومررت بسعيدٍ أنفِ الناقةِ .

في حالة التركيب هذه بصـــورها الثلاث **يجب أن يكون المتأخّرُ تابعًا للمتقدّم في إعرابه** على أنه بدل منه ، أو عطف بيان ، ويجوز القطع عن التَّبَعِيَّة إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو إلى النصب على أنه مفعول به .

فمثال الرفع : مررت بزيدٍ أنفُ النَاقَةِ ، والتقدير: هو أنفُ النّاقة ، ومثال النصب: مررت بزيدٍ أنفَ النّاقة ، والتقدير : أَعْنِي أنفَ النّاقة .

2- **حالة الإفراد** ، ولها صورة واحدة ، هي : أن يكون الاسم ، واللقب مفردين ، وهذه الحالة محلّ خلاف ، **فالكوفيون** أجازوا وجهين :

أ- **الإضافة** ، بأن يكون الاسم مضافاً إلى اللّقب ، نحو : هذا سعيدُ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كرزٍ .

ب- **الإتباع** ، بأن يكون اللّقب تابعاً للاسم في إعرابه ، نحو: هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيدًا كرزًا ، ومررت بسعيدٍ كرزٍ .

ووافقهم ابن مالك ، والزّجاج على ذلك . **أما البصريون** فيوجبون الإضافة ، نحو : هذا سعيدُ كرزٍ ، إلا إذا تعذّرت الإضافة بأن يكون أحدهما محلًّى (بأل) فحينئذٍ يجب الإتباع ، نحو : جاءني الحارثُ كرزٌ ، ونحو : هذا هارونُ الرشيدُ ، ونحو : كان حاتمُ الطائيُّ مشهورًا بالكرم .

أما الكنية فتنطبق عليها الأحكام السابقة في حالة التركيب ، نحو :

جاء أبو محمدٍ عبدُ الله ، ورأيت أبا محمدٍ عبدَ اللهِ ،ومررت بأبي محمدٍ عبدِ اللهِ .

ولا تَرِدْ الكنية في حالة الإفراد ؛ لأن الكنية لا تكون إلا مركبة .

أقسامُ العلمِ باعتبارِ استعمالِه ، ولفظِه

وحالاته الإعرابية باعتبار لفظه

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ   وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا   ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

وَشَاعَ فِى الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ   كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

س6- اذكر أقسام العلم باعتبار استعماله .

ج6- ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين : 1- مُرْتَجَل   2- مَنْقُول .

1- **العلم المرتجل** ، هو : مالم يَسْبِق له استعمالٌ قبل العلميَّة في غيرها ، نحو : سُعَاد ، و أُدَد ، ومريم ، وعُمَر .

2- **العلم المنقول** ،هو: ما سبق له استعمال في غير العلمية،وهو منقول مما يأتي:

أ- الصِّفة ،كاسم الفاعل : الحارث ، واسم المفعول : مَسْعُود ،والصِّفة المشبَّهة: سَعِيد .

ب- المصدر ، نحو : فَضْل ، وزَيْد .

ج- اسم جنس ، نحو : أَسَد ، وصَقْر .

د- الفعل ، نحو : أحْمد ، ويَزِيد . وهذه الأنواع كلها معربة .

هـ- الجملة ، نحو : تَأَبَّطَ شرًّا ، وجَادَ الحقُّ ، وقَامَ زيدٌ . وهذا النوع يُعرب بالحكاية ، وسيأتي بيانه إن شاء الله .

س7- اذكر أقسام العلم باعتبار لفظه ، موضحا الحكم الإعرابي لكل نوع .

ج7- ينقسم العلم بهذا الاعتبار إلى قسمين : 1- مفرد 2- مركَّب .

1- **العلم المفرد** : ما ليس مركبا ، نحو : محمد ، وسعيد ، وعليّ .

حكمه الإعرابي : يعرب حسب موقعه في الجملة .

2- **العلم المركَّب** ، وهو ثلاثة أنواع ، هي :

أ- **المركب الإضافي** ، هو: ما تكوَّن من مضاف ،ومضاف إليه ،نحو : عبد الله، وعبد الرحمن . **حكمه الإعرابي** : يعرب الجزء الأول منه حسب موقعه في الجملة ، والجزء الثاني يلزم الإضافة ، نحو : جاءني عبدُ اللهِ وأبو قُحَافَةَ ؛ ورأيت عبدَ اللهِ وأبا قُحَافةَ ، ومررت بعبدِ اللهِ وأبي قُحَافةَ .

ب- **المركب المزْجِي** ، هو : ما تكون من كلمتين رُكِّبَتَا ،وجُعِلَتَا كلمة واحدة، نحو : حَضْرَمَوْت ، ومَعْدِ يكَرِب ، وسِيْبَوَيْه .

حكمه الإعرابي : يُعرب إعراب الممنوع من الصرف (للعلمية والتركيب المزجي) ، نحو : ذهبت إلى حضرموتَ . **ويجوز فيه وجهان** :

1- **البناء على الفتح** ، نحو : هذه بَعْلَبَكَّ ، رأيت بعلبكَّ ، مررت ببعلبكَّ .

2- **الإضافة** ، نحو : هذه حَضْرُمَوْتٍ ، ورأيت حضرَموتٍ ، وذهبت إلى حضرموتٍ .

أما إذا كان آخره مختوماً بـ (وَيْهِ) فيُبْنَى على الكسر ، نحو : جاء سيبويهِ ، رأيت سيبويهِ ، مررت بسيبويهِ . وأجاز بعضهم إعرابه إعراب الممنوع من الصرف ، نحو : جاء سيبويهُ ، وذهبت إلى سيبويهَ.

ج- **المركب الإِسْنَادِي** ، هو : المنقول من جملة ، نحو : تَـأَبَّطَ شرًّا ، وجادَ الحقُّ ، وشابَ قرناها ، وقامَ زيدٌ .

حكمه الإعرابي : يُحْكَى على أصْلِه قبل نَقْلِه إلى العَلميَّة ، ويُعرب إعراباً تَقْدِيرِيًّا ، نحو: جاء تأبَّطَ شرًّا ، رأيت تَأبَّط شرًّا ، مررت بتأبَّطَ شرًّا .

في المثال الأول : تأبط شـرًّا : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضـمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الحِكَايَةُ .

أقسامُ العلمِ باعتبارِ معناه

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّْ

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

س8– اذكر أقسام العلم باعتبار معناه ، معرِّفاً كلَّ نوعٍ ، ومُبَيِّناً أحكامه .

ج8– ينقسم العَلَمُ بهذا الاعتبار إلى قسمين :

1– عَلَم شَخْصٍ .   2– عَلَم جِنْسٍ .

1– **علم الشـخص** ، هو : الاســم الذي يَخْتَصُّ به فَرْدٌ واحد بِعَيْنِهِ دُونَ غيره من أفرادِ جِنْسِه ، نحو : محمد ، وعبد الرحمن ، وزيد .

أحكامه : له حكمان :

أ– **حكم معنوي** ، وهو : أن يُرَادَ به واحد بعينه .

ب– **حكم لفظي** : وهو : صِــحَّةُ الابتداء به ، نحو : زيدٌ مجتهدٌ ، وصِــحَّةُ مجيء الحال منه ، نحو : جاءني زيدٌ ضاحكًا ، وَمَنْعُه من الصَّرف ، نحو : مررت بأحمدَ ، ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه ؛ فلا يُقَال : جاء العَمْرو ، ومنعه من الإضـــافة ؛ فلا يُقال : جاء زيدُنا .

2– **علم الجنس** ، هو : ما وُضِعَ للجنس كُلِّه غير مُخْتَصٍّ بفرد واحد بعينه، نحو : أُسَامَة : عَلَم لكل أسد ، وأُمُّ عِرْيطٍ : علم لكل عَقْرب، وثُعَالة: علم لكل ثعلب ؛ ويكون علم الجنس علماً على المعاني ، نحو : بَرَّة : لكل بِرٍّ ، وفَجَارِ : لكل فُجُور .

وعلم الجنس معرفة في اللفظ نكرة في المعنى ، أمّا علم الشــــخص فهو معرفة لفظًا ومعنىً .

أحكامه : يعامل علم الجنس معاملة علم الشخص في جميع أحكامه اللفظية ؛ لأنه معرفة من جهة اللفظ فيصحّ الابتداء به ، نحو : أسامةُ قويّ ، ويصحّ مجيء الحال

منه ، نحو : هذا أسامةُ مُقْبِلاً ، ويُمنع من الصرف ، نحو : ابْتَعِدْ عن أسامةَ وثُعَالَةَ ، ولا تدخل عليه الألف واللام ، ولا يضاف ؛ فلا يصحّ قولك : الأسامة ، ولا يصحُّ : أسامةُ الغابةِ .

(م)س9- هل يجوز إدخال الألف واللام على العلم ؟وهل تجوز إضافته ؟

ج9- الأصل في العلم ألاّ تدخله الألف واللام ، وألاّ يُضاف ؛ وذلك لأنه معرفة بالعلميّة ، فلا يجوز اجتماع مُعَرِّفين في الاسم الواحد . ولكن يجوز ذلك إذا نُكِّر العَلمُ بأنْ حَصَل اشتراك في الاسم العلم ، كأنْ يكون لك صديقان اسمُ كلٍّ واحد منهما (زيد) في مثل هذه الحالة يجوز أن تدخل عليه (أل) وتضيفه ، نحو : رأيت زيدًا من الزَّيْدَيْنِ ، ونحو : جاء زيدُنا ، فتكون بذلك قد قَصَدْت شخصًا بعينهِ دون الآخرين ، وقد ورد تعريف العلم بـ (أل) في قول الشاعر :

وَقَد كانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابْنُ أُمِّهِ أَبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زيدُ الْمَعَارِكِ .

وورد كذلك إضافته في قول الشاعر :

عَلاَ زَيْدُنَا يِومَ النَّقَا رَأْسَ زَيدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(م) س10- ما الفرق بين : علم الشخص ،وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة ؟

ج10- يتضح الفرق بينها بما يلي .

1- **علم الشخص** : يدل على معيّن بذاته ، فهو معرفة في اللفظ ، وفي المعنى .

2- **علم الجنس** : يشـــمل الجنس كلّه ، ولا يخصُّ واحدًا بعينه ، فهو معرفة في اللفظ ، نكرة في المعنى . وهو عَلَمٌ للجنس ؛ لأن مُسَـــمَّى (أســـامة) مَثَلاً أُطلق على أسدٍ معيّن لسبب من الأسباب ، ثم شاع هذا المسمّى في الجنس كله ؛ لأنك إذا قلت (أسامة) تبادر إلى ذهنك صورة أسد من الأسود .

ومثله : أن تُسمي أسدًا معينًا تراه في الحديقة (الْمَلِك) ثم إذا تذكَّرت هذا المسمى الجديد ظهر في ذهنك صورة أسد من الأسود .

وهو معرفة في اللفظ ؛ لصحة الابتداء به، وصحة وقوعه حالاً ، وصحة منعه من الصرف ، وقد سبق بيانه.

4،3- اســم الجنس ، والنكرة : كثير من النحاة لايرون فرقاً بين اسـم الجنس ، والنكرة ؛ لأن كلاًّ منهما لا يختص بفرد واحد بعينه ، وكلاهما نكرة لفظاً ومعنى ، ولكن بعض النحويين يرى فرقـاً بين الاثنين، فكلمـة (رجـل) مثلاً إنْ أُريـد منهـا الجســم الحقيقي للإنســان المكوَّن من (الرأس،والرقبة،والأطراف) فهي النكرة ، وإن أُريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمة (رجل) فهي اسم الجنس .

والحقُّ أنه لا داعي لهذا التفريق بين اسـم الجنس والنكرة ، فكلاهما واحد . وينبغي أن يُعلم أن كلمة (رجلٍ ، وأســـدٍ ، وثعلبٍ) ليســـت مثل (أُسَـــامَةَ ، وثُعَالَةَ ، وفِرْعَوْنَ ، وقَيْصَـــرَ) لأن هذه المجموعة الأخيرة علم جنس على كل أســـد ، وكل ثعلب ، وكل طاغية ، وكل مَلِك للروم ، وأما المجموعة الأولى فهي ليســـت أعلامًا على شيء .

ثالثاً : اسمُ الإشَارَةِ

أسماء الإشارة للمفرد المذكر ، والمؤنث

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍأَشِرْ   بِذي وذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

س1- اذكر أسماء الإشارة للمفرد المذكر ، والمؤنث .

ج1-1- **أسماء الإشارة للمفرد المذكر** : لها لفظ واحد مشهور ، هو : ذا . وله ألفاظ أخرى ، هي : ذَاءِ ، وذَائِهِ ، وذَاؤُهُ .

2- **أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة** : لها عشرة ألفاظ ، خمسة منها مبدوءة بحرف الذال ،هي: ذِهِ ، وذِهْ (بسكون الهاء) وذِهِي (بالإشباع) وذِي ، وذَاتُ . والخمسة الأخرى مبدوءة بحرف التاء ،وهي : تِهِ ، وتِهْ ، وتِهِي ، وتِي، وتَا . والمشهور من هذه الألفاظ العشرة ثلاثة ، هي :ذِهِ ، ذِي ، تِهِ .

(م) س2– المشــار إليه المفرد قد يكون حقيقةً ، وقد يكون حُكْماً ، وَضِّــح ذلك .

ج2– المشار إليه المفرد قد يكون مفردًا حقيقة ، نحو: هذا رجلٌ ، وهذا كتاب. فرجل مفرد حقيقة ، وكذلك الكتاب .

وقد يكون المشار إليه مفردًا حُكْما (أي : لَفْظُه مفرد ، ومعناه جمع) نحو : هذا الفَريق ، وهذا الرَّهْطُ ، وهذا الجَمْعُ□

وقد يُستعمل (ذا) في الإشارة إلى الجمع ، كما في قول الشاعر :

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحْيَاةِ وطُولِهاَ وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ .

(م) س3– لماذا أُشَير بــ (ذا) إلى المؤنث (الشمس) في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَـةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّي ﴾ ؟

ج3– قد يُشــار بــــ (ذا) إلى المؤنث إذا نُزِّل المؤنث منزلة المذكر ، كما في هذه الآية. وقيل : لأنه أُخْبِر عن الشمس بمذكر ، وهو (رَبِّي) .

وقيل : لأن لغة إبراهيم عليه الســلام الذي ذُكر هذا الكلام على لســانه لا تُفَرِّق بين المذكّر ، والمؤنث .

س4– وضِّح الخلاف في ألف (ذا) .

ج4- 1– مذهب البصريين أنّ الألف من نفْس الكلمة .

2– مذهب الكوفيين أنّ الألف زائدة .

أسماءُ الإشارةِ للمثنَّى المذكَّرِ ، والمؤنَّثِ

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفى سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

س5– اذكر أسماء الإشارة للمثنى المذكر ، والمؤنث .

ج5– **أسماء الإشــارة للمثنى المذكر** : لها لفظ واحد ، هو : ذَاْنِ في حالة الرفع ، وذَيْنِ في حالتي النصب ، والجر .

وأسماء الإشارة للمثنى المؤنث : لها لفظ واحد ، هو تَاْنِ في حالة الرفع ، وتَيْنِ في حالتي النصب ، والجر .

أسماءُ الإشارةِ للجمعِ المذكرِ ، والمؤنثِ

وأقسام الإشارة باعتبار قُرْبِ المشار إليه ، وبُعْدِه

ومواضع امتناع إلحاق لام البعد باسمِ الإشارة

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا   وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى البُعْدِ اِنْطِقَا

بِالكَافِ حَرْفاً دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ   وَاللاَّمُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

س6- اذكر أسماء الإشارة للجمع المذكر ، والمؤنث .

ج6- **أسماء الإشارة للجمع المذكر والمؤنث** : لها لفظ واحد مشترك بينهما ، هو : أُوْلاَءِ (بالمدِّ) عند الحجازيين ، وبالقَصْر (أُوْلَى) عند بني تميم .

يشار به إلى العاقل ، وغيره . والأكثر استعماله للعاقل ، نحو قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ وقوله تعالى:﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ .

ومن وُرُودِه لغير العاقل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ وكما في قول الشاعر :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى   والعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

س7– اذكر أقسام اسم الإشارة باعتبار قُرْب المشار إليه ، وبُعْدِه .

ج7– ينقسم اسم الإشارة بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، هي :

1- **اسم الإشارة للقريب** ، وهذا القسم تلحقه (هاء) التنبيه جوازاً .

والهاء : حرف تنبيه لا محل له من الإعراب ؛ تقول : هذاْ ، وهذهِ ، وهذانِ ، وهاتانِ ، وهؤلاءِ .

2- **اسم الإشارة لمتوسط البُعد** ، وهذا القسم تلحقه (كاف) الخطاب وجوباً .

والكاف : حرف خطاب لا محل له من الإعراب ؛ تقول : ذَاكَ ، وتِيْكَ ، وذَانِكَ ، وتَانِك ، وأُوْلَئِكَ .

3- **اسم الإشارة للبعيد** ، وهذا القسم تلحقه لام البعد ، وكاف الخطاب ؛ تقول : ذلك ، وتلك ، وأولئك .

ويمتنع إلحاق لام البعد باسم الإشارة للجمع (أولاء) عند الحجازيين ، وعند بعض من يَقصر كبني تميم .

هذا التقسيم المذكور هو تقسيم الجمهور . **أما ابن مالك** فيرى أن اسم الإشارة باعتبار القرب ، والبُعد قسمان : **قريب** ، وهو الذي تلحقه هاء التنبيه ، **وبعيدٌ** ، وهو : الذي تلحقه الكاف وحدها ، أو الكاف واللام معا .

س8- ما المواضع التي يمتنع فيها إلحاق لام البُعد باسم الإشارة ؟

ج8- يمتنع إلحاق لام البُعد باسم الإشارة في المواضع الآتية :

1- إذا لحقت هاء التنبيه اسم الإشارة؛ تقول : هذاك . ولا يجوز : هَذَالِكَ .

2- إذا كان اسم الإشارة للمثنى ؛ تقول: ذَانِكَ ،وتَانِكَ . ولا يجوز: ذَانِ لِك ، ولا : تَانِ لِكَ .

3- إذا كان اســم الإشــارة للجمع ؛ تقول : أولئك . ولا يجوز عند الحجازيين , وبني تميم : أولاءِ لِك ، ولكنه جائز عند أَسَد ، وَقَيْس ، وربيعة ، قال الشاعر :

أُوْلاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاَّ أُوْلاَلِكَا

س9- هل يجوز اجتماع هاء التنبيه مع كاف الخطاب ؟

ج9- نعم . يجوز ذلك سَواء أكان اسم الإشارة للمفرد ، كما في قول الشاعر:

رَأيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي وَلا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

أو كان للمثنى ، أو للجمع – وهو قليل – كما في قول الشاعر :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمَرِ

أسماء الإشارة للمكان القريب , والبعيد

وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إِلَى   دَانِى الْمَكَانِ وَبِهِ الكَافَ صِلاَ
فِى البُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا   أَوْ هُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

س10– اذكر أقسام اسم الإشارة للمكان باعتبار الْقُرْبِ ، والبُعْد .

ج10– ينقسم اسم الإشارة للمكان باعتبار القُرْب ، والبُعد إلى ثلاثة أقسام ، هي :

1– **اسم الإشارة للمكان القريب** : هُنَا . ويجوز أن تلحقه هاء التنبيه؛ فتقول : هَهُنَا .

2– **اسم الإشارة للمكان متوسط البُعد** : هُنَاكَ .

3– **اسم الإشارة للمكان البَعيد** : هُنَالِكَ ، وهَنَّا ، وهِنَّتْ ، وثَمَّ ، وثَمَّةَ .

وينقسم على مذهب ابن مالك إلى قسمين :

1– **قريب** : هُنا .   2– **بعيد** : هُنَاكَ ، وهُنالِكَ ، وهَنَّا ... إلخ .

س11– ما المبني ، وما المعرب من أسماء الإشارة ؟

ج11– أسماء الإشارة كلُّها مبنيّة ما عدا المثنى منها (هذان ، وهاتان) فهو معرب .

رابعاً : الْمَوْصُولُ

الموصولات الاسمية , والحرفية

الأسماء الموصولة الخاصة للمفرد المذكر, والمؤنث

والمثنى المذكر, والمؤنث

واللغات في نون (اللَّذانِ , واللَّتانِ ، وهذانِ , وهاتانِ)

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِى الأُنْثَى الَّتى وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

س1- إلى كم قسم ينقسم الموصول ؟

ج1- ينقسم الموصول إلى قسمين : 1- موصول حَرفي 2- موصول اسمي .

س2- عرِّف الموصول الحرفي ، مع التمثيل له .

ج2- **الموصول الحرفي** ، هو : كلُّ حَرفٍ أُوِّل مع ما بعدَه بمصدر صريح . وهو يحتاج إلى صِلَة ، ولا يحتاج إلى عَائِد (أي: ضمير) نحو: أريد أَنْ أتعلَّم . في هذه الجملة الموصول الحرفي هو (أَنْ) وجملة أتعلَّم الصِّلة، ولا يوجد عائد ؛ لأن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء .

س3- اذكر الموصولات الحرفية ، وما علامتها ؟ مع التمثيل لِكُلٍّ منها .

ج3- الموصولات الحرفية ، خمسة ، وهي : أَنْ ، وأَنَّ ، وكَي ، ومَا ، ولَوْ .
وهي مبنية ؛ لأن الحروفَ كلَّها مبنية .

وعلامتها : صِحّة وقوع المصدر موقعها ، وإليك بيانها :

أولاً : أَنْ المصدريّة ، وتُوصَلُ بما يلي :

1- الفعل الماضي المتصرف ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنْ قامَ زيدٌ (أي : عجبت من قِيَامِه) .

2- الفعل المضارع المتصرف ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنْ يقومَ زيدٌ .

3- فعل الأمر المتصـرف ، نحو : أَشَـرتُ إليه بأنْ قُمْ . فإن وقع بعد أَنْ فعلٌ غير متصرف (جامد) نحو : عَسَى ، وليس فهي (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ وأنْ المخففة من الثقيلة تُوصـــل باسمها وخبرها، لكنّ اسمها محذوف يُسمى ضمير الشَّأْن .

ثانياً : **أَنَّ** ، وتُوصَـــلُ باسمها وخبرها، واسمها يكون مذكوراً ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنَّ زيدًا قائمٌ ، وكما في قوله تعالى :﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ .

ثالثاً : **كَيْ** ، وتُوصَـلُ بفعل مضــارع فَقَطْ ، نحو: جئتُ لكي أتعَلَّمَ (أي : جئتُ للتعلُّمِ) .

رابعاً: **مَا** ، وهي نوعان : 1- مَصْدَرِيَّةٌ (غير ظرفية) 2- مصدريّةٌ ظَرْفِيَّةٌ .

1- **مَا المصدرية** (غير الظرفية) وتُوصَلُ بما يلي :

أ- الفعل الماضي ، نحو : عجبتُ مِمَّا ضربتَ زيدًا ، أي : عجبتُ من ضَربِك إيَّاه ، وكما في قوله تعالى :﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ (أي : بنسيانهم) .

ب- الفعل المضارع ، نحو : عجبت مِمَّا تضرِبُ زيدًا .

ج- الجملة الاسمية ، نحو : عجبتُ مما زيدٌ قائمٌ .

2- **ما المصدرية الظرفية** ، وتُوصَلُ بما يلي :

أ- الفعل الماضـــي - وهو كثير - كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا ﴾ (أي: مُدَّة بقائي حَيّاً) ونحو : لا أصحبُك ما دُمْتَ تاركًا الصَّلاةَ ، ونحو : سيبقى الإسلام ما بقي العَالَمُ .

ب- الفعل المضارع المنفي بـ (لَمْ) - وهو كثير - نحو : لا أصحبُك ما لم تطعِ اللهَ ، وفي الحديث : " إنّ الله يَقْبَلُ توبةَ العبدِ مالم يُغَرْغِرْ " . ويَقِلُّ وَصْــلُها بالمضــارع غير المنفيّ بَلَمْ ، نحو : لاأصحبُك ما يقومُ زيدٌ . ومنه قول الشاعر :

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي　　　إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

ج- الجملة الاسمية - وهو قليل- نحو : لا أصحبُك ما زيدٌ قائمٌ .

خامسًا : **لو** ، وتُوصَلُ بما يلي :

1- الماضي ، نحو : وَدِدْتُ لو قام زيدٌ .

2- المضــــارع ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ ﴾ ، وكقولك : " وَدِدْتُ لو يقومُ زيدٌ (أي : وددتُ قِيامَه) وأكثر وقوعها بعد الفعل وَدَّ يَوَدُّ .

(م) س4- إذا وقع بعد (ما) المصدرية جملة اسمية مُصَدَّرة بحرف مصدري آخر ، فما محلُّ الجملة الاسمية من الإعراب ؟ مع ذكر مثال لهذه المسألة .

ج4- **مثال هذه المسألة** ، نحو : لا أَخونُ الأمانةَ ما أنَّ في السماءِ نجمًا .

اجتمع في هذا المثال حرفان مصــــدريان أولهما (ما) وثانيهما (أنّ) ، وقد أُخْتُلف في إعراب هذه المسألة ، على النحو الآتي :

1- **جمهور البصريين** : يرون أنّ المصدر الْمُؤَوَّل من أنّ واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره : ثَبَتَ ، والمعنى : لا أخونُ الأمانةَ ما ثبت أنّ في السماءِ نجمًا، فهو حينئذ من باب وَصْل (ما) المصدرية بالفعل الماضي ؛ لأن الأكثر وصْلهُا بالأفعال ، والْحَمْل على الأكثر أَوْلَى ، والفعل والفاعل صِلة (ما) المصدرية الظرفية ، والتقدير : مُدَّة ثبوت نجم في السماءِ .

2- **الكوفيون** : ذهبوا إلى أنّ المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره (ثَابِت) والمعنى : لا أخون الأمانة ما أنّ في السماء نجمًا ثابتٌ . والمبتدأ والخبر صلة (ما) . وهذا الرأي من باب وَصل(ما) بالجملة الاسمية ، ووصلها بالجملة الاسمية قليل .

س5- الموصول الاسمي قسمان ، اذكرهما ، مع تعريف كلٍّ منهما .

ج5- ينقسم الموصول الاسمي إلى قسمين هما :

1- اسمٌ موصولٌ خاصٌّ 2- اسمٌ موصولٌ مَشْتَرَكٌ .

1- **الأسماء الموصولة الخاصّة** ، هي : التي تُذْكَرُ مُفردة ، ومُثَنَّاة ، ومجموعة ، ومذكَّرة ومُؤنَّثة ،نحو: الَّذي،والَّتي، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ، والَّذِينَ، واللاَّتِي،واللاَّئي .

2- **الأسماء الموصولة المشتركة** ، هي : التي تذكر بلفظ واحد للمفرد ، والمثنى، والجمع ؛ والمذكر، والمؤنث . وسيأتي بيانها إن شاء الله .

س6- اذكر الأسماء الموصولة الخاصّة للمفرد المذكر والمؤنث ، والمثنى المذكر والمؤنث .

ج6-1- **الاسم الموصول للمفرد المذكر** ، هو : (الَّذِي) سواء أكان مفردًا حقيقة ، نحو : زيدٌ الذي يزورُنا رجلٌ كريمٌ ، أو كان مفردًا حُكماً ، نحو: الفريقُ الذي أعملُ فيه فريقٌ نافعٌ .

وهو يختص بالعاقل ، كما في الأمثلة ، وبغير العاقل ، نحو : اليوم الذي سافرتُ فيه كان يومًا مُمْطِرًا .

2- **الاسم الموصول للمفرد المؤنث** ، هو : (الَّتِي) ويختص بالعاقل ، نحو : الطالبةُ التي غابت من الهندِ ، وبغير العاقل ، نحو : الكُتُبُ التي اشتريتُها مفيدةٌ .

3- **الاسم الموصول للمثنى المذكر**، هو : (اللَّذَانِ) ويختص بالعاقل ، نحو : الطالبانِ الَّلذان نَجَحَا من السُّودان ، وبغير العاقل ، نحو : الكتابانِ اللذانِ اشتريتُهما مفيدانِ .

4- **الاسم الموصول للمثنى المؤنث** ، هو : (اللَّتانِ) ويختص بالعاقل ، نحو : الطالبتان اللَّتان نَجَحَتَا من السُّودانِ ، وبغير العاقل ، نحو : الحقيبتانِ اللتانِ اشتريتهما جميلتانِ .

س7- اذكر لغات العرب في نون اللّذانِ ، واللّتانِ ، وهذانِ , وهاتانِ .

ج7- **فيها لغتان** : 1- **التَّخفيف** : اللَّذَانِ واللَّتَانِ ، وهذانِ وهاتانِ .

2-**التَّشـــديد**:اللَّذَانِّ،اللَّتَانِّ.وقدقُرئ قوله تعالى﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ بالتشـديد . ويجوز التشــديد مع الياء (اللذينِّ ، اللتينِّ) وهو مذهب الكوفيين ، وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ بالتشديد .

والتشديد عِوَض عن الياء المحذوفة في (الذي ، والتي) لأن الأصل في تثنيتهما أن يُقال : اللَّذَيَانِ ، واللَّتَيَانِ . ويجوز كذلك التشديد في (هذانِ و هاتانِ) فتقول : هذانِّ وهاتانِّ . وكذلك يجوز التشـــديد مع الياء على مذهب الكوفيين ، وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾ بتشديد النون .

وتشديد النون عوض عن الألف المحذوفة في (ذا و تا) لأن الأصل في تثنيتهما أن يقال : ذيانِ وتيانِ .

* وبعض العرب من لغتهم حذف النون في اللذانِ ،كما في قول الشاعر :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلاَ الْمُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ *

الأسماء الموصولة للجمع المذكر ، والمؤنث

واللغاتُ في إعرابِ الَّذِينَ

جَمْعُ الَّذى الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا   وَبعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا
بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ الَّتِى قَدْ جُمِعَا   وَاللاَّءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

س8- اذكر الأسماءَ الموصولةَ الخاصَّةَ للجمع المذكر ، والمؤنث .

ج8-1- **الاسم الموصول للجمع المذكر** : له لفظان : الذين ، والأُلَى .

أَمَّا **الذين** فهو يختص بالجمع المذكر العاقل فقط ، نحو : سافر الطلابُ الذين نَجَحُوا .

وأما **الأُلَى** فهو يختص بالجمع مُطلقًا مذكرًا كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل ، لكنَّ أكثر استعماله للجمع المذكر العاقل ، نحو : سافر الطلابُ الأُلى نجحوا ، ونحو : اشترِ الكتبَ الأُلى تستفيدُ منها .

وقد اجتمع استعمالها لجمع المذكر العاقل ، وجمع المؤنث غير العاقل في قول الشاعر :

وتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُون على الأُلَى   تَرَاهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كَالحِدَأِ القُبْلِ

الشاهد فيه : الألى يستلئمون ، والألى تراهُنَّ . **وجه الاستشهاد** : أن الشاعر استعمل الألى مرّة لجمع المذكر العاقل في قوله (الألى يستلئمون) بدليل واو الجماعة في يستلئمون، واستعملها مَرّة أخرى لجمع المؤنث غير العاقل في قوله : (الألى تراهنَّ) بدليل ضمير الإناث في تراهنّ ، وهذا الضمير يعود إلى غير العاقل وهو (الخيل) .

ومن الأمثلة على اســـتعمالها لجمع المؤنث العاقل ، قولك : تفلحُ الطالباتُ الأُلى يجتهدْنَ . ومنه قول الشاعر :

فأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

(أي : فأمَّا اللائي يسكنّ) .

2- **الاسم الموصول للجمع المؤنث** : له لفظان : اللاتِ ، واللاءِ (بحذف الياء) ويجوز إثباتها : اللاتِي، واللائِي . ويختصـان بالجمع المؤنث العاقل ، نحو : سـافرتِ الطالباتُ اللاتِ نجحْنَ ، أواللاءِ نجحْنَ ، وبغير العاقل ، نحو : امتلأ البحرُ بالسفنِ اللاتِ تنقلُ البضائع ، أو : اللاءِ تنقلُ البضائع .

قد تستعمل (اللاء) بمعنى الذين ، كما في قول الشاعر :

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا اللاَّءِ قد مَهَّدُوا الحُجُورَا

(أي : آباؤنا الذين قد مهَّدوا الحجورا) .

س9- ما المعرب ، وما المبنى من الأسماء الموصولة الخاصَّة ؟

ج9- الأسماء الموصولة الخاصّة **كلّها مبنيّة** ما عدا المثنى منها (اللّذان ، واللّتانِ) فهو معرب .

س10- اذكر لغات العرب في إعراب الَّذِينَ .

ج10- **في إعرابها لغتان** :

1- أن تلزم الياء مطلقا رفعاً ، ونصباً ، وجرًّا (وهي مبنية على الفتح) نحو : جاء الذينَ أكرموا زيدًا . رأيت الذينَ أكرموا زيدًا .مررت بالذينَ أكرموازيدًا .

2- أن تلزم الواو في حالة الرفع ، وتلزم الياء في حالتي النصب ، والجر .
وهذه لغة هُذَيل ، قال الشاعر :

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

الَّذونَ في هذا البيت : خبر للمبتدأ نحن ، فقيل : إنه خبر مرفوع بالواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . وقيل : إنه خبر مبني على الواو في محل رفع .
وهذا هو الصحيح .

الأسماءُ الموصولةُ الْمُشْتَرَكَةُ

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ   وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيءٍ شُهِرْ
وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

س11- عرّف الاسم الموصول المشترك ، مع التمثيل له .

ج11- **الاسم الموصول المشترك** ، هو : الذي يُذْكَرُ بلفظ واحد للمفرد ، والمثنى ، والجمع بنوعيه ، والمؤنث ، والمذكر .
والأسماء الموصولة المشتركة، هي: مَنْ ،وما،وألْ الموصولة، وذُو ،وذَا ،وأَيّ .
تقول : جاءني مَنْ قام ، ومَنْ قامتَ ، ومَنْ قامَا ، ومنْ قامَتَا ، ومَنْ قامُوا ،

ومن قُمْنَ...وهكذا في الباقي .

س12– بِمَ تَخْتَصُّ مَنْ ؟وهل تستعمل في غير اختصاصها ؟ وضِّح ذلك .

ج12– تختص مَنْ بالعاقل ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ وقد تستعمل لغير العاقل ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

1– **أن يُنَزَّل غير العاقل مَنْزِلَة العاقل** ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾ نزّل المشـــركون الأصنامَ بدعائهم إياها منزلة العاقل ، وكما في قول الشاعر :

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَه لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

الشاهد فيه : مَنْ يُعِيرُ . **وجه الاستشهاد** : أن الشاعر استعملَ مَنْ لغير العاقل (القَطَا) وهو نوع من الطير ، وذلك بأنْ ناداه وطلب منه أن يعيره جناحه ؛ وبذلك يكون قد نزّله منزلة العاقل .

2– **إذا اجتمع غير العاقل مع العاقل في حكم واحد** ، كما في قوله تعالى :

﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ قوله تعالى: ﴿ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ اجتمع في هذا الحكم : الإنسان ، والملائكة ، والطير ، والأصنام ، وغيرها كثير .

وكمافي قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾اجتمع فيه الإنسان،والطير .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ .

وغَلَّبَ العاقل بقوله (مَنْ) لأن الأصل تغليب العاقل على غيرالعاقل .

3- **إذا اجتمع غير العاقل مع العاقل في عُمُوم فُصِّل بـ (مِنْ) الجارَّة** ، كما في قوله تعالى :﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ ﴾ لفظ (كلّ دابّة) عموم يَدْخُل فيه العاقل ، وغير العاقل ، ثمّ فُصِّل هذا العموم بـ (مِنْ) .

س13- بِمّ تَختصُّ ما ؟ وهل تستعمل في غير اختصاصها ؟وضِّح ذلك .

ج13- تختص ما بغير العاقل ،كما في قوله تعالى : ﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ ﴾ , وقد تستعمل للعاقل ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

1- إذا اجتمع العاقل مع غير العاقل في حكم واحد ، كما في قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ اجتمع في حكم التَّسبيح العاقل، وغير العاقل ؛ وغُلِّب غير العاقل بقوله (ما) لِكَثْرَتِهِ.

2- **بيانُ صِفات العاقل** (لأنَّ ما تُشعِرُ بمعنى الوَصْفِيَّة) كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (أي : انكحُوا ذات الصفات الحميدة من دينٍ،وخُلُق) وكما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ (أي: والقادر الذي بناها) .

3- **في الْمُبْهَم أمْرُه** ، كقولك وقد رأيت شَبَحًا من بعيد : انظرْ إلى ما ظهر ؛ تقول ذلك لأنك لا تدري أإنسان هو أم لا ؟ وليس منه قوله تعالى :

﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ فإن (ما) في هذه الآية لغير العاقل ؛ لأن الْحَمْلَ مُلْحَق بالْجَمَاد ، وأما إبْهَام ذكورته ، وأنوثته فلا يُخرجه عن كونه عاقلاً .

* (ما ، ومنْ) الموصولتان اسمان باتفاق . *

*** س14– زعم قوم منهم ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ أن (ما) تقع على آحاد مَنْ يَعْقِل مُطلقًا ، وضِّح ذلك .**

ج14– وردت بعض النصوص على وقوع (ما) على آحاد من يعقل ، نحو قوله تعالى :﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ ولذلك بَنَوا قولهم هذا على مجموع هذه النصوص ، بل قيل : إنّ ما تستعمل للعاقل ، ولكن على قِلَّة . وسُمع قولهم : سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا ، وسُبْحَان ما يُسبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِه ، فقيل : هي لِذَوَاتِ مَنْ يعقل .

س15– بِم تختصّ (أل) الموصولة ؟ وما موضع الخلاف فيها ؟

ج15– تختص أل الموصولة بالعاقل ،وغيره ، نحو: جاءني الضارِبُ والمضْرُوبَ ، (أي: الذي ضَرَب ، والذي ضُرِبَ) ونحو : انظر إلى الطائر (أي : الذي يطير) . واختلف فيها ، أاسْمٌ هي أم حرف ؟ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول . وهذا هو الصحيح . وقال آخرون : إنهاحرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف .

س16- بم تختص (ذو) ؟ وهل هي موصولة في جميع لغات العرب ؟

ج16- تختص ذو بالعاقل ، وغيره ، نحو قولهم : " لاَ وَذُو في السَّماَء عَرْشُهُ "
(أي : لا والذي في السماء عرشه) وكما في قول الشاعر :

فإنَّ المـاءَ مَاءُ أبِي وجَدِّي   وبِئْرِي ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

(أي : بئري التي حفرت ، والتي طويت) .
وكما في قولهم : بِالفَضْـلِ ذو فَضَّـلكم اللهُ به والكَرَامَةِ ذاتُ أَكْرَمَكُم الله بها . وهي تستعمل موصولة في لغة طيء .

س17- ما أشهر لغاتهم فيها ؟ وما المشهور إعرابها أو بناؤها ؟

ج17-أشهر لغاتهم فيها : أنْ تكون (ذو) بلفظ واحد للمذكر ، والمؤنث ، والمفرد، والمثنى ، والجمع ، نحو : جاءني ذو قام ، وذو قامتْ ، وذو قاما ، وذو قامتَا ، وذو قاموا ، وذو قُمْنَ .
وقد تُؤَنَّثُ ، وتُثَنَّى ، وتُجْمَع ، نحو : جاءني ذاتُ قامت ، وذَوَا قاما ، وذَوَاتَا قامَتا ، وذَوَاتُ قُمْنَ ، وذَوُو قامُوا .
والمشـــهور : أن تكون (ذو) مبنيّة على الواو . ومنهم مَنْ يُعْرِبها إعراب الأسماء السِّتة رفعاً بالواو ، ونصباً بالألف ، وجرًّا بالياء ،كما في قول الشاعر :

فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُون لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِي مِنْ ذي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

في هذا البيت وردت (ذو) مجرورة بحرف الجر مِنْ وعلامة جرّها الياء فَدَلَّ ذلك على أنها مُعْرَبَةٌ إعراب الأسماءِ الستة . ومن النحاة من رواها في هذا البيت بالواو (مِنْ ذو) على أنها مبنية .

وأما (ذاتُ ، و ذَوَاتُ) فالأفصح فيهما البناء على الضم . وقيل : إنهما تعربان إعراب جمع المؤنث السالم على ما حكاه ابن النَّحَّاس .

وأمَّا (ذوا ، و ذواتا) فتعربان إعراب المثنى ، وأمَّا (ذَوُو) فتعربُ إعراب جمع المذكر السالم .

شروطُ استعمالِ (ذا) موصولةً

وَمِثْلُ مَا (ذَا) بَعْدَ مَا اِسْتِفْهَامِ   أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فى الكَلاَمِ

س18- بم تختص (ذا) ؟ وما شروط استعمالها موصولة ؟

ج18- تختص ذا بالعاقل وغيره ، كما في قول الشاعر :

وقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

(أي : مَنِ الّذي قالها ؟) وكما في قوله تعالى :﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ﴾ (أي : ما الذي أنزلَه ربُّكم ؟) .

وتُســتعمل بلفظ واحد فقط ؛ تقول : مَنْ ذا عِندك ؟ وماذا عندك ؟ ســواء أكان الذي عنده مُفْردًا مُذكَّرا ،أم غيره . ويُشترط لاستعمالها موصولة ثلاثة شروط ، هي : 1- أن تُسبق بـ (ما ، أو مَنْ) الاستفهاميتين ، كما تقدّم في الأمثلة .

2- ألاّ تدلّ على الإشارة ، وألاّ تُسبق بـ (هاء) التنبيه .

فإن قيل : من ذا الذّاهبُ ؟ أو قيل : مَنْ هذا الذّاهبُ ؟ فهي في المثالين اســم إشارة ، وليست موصولة .

3- ألا تكون مُلْغَاةً ، وذلك بتقديرها مُركَّبة مع (ما) باتِّفَاق ، أو مع (مَنْ) خلافاً للبصريين .

فإن رُكِّبتا وجُعِلَتا كلمة واحدة ، نحو: لماذا قُمْتَ ؟ ونحو : ماذا عندَك ؟ ونحو : مَنْ ذا عندك ؟ فهي للاستفهام .

وبتقديرها مركبة يكون المعنى : لِمَ قُمْتَ ؟ وأيّ شيء عندك ؟

س19- أعرب الجمل الآتية مرّة باعتبار (ذا) موصــولة ، وأخرى باعتبارها مركبة : ماذا فعلتَ ؟ ماذا عندك ؟ مَنْ ذا عندك ؟

ج19- **أولاً** : إعرابها باعتبارها موصولة :

1- ماذا فعلت ؟ ما : اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ .

ذا : اســم موصــول مبني على الســكون في محل رفع خبر ، وجملة (فعلتَ) صِــلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

2- ماذا عندك ؟ ومن ذا عندك ؟ كالإعراب السابق .

ثانياً : إعرابها باعتبارها مركَّبة .

1- ماذا فعلتَ ؟ ماذا : اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مُقَدَّم ، و(فعلت) فعل وفاعل .

2- ماذا عندك ؟ ماذا : اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، وشبه الجملة (عندك) في محل رفع خبر .

3- مَنْ ذا عندك ؟ كإعراب ماذا عندك ؟

جملةُ الصِّلةِ واشتمالُها على الضميرِ العائدِ

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

س20- عرِّف الصَّلة ، والعائد ، مع ذكر الأمثلة عليها .

ج20- **الصَّلة** ، هي : الجملة التي تُذكر بعد الاسم الموصول لِتُتَمِّمَ معناه . والعائد ، هو : الضمير الذي يعود إلى الاسم الموصول، ويُطَابقه في الإفراد، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . ويقع في جملة الصلة ،وهو إمّا ظاهر ، وإمّا مستتر .

مثال : أين الحقيبة التي اشتريتَها ؟ التي : اسم موصول ، وجملة (اشتريتها) هي الصِّلة ، والضمير (الهاء) في اشتريتها هو العائد ؛ لأنه يعود إلى الاسم الموصول (التي) وهو مطابق له كما ترى .

مثال آخر : اقْرَأْ ما ينفعك . ما : اسم موصول، وجملة (ينفعك) هي الصّلة، والعائد ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى الاسم الموصول (ما) .

*** س21– هل يلزم في الموصول الحرفي أن يشتمل على صلة ، وعائد ؟**

ج21– الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة فقط ، و لا يحتاج إلى عائد ، نحو : أريدُ أنْ أنجحَ . أنْ : موصول حرفي ، وجملة (أنجح) هي الصلة ، ولا عائد فيها . فالعائد لا يشترط إلا في الموصول الاسمي فقط ؛ لأن الضمائر لا تعود إلاّ إلى الأسماء فقط .

*** س22– ما محلُّ جملة الصلة من الإعراب ؟**

ج22– جملة الصلة لا محلَّ لها من الإعراب .

س23– هل تجب مطابقة الضمير العائد للاسم الموصول بنوعيه المشترك ، والخاص ؟

ج23– الاسم الموصول المشترك قد يختلف لفظه عن معناه ، وقد يطابقه ، فمثلاً : (من و ما) لفظهما مفرد مذكر، ومعناهما قد يكون مذكراً كذلك ، وقد يكون مفرداً مؤنثاً ، أو يكون مثنى أو جمعاً ، وهنا يكون اللفظ مختلفاً عن المعنى ؛ ولذلك يجوز في الضمير العائد وجهان :

1– **مراعاة لفظ الاسم الموصول**،وفي هذه الحالة يجب أن يكون مفردًا مذكرًا ، نحو : جاء مَنْ علَّمَني ؛ تقول ذلك للمفرد ، والمفردة ، والمثنى بنوعيه ، والجمع بنوعيه . فالضمير العائد فيها جميعا مستتر تقديره (هو) .

2– **مراعاة معنى الاسم الموصول** ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الضمير مطابقاً للاسم الموصول على حسب معناه ، نحو : أعجبني منْ قامَ ،ومنْ قامتْ ، ومنْ

قاما ، ومنْ قامَتَا، ومنْ قامُوا ، ومنْ قُمْنَ . وقد ورد الوجهان في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ مراعاة للفظ ، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ مراعاة للمعنى .

أما الاسم الموصول الخاص فيجب أن يطابقه الضمير ؛ لأن لفظه يطابق معناه في جميع حالاته .

أقسامُ الصِّلَةِ

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ　　　بِهِ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ

س24– اذكر أقسام الصِّلَة ، و أقسام كلِّ قسم .

ج24– تنقسم الصلة إلى قسمين ، هما : 1– جملة　　　2– شبه جملة .

وتنقسم الجملة إلى قسمين: أ– **جملة اسمية** ،نحو: أحسنتُ إلى الذي أبوه كريم.

ب– **جملة فعليّة** ، نحو : أحسنتُ إلى مَنْ أساءَ إليَّ .

وتنقسم شبه الجملة إلى قسمين أساسيين ، هما :

أ– **الجار والمجرور** ، نحو : عرفتُ منْ في الدار .

ب– **الظَّرف** ، نحو : عرفتُ الذي عِنْدك .

واختار بعض النحاة قسمًا ثالثاً لشبه الجملة ، هو : الصِّفة الصَّريحة التي هي صِلَة (أل) الموصولة ، نحو: أكرمت المكْرِمَ ضيفَه .

س25– اذكر شروط جملة الصِّلَة .

ج25– يُشترط لها أربعة شروط ، هي :

1- **أن تكون خبريّة** ، أي : تحتمل الصِّدق ، والكَذِب ؛ ولذلك لا يجوز قولك : " جاء الذي اِضْرِبْه " لأنها طلبية ، خلافاً للكسائي . ولا يجوز قولك: " جاءني الذي ليته قائم" لأنها إنشائية ، خلافاً لابن هشام .

2- **أن تكون خالية من معنى التعجُّب** . فلا يجوز : جاء الذي ما أَحْسَنَه !

3- **ألاّ تكون مفتقرة إلى كلام قبلها** . فلا يجوز : جاء الذي لكنه بخيلٌ ؛ لأن هذه الجملة تَسْتَدعِي أنْ تُسبق بجملة أخرى .

4- **أن تكون معهودة للمخاطَب** (غير مُبْهَمَة) ويجوز إِبْهَام الصِّلة إذا كانت للتَّفْخِيم ، أو التَّهْوِيل ، كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ .

(م) س26– اذكر رأي الكسائي في البيتين الآتيين . وبِمَ يُجاب عليه ؟

وإِنّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتي لَعَلِّي وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أنْ يَقُولُوا إِنَّني لَكِ عَاشِقُ

ج26– يرى الكسائي جواز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، فهو يرى أنّ جملة (لعلّي أزورها) في البيت الأول صلة التي ، وجملة (عسى الواشون أن يتحدثوا) في البيت الثاني صلة (ذا) الموصولة ؛ لأنه ذهب إلى أن (ما) في هذا البيت : اسم استفهام وقع مبتدأ ، وذا : اسم موصول خبر المبتدأ .

والجواب على ذلك : أنّ صِلَة (التي) في البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قِبَلَ التي أقولُ فيها لعلِّي ...، **أو يقال** : إنَّ الخبر محذوف، وجملة (أزورها) هي الصلة .

أمّا البيت الثاني فلا وجود أصلاً لاسم موصول فيه ، و (ماذا) مُرَكَّبَة : اسم استفهام وقع مبتدأ .

(م) س27– ما معنى قول ابن عقيل : "فلا يجوز : جاءني الذي ما أحسنه! وإنْ قُلْنا إنها خبريّةٌ "؟ وما سبب قوله هذا ؟

ج27– **معنى هذه العبارة** : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صِلَة إنْ قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبريّة كذلك؛وذلك لأن العلماء اختلفوا في جملة التعجّب : أخبرية هي أم إنشائية ؟ فذهب بعضهم إلى أنها إنشائية ، وهؤلاء جميعا قالوا : لا يجوز أن تكون صلة للموصول . وذهب آخرون إلى أنها خبرية ، واختلف هؤلاء فقال بعضهم كابن خروف يجوز أن تكون صلة للموصول ، وقال الجمهور : لا يجوز ، وهذا هو رأي ابن عقيل : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صِلَةً إن قُلْنا إنها إنشائية ، وإن قلنا إنها خبرية.

س28– اذكر شروط الظرف ، والجار والمجرور الواقعين صِلَة .

ج28– يشترط في الظرف ، والجار والمجرور الواقعين صِلَة شرطان ، هما :

1- **أن يكونا تامَّيْنِ** ، أي : يُؤَدِّيَان معنى مفيدًا ، نحو : عرفتُ الذي عندك ، وعرفتُ الذي في الدار .

فإن كانا ناقصين غير تامّين لم يَجُزْ الوصل بهما، فلا يجوز : جاء الذي اليوم، ولا : جاء الذي بك ؛ لأنهما في هذين المثالين لم يُؤَدِّيا معنى مفيدًا .

2- **أن يكون العامل فيهما فعلاً محذوفاً وجوباً ، تقديره (استقَرَّ)** فالتقدير في مثال الظرف : عرفت الذي استقرّ عندك ، وتقدير مثال الجار والمجرور : عرفت الذي استقَرّ في الدار .

الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ

التي هي صلة (أل) الموصولة

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ　　　وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

س29- اذكر شروط (أل) الموصولة .

ج29- يشترط فيها : أن تكون صلتها صِفَة صريحة لغير تفضيل .

س30- ما المراد بالصِّفة الصَّريحة ؟

ج30- المراد بالصفة الصريحة ثلاثة أشياء ، هي :

1- اسم الفاعل ، نحو: الضَّارب .　　2- اسم المفعول ، نحو : المضروب .

3- الصِّفة المشَبَّهة ، نحو : الْحَسَن الوَجْه .

س31- ما الذي يخرج من شرط (أل) الموصولة السابق ؟

ج31- يخرج ما يلي :

1- **الاسم الجامد الذي لا وَصْفِيَّة فيه** ، نحو : الرَّجُل ، والغُلام .

2- **الاسم الْمُؤَوَّل بالوَصْفِ** ، نحو : القُرَشِيُّ ؛ لأنه ليس وصْفًا ، وإنما هو مُؤَوَّل بالوصف ، فهو يُؤَوَّل بالمنسوب إلى قريش ؛ لكي يصحَّ وقوعه نعتاً .

3- **الاسم الذي أَصْلُه وَصْف ثم غَلَبَتْ عليه الاسمية** ، نحو : الرّاكب ، والأَبْطَح ، والصَّاحب ، والأَجْرَع . فالراكب (مثلاً) في الأصل وصف لكل

فاعل الرُّكوب سواء أكان مركوبه فَرَسًا ، أم حمارًا ، أم غيرهما ، ثم غَلَب على راكب الإبل دون غيرها . وكذلك الأبطح فإنه في الأصل وصف لكل مكان مُنْبَطح من الوادي ، ثم غَلَب على الأرض المتَّسِعَة .

4- **اسم التفضيل** ؛ لعدم مشابهته الفعل لامن جهة المعنى، ولا من جهة العمل، نحو: الأَعْلَم ، والأَكْرَم . **أما عدم مشابهته للفعل من جهة المعنى** ؛ فلأن اسم التفضيل يدل على الاشتراك مع الزيادة ، والفعل يدلّ على الحدوث .

وأما عدم المشابهة من جهة العمل ؛ فلأن اسم التفضيل لا يرفع بِاطِّرَادٍ إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة (الكُحْل) فقط ، والفعل يرفع الضمير المستتر ، والبارز ، والاسم الظاهر .

* (أل) في الأنواع الأربعة السابقة مُعَرِّفة لا موصولة . *

(م) س32– اختلف العلماء في جواز وَصْــلِ (أل) بالصِّــفة الْمُشَــبَّهَة ، وضِّح هذا الخلاف .

ج32– اختلفوا على قولين :

1– **جمهور العلماء** على أنَّ الصِّفة المشبهة لا تكون صِلَة لأَلْ ، وأنّ (أل) فيها مُعَرِّفَة لا موصـولة ؛ لأن الأصـل في الصـلة أن تكون للأفعال ، والصـفة المشـبهة بعيدة الشـبه بالفعل ، فالفعل يدلّ على الحدوث ، والصَّـفة المشـبهة لا تدلّ على الحدوث ، بل تدلّ على اللزوم والثُبوت ؛ ولذلك اشترطوا في اسم الفاعل ، واسم المفعول أن يكونا دالّين على الحـدوث ، فـإن دلاًّ على اللزوم ، نحو : المؤمن، والفاسـق ،لم يصـح أن يكونا صـلة لأل ؛ لأنهما دالَّتان على ثبوت صـفة الإيمان , والفسق فيهما ؛ ولذلك فإن (أل) فيهما مُعَرِّفة لا موصولة .

2– **أجاز قوم** – منهم ابن مالك – أن تكون الصّـفة المشـبهة صـلة لأل ؛ لأنها أشـبهت الفعل من جهة العمل ، وإن خالفته من جهة المعنى ، فالصـفة المشـبهة كالفعل في العمل ، فهما يرفعان الضمير المستتر ، والبارز ، والاسم الظاهر .

س33– قال الشاعر:

ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وقال الشاعر :

مِنْ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وقال الشاعر:

مَنْ لايَزَالُ شَاكِرًا على الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

عيّن الشاهد ، وما وجه الاستشهاد في الأبيات السابقة ؟

ج33- **الشاهد في البيت الأول** : التُرْضَى . **وجه الاستشهاد** : دخلت (أل) الموصولة شذوذًا على الفعل المضارع ، ولايجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر عند جمهور البصريين . وأجازه ابن مالك اختيارًا .

الشاهد في البيت الثاني : الرسولُ اللهِ منهم . **وجه الاستشهاد** : دخلت أل الموصولة شذوذًا على لجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (الرسول الله) والخبر (منهم). ومن العلماء من يقول: إنَّ (أل) في هذا البيت أصلها (الذين) فحذفت وبَقِيت الألف واللام . وحَذْفُ بعض الكلمة ، وإبقاء بعضها وارد في اللغة العربية ،كما قول الشاعر : دَرَس الْمَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ . أراد (المنازل) فحذف حرفين لغير ترخيم .

وعليه خَرَّجوا قوله تعالى . ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ أي:كالذين خاضوا.

الشاهد في البيت الثالث : الْمَعَهْ . **وجه الاستشهاد** : دخلت أل الموصولة شذوذًا على الظرف (مَعَ) وهذا خلاف القياس .

أَيٌّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ   وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

س34– ما مراد النَّاظم من قوله : " أيٌّ كَمَا " ؟

ج34- **المراد** أنّ (أيًّا) مثل ما الموصـــولة في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر ، والمؤنث مفردًا كان ، أو مثنى ، أو جَمْعًا ، نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّهُم هو قائم .

س35– أمعربة (أيّ) أم مبنيّة ؟ وضّح بالتفصيل .

ج35- **أولاً** : **سيبويه وجماعة من البصريين** : يرون أنها معربة ، وتأتي مبنية على الضم عندهم بشرطين : 1- أن تكون مضافة إلى ظاهر .

2- أن يُحذف صَدْر صلتها ، نحو : يعجبُني أيُّهُمْ قائمٌ ، ونحو : رأيت أيُّهُم قائمٌ ،ونحو : مررت بأيُّهم قائمٌ . في هذه الأمثلة وردت (أيّ) مبنية على الضم ؛ وذلك لأنها مضافة إلى ظاهر،وهو الضمير (هم) وحُذِف صدر صلتها ، والتقدير قبل الحذف : يعجبني أيهم هو قائم .

وقد تضاف (أيّ) إلى اسم ظاهر ، نحو : أَكْرِمْ أيُّ الطلابِ مجتهدٌ .

وتكون معربة في الحالات الآتية :

1- إذا لم تُضَفْ وذُكر صدر صلتها ، نحو : يُعجبُني أيٌّ هو قائمٌ ، ورأيت أيًّا هو قائمٌ .

2- إذا لم تُضَفْ ، ولم يذكر صدر صلتها ، نحو : يُعجبُني أيٌّ قائمٌ ، ورأيت أيًّا قائمٌ .

3- إذا أضيفت وذُكِر صدر صلتها ، نحو : يُعجبني أيُّهُم هو قائم ، ورأيت أيَّهم هو قائم .

ثانياً : **جماعة من الكوفيين** : يرون أنها معربة في جميع أحوالها أُضيفت ، أولم تُضَف ، حُذِف صدر صلتها ، أولم يحذف .

س36- قال تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾

وقال الشاعر : إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد فيما سبق ؟

ج36- **الشاهد في الآية الكريمة** : " أيُّهم أشدُّ ".

وجه الاستشهاد : وردت أيّ بالضم مع أنها مفعول به فدلَّ ذلك على أنها مبنية على الضم ؛ وذلك لأنها أضيفت إلى ظاهر وحُذِف صدر صلتها .

الشاهد في البيت : على أيُّهم . **وجه الاستشهاد** : وردت أيّ بالضم مع أنها مجرورة بحرف الجر (على) فدلّ ذلك على أنها مبنية على الضم ؛ وذلك لأنها أضيفت إلى ظاهر وحُذِف صدر صلتها .

(م) س37- ذهب بعض العلماء إلى أنّ (أيّ) لا تأتي موصولة ، وَضِّحْ ذلك ، وبِمَ يُرَدُّ عليهم ؟

ج37- ذهب ثعلب ، والخليل ، و يونس بن حبيب إلى أنّ (أيّ) لا تأتي موصولة ، وهي عندهم إما استفهامية، وإما شرطية .

ويُرَدُّ قولهم هذا بأنّ (أيّ) الاستفهامية ، والشرطية مُعربة لا مبنيّة ، وقد وردت (أي) مبنية ،كما في الشاهدين السابقين فدلّ ذلك على أنها موصولة ؛ لأن الموصولة تأتي معربة ، ومبنية .

إعرابُ أيّ مطلقاً

حذف العائد المرفوع , والمنصوب

وَبْعضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفى ذَا الْحَذْفِ أيًّا غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَفِي

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فى عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

س38- ما مراد الناظم بقوله : " وبعضهم أعْرَبَ مُطْلَقًا " ؟

ج38- يعنى أن بعض العرب أعرب (أيًّا) مطلقاً سواء أُضيفت , أولم تُضَـف ، حُذف صدر صلتها ، أولم يُحذف . وهو مذهب بعض الكوفيين .

وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ بالنصب (أيَّهم) ،ورُوي الشاهد الشعري السابق : فسلِّم على أيُّهم أفضل ،بالجر(أَيِّهم) .

س39- هل يحذف العائد جوازًا ، أو وجوباً ؟

ج39- يحذف الضمير العائد جوازًا سواء أكان ضمير رفع ، أم ضمير نصب ، أم ضمير جر .

س40- اذكر الشروط التي يجوز فيها حذف العائد المرفوع .

ج40- يجوز حذف العائد المرفوع (ضمير الرفع) **بشرط واحد** ، **هو** : أن يكون الضمير مبتدأ ، وخبره مفردًا , كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ففي الآية الأولى الضمير المحذوف تقديره (هو) ويُعْرَبُ مبتدأ وخبره مفرد ، وهو (إله) وفي الآية الثانية الضمير المحذوف (هو) ويعرب مبتدأ، وخبره مفرد ، وهو (أشدّ) ولذلك جاز حذف الضمير العائد .

س41- ما المحذوف في المثالين الآتيين ؟ و هل يصحُّ هذا الحذف ؟ ولماذا ؟

1- جاءني اللَّذان قَامَ   2- جاءني اللَّذان ضُرِبَ

ج41- حُذِف ضمير الرفع (ألف الاثنين) في كلا المثالين السابقين وهذا لا يصحّ ؛ لأنّ الضـــمير العائد المحذوف في المثال الأول فاعل ، وفي الثاني : نائب فاعل ، وشرط حذف ضمير الرفع أن يكون مبتدأ ، خبره مفرد ؛ ولذلك فإن الصحيح في المثالين أن يُقال : جاءني اللذان قاما . وجاءني اللذانِ ضُرِبا .

س42- اذكر مواضع الخلاف في حذف ضمير الرفع العائد تفصيلاً .

ج42- اختلفوا في مسألتين :

1- هل يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان الموصول غير (أيّ) ؟

2- هل يجوز حذفه إذا لم تكن الصِّلة طويلة ؟

فالكوفيون يجيزون حذف العائد المرفوع بالابتداء مُطلقاً سـواء أكان الموصـول (أيّ) أم غيره ، وسواء طَاَلتِ الصِّلة أم لم تَطُل .

أما البصـــريون فيجيزون الحذف إذا كان الموصـــول (أيّ) مطلقاً . أما إذا كان الموصـول غير (أيّ) فأجازوه بشـرط طول الصَّـلة ، نحو : جاء الذي هو ضـاربٌ زيدًا . ففي هذا المثال طالت الصّلة ؛ لذلك يجوز فيه الحذف ؛ فتقول : جاء الذي ضـاربٌ زيدًا . ومنه قولهم : "ما أنا بالذي قائل لك سـوءًا " في هذا القول حُذِف أيضًا العائد المرفوع لطول الصلة ، والتقدير : " ما أنا بالذي هو قائل لك سوءًا " ولذلك شَـذَّ عند البصـريين قراءة يحي بن مُعَمَّر قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى

﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ﴾ برفع (أحسنُ) لأنّ الموصول غير أَيّ (الذي) والصلة ليست بطويلة ، واستدل الكوفيون بهذه الآية على جواز الحذف مطلقاً .

وشَذَّ عند البصريين كذلك قول الشاعر :

مَنْ يُعْنَ بالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ والْكَرَمِ

وذلك لأن الموصول (ما) والصلة ليست بطويلة . وبه استدل الكوفيون أيضًا على جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، كما استدلوا بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ﴾ على اعتبار أنّ (ما) موصولة ، والتقدير: " أن يضربَ مثلاً الذي هو بعوضة "كما أجازوا الحذف في قولك " لا سِـيَّما زيدٌ " وذلك باعتبار (ما) موصـولة ، فيكون زيدٌ خبرًا لمبتدأ محذوف ، وهذا المبتدأ المحذوف هو العائد ، والتقدير:

لا سِيَّ الذي هو زيدٌ ، فَحُذِفَ الضمير العائد وجوباً مع أنّ الموصول غير (أي) والصلة ليست بطويلة .

س43- إلاَمَ يُشير النّاظم بقوله : "وأَبَوْا أن يُخْتَزَلْ إن صَلَحَ الْبَاقي لِوَصْلِ مُكْمِلِ " ؟

ج43- يُشير إلى أنَّ شرط حذف صدر الصّلة: ألاَّ يكون ما بعد الضمير(العائد) صالحاً لأَنْ يكون صِلة .فإذا كان ما بعد العائد المحذوف صالحًا لأن يكون صلة، وتتم به الفائدة فلا يجوز حينئذ حذف العائد سواء أكان ضمير رفع ، أم ضمير نصب ، أم ضمير جرّ ، وسواء أكان الموصول (أيًّا) أم غيرها ؛ لأنه إذا حُذِف العائد مع تَمَام الكلام فإنه لايُعْلم أحُذف ضمير أم لا ؟ وذلك كما في قولك :

جاءني الذي هو أبوه كريمٌ ، ونحو : جاءني الذي ضربته في داره ، ونحو : مررت بأيِّهم مررتَ به في داره . في هذه الأمثلة لا يجوز حذف الضمير العائد ؛ وذلك لصِحَّة وقوع ما بعده صلة ، ففي المثال الأول (مثلاً) يَصِحُّ أن تقول : جاءني الذي أبوه كريم ،فجملة (أبوه كريم) هي الصلة ،وهي جملة تامّة مفيدة، فكيف نعرف أنَّ هناك ضميرًا محذوفا ؟ لذلك لا يجوز حذف مثل هذا الضمير .

وفي المثال الثاني أيضا لا يصحّ حذف الضمير (الهاء) في ضربته ؛ لوجود ضمير آخر صالح لأنْ يعودَ إلى الاسم الموصول ، وكذلك في المثال الثالث .

س44– اذكر شروط حذف الضمير العائد المنصوب .

ج44– يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين :

1– أن يكون الضمير العائد متصلاً ، أو منفصلاً جوازًا .

2– أن يكون الناصبُ (العامل) فعلاً تامًّا ، أو وصفاً صريحًا ليس صلة لأل الموصولة ، نحو: جاء الذي ضربته ، ونحو : الذي أنا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ . يجوز في هذين المثالين حذف الضمير العائد ؛ فتقول: جاء الذي ضَرَبْتُ ؛ لأن الضمير المحذوف (الهاء) ضمير متصل، وناصبه فعل تام ، هو(ضرب) وتقول : الذي أنا معطيك درهم ؛ لأن الضمير المحذوف (الهاء) ضمير متصل، وناصبه وصف صريح ، وهو اسم الفاعل (مُعْطٍ) .

ومِمَّا ورد من حذف الضمير المتصل المنصوب بالفعل قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾

وقوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ وكما في قول الناظم :

"كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ " والتقدير : تسرونه وتعلنونه ، وخَلَقْتَه ، وبَعَثَه ، ونرجوه .

ومما ورد من حذف الضمير المتصل المنصوب بالوصف الصريح ، **قول الشاعر** :

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ   فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

والتقدير : مُوليكه ، ويجوز أن يكون الضمير المحذوف منفصلاً ، والتقدير : موليك إياه . وكذلك في المثال السابق : الذي أنا مُعْطيك درهم ، يجوز أن يكون المحذوف منفصلاً ، والتقدير : مُعطيك إياه .

س45- يقول ابن عقيل : " وكلام المصنِّف يقتضي أنه كثير" اشرح مراده بهذا القول .

ج45- ابن عقيل يعني بقوله هذا قول الناظم : " والحذف عندهم كثير مُنْجَلِي ... إلى آخر الأبيات " .

ومراده : أنّ قول ابن مالك هذا يقتضي أن يكون الحذف كثيرًا في الضمير المنصوب بالفعل ، وبالوصف ؛ والصحيح ليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل ، أما مع الوصف فالحذف منه قليل .

س46- اذكر المواضع التي يمتنع فيها حذف الضمير العائد المنصوب .

ج46- يمتنع حذف العائد المنصوب في المواضع الآتية :

1- إذا كان الضمير منفصلاً وجوباً ، نحو : جاء الذي إياه ضربت . امتنع حذف ضمير النصب (إيّاه) في هذا المثال ؛ لأن الضمير (إياه) منفصل وجوباً ؛ وذلك

لأنه وقع مفعولاً مقدماً على عامله ، وهذا من المواضــع التي يجب فيها اســتعمال الضمير المنفصل .

2- إذا كان الناصب فعلاً ناقصاً ، نحو : جاء الذي كانه زيدٌ .

3- إذا كان الناصب حرفاً ، نحو : جاء الذي إنَّه منطلق .

4- إذا كان الناصب وصفاً صريحاً واقعاً صِلَة لأل الموصولة ، نحو : جاء الذي زيدٌ الضَّاربُه .

حذفُ العائدِ المجرورِ

بالإضافة , وبحرف الجر

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ

س47- اذكر شروط حذف العائد المجرور بالإضافة .

ج47- يجوز حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة **بشرط واحد** ، هو : أن يكون المضاف وَصْفًا (اسم فاعل) ويكون زمنه الحال ، أو المستقبل ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ في هذه الآية حُذف الضمير المجرور بالإضافة جوازًا ؛ وذلك لأن المضاف (قاضٍ) اسم فاعل يدلّ على المستقبل بدلالة فعل الأمر (اِقْضِ) والتقدير : فَاقْضِ ما أنتَ قَاضِيهِ ، ونحو : جاء الذي أنا ضاربٌ الآن ، أو غدًا ، والتقدير : ضاربُه .

س48- اذكر المواضع التي يمتنع فيها حذف العائد المجرور بالإضافة .

ج48- يمتنع الحذف في المواضع الآتية :

1- إذا لم يكن المضاف وَصْفًا ، نحو : جاء الذي أنا غُلامُه .

2- إذا لم يكن الوصف اسم فاعل ، نحو : جاء الذي أنا مَضْرُوبُهُ .

3- إذا كان الوصف ماضياً ، نحو : جاء الذي أنا ضاربُه أَمْسِ .

س49- اذكر شروط حذف العائد المجرور بحرف جر .

ج49- يجوز حذف العائد المجرور بحرف جر بالشروط الآتية :

1- أن يكون الاسم الموصول ، أو الموصوف بالاسم الموصول مجرورًا بحرف جر .

2- أن يكون حرف الجر الذي جَرَّ العائد المحذوف مُمَاثلاً لفظًا ومعنى للحرف الذي جَرَّ الاسم الموصول ، أو الموصوف به .

3- أن يكون مُتعلق الحرفين واحدًا مادَّة ومَعنى .

وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾

في قوله تعالى: ﴿ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ حُذف العائد المجرور جوازًا ؛ ذلك لأنّ العائد المحذوف مجرور بحرف مماثل للحرف الذي جَرَّ الاسم الموصول (ما) لفظاً ومعنى وهذا الحرف هو (مِنْ) ومُتعلق الحرفين مُتَّحِدٌ مادّة ومعنى (يشرب،وتشربون) والتقدير: ويشرب مما تشربون منه , وكما في قولك : "مررتُ بالذي مررتَ " (أي: بالذي مررت به) ونحو: مررت بالذي أنت مَارٌّ ، (أي : مَارٌّ به) .

وفي نحو قولك : سرت في الحديقة التي سِرْتَ ، حُذِف العائد المجرور جوازًا ؛ لأن الموصوف بالاسم الموصول (الحديقة) مجرور بحرف مماثل لفظاً ومعنى للحرف الذي جَرَّ العائد المحذوف وهذا الحرف هو (في) ومتعلق الحرفين مُتَّحِدٌ مادة ومعنى (سِرْتُ) والتقدير: سرت في الحديقة التي سرت فيها .

وإلى هذه الشروط أشار الناظم بقوله : "كذا الَّذي جُرَّ ... إلى آخر البيت " .

س50- قال الشاعر :

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

وقال الشاعر :

لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ   أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج50- **الشاهد في البيت الأول** : بالذي أنت بائح .

وجه الاستشهاد : حُذِف العائدُ جوازًا ؛ لأنه مجرور بحرف مماثل للحرف الذي جرّ الاسم الموصول (الذي) وهذا الحرف هو (الباء) ومُتعلق الحرفين مُتَّحِدٌ مادة ومعنى ،فالأول (بُحْ) والثاني (بائح) والتقدير: بُحْ بالذي أنت بائح به .

الشاهد في البيت الثاني : إلى الأمر الذي ركنت . **وجه الاستشهاد** : حُذِف الضمير العائد المجرور جوازًا ؛ لأن الموصوف (الأمر) والعائد المحذوف مجرورانِ بحرفين متماثلين لفظاً ومعنى هما (إلى) ومتعلق الحرفين مُتَّحِد مادّة ومعنى (تركَنَنَّ،وركَنَتْ) والتقدير: لا تركننَّ إلى الأمر الذي ركَنَتْ إليه أبناء يعصر .

س51- ما المواضع التي يمتنع فيها حذف العائد المجرور بحرف جر ؟

ج51- يمتنع الحذف في المواضع الآتية :

1- إذا اختلف حرفا الجر لفظًا ومعنى ، نحو : مررتُ بالذي غضبتَ عليه .

2- إذا اختلف معناهما دون لفظهما ، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به على زيد , فالأول معناه الإلصاق ، والثاني معناه السَّبَبِيَة , أو الْمُصَاحَبَة ، والمعنى : مررت بالذي مررت بسببه على زيد ، أو بمعنى : مررت بالذي مررت معه على زيد .

3- إذا اختلف لفظهما دون معناهما ، نحو: جلستُ بالغرفة التي جلست فيها، فحرفا الجر(الباء) و(في)اختلف لفظهما ولكن معناهما واحد ، هو : الظرفية .

4- إذا اختلف متعلق الحرفين ، نحو : مررتُ بالذي فَرِحتُ به ، فالعامل الأول (مَرَّ) والثاني (فَرِحَ) .

(م) س52- ما حكم تأخير صلة الموصول عن الموصول ؟ وما حكم اتِّصَالها به ؟

ج52- يجب أن تتأخر صلة الموصول عن الاسم الموصول ؛ لأنها كالجزء الْمُتَمِّم له ؛ ولذلك يجب ألا تتقدّم عليه، ولا يتقدم على الموصول كذلك شيء من مُكَمِّلات الصـــلة ومُتَمِّمَاتها إلا أن يكون الْمُكَمِّلُ ظرفاً ، أو جارًا و مجرورًا فيجوز حينئذ التقديم على رأي الكوفيين , ومَنْ وافقهم من البصـــريين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ فـــ (أل) في قوله تعالى : ﴿ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ اسم موصول صلته " زاهدين" وقد تقدم الجار والمجرور (فيه) على الاسم الموصول مع أن الجار والمجرور من مكملات الصلة .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ ولَمْ يُجِز البصريون ذلك فَأَوَّلوا تلك الآيات ، وقالوا : إنّ الجار والمجرور مُتَعَلَّق بمحذوف تدلّ عليه صلة (أل)

والتقدير في الآية الأولى : وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين . وهكذا في بقية الآيات .

وأما اتصال الصلة بالاسم الموصول فيجب أن تتصل به . وأجاز النُّحاة أَنْ يُفصل بين الموصول وصلته بما يلي :

1- جملة القسم ، كما في قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكَا   والْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

2- جملة النّداء ، كما في قول الشاعر :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

3- الجملة الاعتراضية ، كما في قول الشاعر :

وإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي   لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وهذا الفصل جائز إذا لم يكن الموصول أل , أما إذا كان الاسم الموصول (أل) فلا يجوز الفصل بينه وبين صلته ؛ لأنه كالجزء من صلته .

الْمُعَرَّفُ بأدَاةِ التَّعريفِ (أل)

الخلاف في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

س1– مَثِّل لأداة التعريف (أل)ثم وَضِّحْ خلاف العلماء في تعين المعرِّف فيها.

ج1– من أمثلتها : رجل : الرجلُ ، كتاب : الكتاب ، نَمَطٌ : النَّمَطُ ،رسول : الرَّسول .

اختلف النحويون في تعيين المعرِف ، **فقال الخليل** : المعرَّف هو (أل) كاملة ، والهمزة فيها أصلية ، وهي همزة قطع بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وَصْل لَكُسِرَتْ ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكَسْر.

وصارت همزة وصل في الاستعمال بقصد التَّخفيف الذي اقْتَضَاه كثرة الاستعمال .

وقال سيبويه : المعرِّف هو اللام وحدها ، والهمزة زائدة ، وهي همزة وَصْل أُتي بها للتَّوصُّل إلى النّطق بالساكن ، ولم تتحرَّك اللام مَنْعًا لِلَّبْس بلام الجر إذا كُسِرت اللام ، وبلام الابتداء إذا فُتحِتَ ، وتكون مما لا نظير له في العربية إذا ضُمَّت .

* ونُسب لسيبويه رأي آخر، هو : أن الْمُعَرَّف (أل) كاملة ، والهمزة زائدة وهي همزة وَصْل . *

س2– اذكر أنواع (أل) .

ج2– لها ثلاثة أنواع ، هي :

1- أل المعرِّفة 2- أل الزائدة 3- أل الموصولة (سبق دراستها) .

س3– اذكر أنواع (أل) المعرِّفة .

ج3- أل المعرِّفة ثلاثة أنواع ، هي :

1- عَهْدِيَّة ، والعَهْدُ ثلاثة أنواع ، هي :

أ- **عَهْدٌ ذِكْرِيٌّ** ، نحو : لقيتُ رَجُلاً فأكرمتُ الرجلَ (أي : الرجلَ السَّابق ذِكْرُه) وكما في قوله تعالى : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (أي : الرسولَ السَّابق ذِكْرُه) .

* ب- **عَهْدٌ ذِهْنِيٌّ** ، كما في قولك لزميلك: جاء الرجلُ (أي: الرجل المعهود ذِهْنًا بينك وبين زميلك) وكما في قوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾

(أي : الغار المعهود المعروف ، وهو غار ثَوْر) .

ج- **عَهْدٌ حُضُــورِيٌّ** ، كقولك للمدرس : هذا الطَّالبُ فَعَلَ كذا وكذا (أي : الطالب الحاضــر أمامك) وكقولك : جئتُ اليوم , وكقولك: جئتَ الآن . (للعلماء خلاف في الألف واللام في كلمة الآن سيأتي بيانه إن شاء الله) . *

2- **جِنْسِيَّة** ، وهي نوعان :

أ- اسْــتِغْرَاقُ جميع أفراد الجنس . وضَــابِطُها : صِــحَّة وقوع لفظ (كُلّ) موقعها حقيقة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (أي: خُلِق كلُّ إنسان ضعيفاً) حقيقة لا مجازًا ،وكما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ (أي : كلُّ إنسان في خُسْرٍ) .

ب- استغراق صفات الجنس وخصائصه ، وضابطها : صحة وقوع لفظ (كُلّ) موقعها مجَازًا ، كما في قولك لزميلك : أنت الرَّجلُ علماً (أي : اجتمعت فيك كل

صـفات الرجال وخصـائصـهم من جهة العلم) وذلك على سـبيل المجاز لا على الحقيقة .

3- **بَيَانُ الحقيقةِ وتعريفُها** . وضـابطها : لا يصـحّ وقوع لفظ (كُلّ) موقعها ، كما في قولك : الرجل أصـبرُ من المرأة (أي : حقيقة الرجل وطبيعته أنه أصـبر من المرأة) ولكن ليس كلّ رجل أصبر من كلّ امرأة .

* بعض العلماء يجعل بيان الحقيقة من أنواع أل الجنسية . *

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمًا كَالَّلاتِ ۝ وَالآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللاَّتِى
وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ ۝ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِى

س4– اذكر أنواع أل الزائدة .

ج4– أل الزائدة نوعان :

1 – زائدة لازمة . 2– زائد غير لازمة (عَارِضَة) .

س5– ما المراد بقولهم (ألْ) زائدة لازمة ؟ وما المواضع التي تكون فيها لازمة ؟

ج5– **المراد بأل الزائدة** : ما ليست موصولة ، ولا مُعرِّفة .
والمراد بأل الزائدة اللازمة ، أي: التي لا تُفَارِقُ مَصْحُوبَهَا الذي دَخَلت عليه .
وتكون لازمة في المواضع الآتية :

1– **في الأعلام التي وُضِعَتْ من أَوَّل أمرها مقترنة بِأل** ،نحو: اللاَّت ، واليَسَع ، والعُزَّى ، والسَّمَوْأل.

2– **في الأسماء الموصولة** ، نحو: الذي ، والتي ، والذين ، واللاَّتِ. والقول بزيادة (أل) في الموصولات مبني على أنّ الاسم الموصول مُعَرَّف بالصَّلة، وليس بأل فتكون بذلك الألف واللام زائدة . وهذا ما اختاره ابن مالك .
وذهب آخرون إلى أنّ الموصـــول مُعرَّف بأل إن كانت فيه ، نحو : الذي ، فإن لم تكن فيه فبتقدير وجودها ، نحو (مَنْ ، وما) إلاَّ (أيّ) فهي مُعرَّفة بالإضـــافة ،

وعلى هذا المذهب لا تكون أل زائدة . وأما حذفها في قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ لَذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ بحذف (أل) فهذا لا يدلُّ على أنها زائدة لاحتمال أن يكون حَذْفُها شذوذًا وإن كانت مُعَرِّفة ، كما حُذِفت من قولهم : سَلاَمُ عليكم (من غير تنوين) يريدون السَّلاَمُ عليكم .

3- **في كلمة الآن** . واختلف في الألف واللام الداخلة عليها ، فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضـــور (العهد الحضـــوري) لأن قولك : الآن بمعنى هذا الوقت الحاضر ، وعلى هذا لا تكون (أل) زائدة .

وذهب آخرون منهم ابن مالك إلى أنها زائدة .

(م) واختلفوا كذلك في بناء كلمة (الآن) وإعرابها ، أمبنيّة هي أم معربة ؟ فذهب أكثر النحاة إلى أنها مبنية على الفتح . وهذا القول هو مذهب ابن مالك، وذهب آخرون إلى أنها معربة منصوبة على الظرفية ، وقد تكون مجرورة بِمِنْ . والذين قالوا ببنائها اختلفوا في عِلّة البناء ، وذلك على النحو الآتي:

أ- عِلّة البناء تَضمُّنُها معنى (أل) الحضورية . وهذا الرأي هو الذي نقله ابن عقيل عن ابن مالك .

ب- عِلّة البناء تضمنُّها معنى الإشارة ؛ لأنه بمعنى هذا الوقت .

ج- عِلّة البناء شَبَهُهَا بالحرف شَبَهًا جُمُودِيًّا ؛ لأنه كالحرف لايُثَنَّى ،ولا يُجْمَع، ولا يُصَغَّر .

د- عِلّة البناء أنه اسم إشارة للزمان لم تضع له العربُ حرفًا . (م)

س6– ما المراد بقولهم (أل) غير لازمة ؟ وما المواضع التي تكون فيها غير لازمة ؟

ج6- **المراد بغير اللازمة** : التي يجوز أن تُفَارِقَ مَصْحُوبَهَا الذي دخلت عليه وتُحذف منه .

وتكون زائدة غير لازمة في الموضعين الآتيين :

1- **في الأعلام المنقولة من أصل** ، نحو : الْحَسَن ، والفَضْل ، والنُّعْمَان . سيأتي بيانها في س 7 .

2- **في الضرورة الشعرية** ، كما في قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

وجه الاستشهاد : زيدت (أل) في هذا البيت على الْعَلَم (بنات أوبر) للضرورة الشـــعرية ؛ لأن بنات أوبر عَلَمٌ على نبات رَدِيء الطَّعم ، والعلم لا تدخله (أل) وكما في قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّاأنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَاصَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وجه الاســتشــهاد : زيدت (أل) في هذا البيت على التمييز (النَّفس) والتمييز يجب له التنكير ، والأصل : طِبْتَ نفسًا . وهذا هو مذهب البصريين .

أمـا الكوفيون فـذهبوا إلى جواز أن يكون التمييز معرفة ، وبـذلـك تكون (أل) عندهم في هذا البيت غير زائدة .

(أل) التي لِلَمْحِ الأَصْلِ

وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

س7– فَصِّل القول في بيان (أل) التي للمح الأصل ، والخلاف فيها .

ج7– (أل) التي للمح الأصل تكون زائدة غير لازمة في الأعلام المنقولة من أصل . وأكثر ما تدخل (أل) على العلم المنقول من صفة ، نحو: الْحَسَن , والْحَارِث . وقد يكون العلم منقولاً من مصدر ، نحو : الْفَضْل . وقد يكون منقولاً من اسم جنس غير مصدر، نحو: النُّعْمَان ؛لأنه في الأصل من أسماء الدم .

فإذا أردت لمح الأصل (أي : النَّظَر إلى الأصل) أَدْخَلْتَ الألف واللام ، كأن تُسَمِّي ابنك (الحارث) تَفَاؤُلاً بمعناه ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ . وإن لم تنظر إلى الأصل ونظرت إلى كونه عَلَماً فلا تدخل الألف واللام ؛ تقول : حَسَن ، وفَضْل ، ونُعْمَان ، وحَارِث .

وخالف ابن عقيل مَنْ زَعَم أنّ (أل) التي للمح الأصل زائدة ، فهو يرى أنها ليست زائدة ؛ لأنها أفادت مَعْنى لا يُستفاد إلا بذكرها ، وخالف كذلك ابنَ مالك في قوله : إنَّ ذِكْرَ (أل) وحذفها سِيَّان ، فابن عقيل يرى أنه إذا لُمِح الأصل جِيء بالألف واللام ، وإن لم يُلْمح لم يُؤْتَ بهما .

العَلَمُ بالْغَلَبَةِ

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

س8– عرِّف العلم بالْغَلَبَة .

ج8– الْعَلَمُ بالْغَلَبَةَ ، هو : الاســـم الذي اشْـــتُهِرَ به صَـــاحِبُه وغَلَب عليه في الاستعمال حتى أصبح عَلَمًا عليه دون غيره ، ولا يَنْصَرِفُ الذِّهْنُ عند النّطق به إلاَّ إليه ، نحو : المدينة ، والأَلْفِيّة ، وابن مالك ، وابن عمر .

س9– العلم بالغَلَبة نوعان ، اذكرهما ، واذكر أحكامهما .

ج9– 1– **العلم المقترن بالألف واللام (العهديّة)**، نحو : المدينة ، والكتاب ، والعَقَبَة ، والصَّـــعِق ، والعَيُّوق . فلفظ المدينة (مثَلاً) من حقِّه أَنْ يُطْلَقَ على كل مدينة ، وكذلك (الكتاب) من حَقِّه أن يُطلق على كل كتاب ، ولكن غلب استعمال لفظ المدينة على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم , وغلب استعمال لفظ الكتاب في النحو على كتاب سـيبويه ، فإذا أُطْلِقا لم يتبادر إلى الذِّهن غيرهما ، وهكذا في البقيّة .

وحكم هذه الألف واللام : أنها لاتُحذَف إلا في النداء ، أو الإضافة ، نحو :

يا صَعِقُ ، ونحو: هذه مدينةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم . والصَّعِق في الأصل : اسم يُطلق على كل من رُمِي بِصَاعِقَة ، ثم أصبح علماً بالغلبة على خُوَيْلِد بن نُفَيْل .

وقد تُحذف شذوذًا ، كما في قولهم : هذا عَيُّوقُ طَالِعًا . والعَيُّوق في الأصل : اسم يطلق على كل عَائِق ، ثم غَلَب على نَجْم كبير قريب من نَجْم الثُرَيَّا .

2- **العلم المضاف** ، نحو : ابن عُمَر ، وابن عَبَّاس ، وابن مسعود ،وابن مالك .

فإذا أطلق ابنُ عُمَر (مثلاً) لا يُفهم منه غير : عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وكذا البقيّة وإِنْ كان حَقُّها أن تُطلق على غيرهم ، ولكنها غلبت على هؤلاء .

وحكمه : أنه لا يفارق العلم لا في نداء ، ولا في غيره ، نحو : يا ابنَ عُمَر .

*** س10- هل توجد أقسام أخرى للمعرفة غير ما ذُكِرَ ؟**

ج10- نعم . يوجد نوعان آخران ، هما :

1- **الْمُعَرَّف بالإضافة** ، وهو : الاسم النكرة الذي اكتسب التعريف بالإضافة إلى أحد المعارف السابق ذِكْرُها ، و إليك بيانها :

أ- المضاف إلى الضمير ، نحو : هذا كتابُك .

ب- المضاف إلى اسم الإشارة ، نحو : كتابُ هذا الطالبُ جديدٌ .

ج- المضاف إلى الاسم الموصول ، نحو : هذا كتابُ الذي جاءنا .

د- المضاف إلى العلم ، نحو : كتابُ محمدٍ جديدٌ .

هـ - المضاف إلى المعرّف بأل ، نحو : كتابُ الطالبِ جديدٌ .

2- **المعرَّف بالنداء** ، وهو: الاسم النكرة الذي اكتسب التعريف بالنداء ، نحو : يا رجلُ ، يا بنتُ ، يا شيخُ .



الابْتِدَاءُ

أقسامُ المبتدأِ

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِ ... فَاعِلٌ أَغْنَى فى أَسَارٍ ذَانِ

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

* **س1- عرّف المبتدأ .**

ج1- المبتدأ ، هو : الاســم المجرَّد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه ، أو وَصْفًا رافِعًا لمستغنًى عنه . (سيأتي توضيح هذا التعريف إن شاء الله) .

س2- اذكر أقسام المبتدأ باعتبار خبره .

ج2- المبتدأ بهذا الاعتبار قسمان :

1- **مبتدأ له خبر** ، نحو : زيدٌ عَاذِرٌ من اعتذر ، ونحو : الطالبُ مجتهدٌ .

2- **مبتدأ له فاعل سَــدَّ مســدَّ الخبر** ، نحو : أسَــارٍ ذَانِ . فالهمزة للاســتفهام ، وسارٍ : مبتدأ ، وذَانِ :

فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

س3- اذكر شروط المبتدأ الذي يرفع فاعلاً يُغني عن الخبر .

ج3- يشترط له أربعة شروط ، هي :

1- **أن يكون المبتدأ وصفاً** . والمقصود بالوصف : المشتق كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل... إلخ .

2- **أن يَعْتمد الوصف على استفهام ، أو نفي** . وهذا الشرط على مذهب البصريين إلا الأخفش ، وليس شرطاً كذلك عند الكوفيين .

3- **أن يكون مرفوعه اسماً ظاهرًا ، أو ضميرًا منفصلاً .**

4- **أن يتمّ الكلام بمرفوعه .**

وتتحقق هذه الشروط في الأمثلة الآتية : أقائمٌ الزيدان ؟ ما قائمٌ الزيدان . أقائم أنتما ؟

س4- ما الحكم إذا لم تتحقق الشروط السابقة ؟

ج4- إذا لم يتحقق الشرط الأول فلا يكون ما بعد المبتدأ فاعلاً ، نحو : أزيدٌ قائم ؟ فزيدٌ : مبتدأ ، وقائم : خبر ؛ وذلك لأن المبتدأ ليس وصفًا . وإذا لم يتحقق الشرط الثاني فلا يكون الوصف مبتدأ عند البصريين إلا الأخفش , والكوفيين ، نحو : قائم الزيدان . فقائمٌ : خبر مقدم ، ولا يُعرب مبتدأ عند البصريين ؛ لأنه وَصْف لم يعتمد على استفهام ، أو نفي . ويجوز إعرابه مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر عند الأخفش ، والكوفيين ؛ لأنهم لا يشترطون أن يُسبق الوصف

باستفهام ، أونفي . وإذا لم يتحقق الشرطان الثالث , والرابع فلا يعرب الوصف مبتدأ . فمثال عدم تحقق الشرط الثالث ، قولك : ما زيد قائمٌ ولا قاعدٌ . فقاعد : خبر وليس مبتدأ ، والضمير المستتر فيه لم يُغْنِ عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، والشرط أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً .

ومثال عدم تحقق الشرط الرابع قولك : أقائمٌ أبواه زيد . فزيد : مبتدأ مؤخر ، وأبواه : فاعل بقائم . وقائم: خبر مقدم وليس مبتدأ وإن اعتمد على استفهام ؛ لأن الكلام لا يتم بمرفوعه (الفاعل) فالمعنى لا يتمّ إذا قلت : " أقائم أبواه " لأن الضمير لابدَّ له من عائد ولا عائد هنا .

س5- هل يشترط أن يكون الاستفهام ، والنفي المعتمد عليهما الوصف حرفين ؟

ج5- لا يشترط ذلك فلا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما سبق ، أو بالاسم ،كقولك : كيف جالسٌ العَمْران ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما سبق ، أو بالفعل ،كقولك: ليس قائمٌ الزَّيدانِ . فجالس ، وقائم :كلاهما مبتدأ . والعَمْران ، والزَّيدان : كلاهما فاعل سدّ مسدَّ الخبر . وقد يكون النفي بالاسم ، كقولك : غيرُ قائمٍ الزيدان . فغير: مبتدأ ، وقائم : مضاف إليه مجرور . والزيدان : فاعل بقائم سدّ مسدّ الخبر ؛ لأن المعنى : ما قائمٌ الزيدان .

س6- قال الشاعر:

غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ   اللَّهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضٍ سِلْمِ

وقال الآخر: غَيْرُ مَأْ سُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بالْهَمِّ والْحَزَنِ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج6- **الشاهد في البيت الأول** : غيرُ لاهٍ عِدَاك .

وجه الاستشهاد : عُومِلَ (غير) وهو اسم معاملة الحرف (ما) النافية ؛ ولذلك وقع (عِداك) فاعلاً سد مسد الخبر ، وغير : مبتدأ ، والوصف (لاهٍ) مضاف إليه .

الشاهد في البيت الثاني : غير مأسوفٍ على زمنٍ .

وجه الاستشهاد: عَومِل(غير) وهو اسم مُعاملة الحرف (ما) النافية ؛ ولذلك وقع الجار والمجرور (على زمن) نائب فاعل سد مسد الخبر . وغير: مبتدأ، والوصف (مأسوف) مضاف إليه .

س7- هل يرفع المبتدأُ الوصفُ نائبَ فاعل يغني عن الخبر ؟

ج7- نعم . إذا تحققت الشروط الأربعة السابقة ، وكان الوصف اسم مفعول فإنه يرفع نائب فاعل يسدّ مسدّ الخبر، نحو : أمضروب الزيدان ؟ فالزيدان : نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وكما في قول الشاعر :

غيرُ مَأْسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالْهَمِّ والْحَزَنِ

س8- إلام يشير الناظم في قوله : "وقد يجوز نحُو : فائزٌ أولو الرَّشد" ؟

ج8- يُشير إلى جواز أن يكون الوصف مبتدأ من غير أنْ يسبقه نفيٌّ ، أو استفهام . ففي قوله : " فائز أولو الرشد " فائز : مبتدأ ، وأولو : فاعل سدّ مسدّ الخبر وهو مضاف ، والرشد : مضاف إليه . وهذا هو مذهب الكوفيين , والأخفش . وذكر ابن مالك في التسهيل أنّ سيبويه يَقْبُحُ عنده ذلك مع عدم المنع ؛ ذلك لأنَّ البصريين مذهبهم أنّ الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي ، أو استفهام . ففائز عندهم : خبر مقدم ، وأولو : مبتدأ مؤخر ومسوّغ الابتداء بالنكرة ؛ كونه عاملاً فيما بعده .

(م) س9- اذكر الخلاف في جواز كون الضمير المنفصل فاعلاً سدّ مسدّ الخبر .

ج9- **ذهب جماعة من النحاة إلى** : أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر اسماً ظاهرًا ، ولا يجوز أن يكون ضميرًا منفصلاً ،فإذا قلتَ: أمسافر أنتَ ؟ وجب عند هؤلاء أن يكون (مسافر) خبرًا مقدمًا ، وأنت : مبتدأ مؤخر . **وذهب الجمهور إلى** : جواز أن يكون الفاعل الْمُغْني عن الخبر ضميرًا بارزًا ، كما يكون

اسما ظاهرًا ؛ لورود ذلك في الشعر العربي الفصيح ، وفي القرآن الكريم ,كما في قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ ولايجوز أن تُحْمَل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ إذ لو جعلت (راغبٌ) خبرًا مقدمًا ، و(أنت) مبتدأ مؤخرًا لَلَزِمَ بذلك الفَصْل بين (راغب) وبين ما يتعلق به وهو (عن آلهتي) بفاصل أجنبي وهو(أنت) لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح ، وإذا جعلت (أنت) فاعلاً لا يلزم شيء من ذلك ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى عامله ليس أجنبيًّا منه .

س10- قال الشاعر :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ

عين الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج10- **الشاهد** : فخيرٌ نحن . **وجه الاستشهاد** : للنحاة شاهدان في قوله : فخير نحن ، **أمَّا الأول** فإنَّ (نَحْنُ) فاعل سدّ مسدّ الخبر مع أنه لم يتقدم على الوصف (خَيْرٌ) نفيٌ , ولا استفهام . وهذا على مذهب الكوفيين , والأخفش . ويرى آخرون أنه لا شاهد في هذا البيت ؛ لأن قوله (خير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (نحن) وأما (نحن) المذكور في البيت فهو تأكيد للضمير المستتر في (خير).

وأمَّا الثاني : فإنَّ (نحن) ضمير منفصل وقع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، وهذا دليل على صِحَّة ما ذهب إليه الجمهور في جواز كون الضمير المنفصل فاعلاً أغنى عن

الخبر ، ولا يجوز أن يكون (نحن) مبتدأ مؤخرًا ، وخير : خبرًا مقدمًا ؛ إذْ يلزم على ذلك أن يُفصل بين (خير) وبين ما يتعلق به ، وهو قوله :
(عند الناس منكم) بأجنبي هو (نحن) .

س11– قال الشاعر :

خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةِ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج11– **الشاهد** : خبيرٌ بنو لِهْبٍ . **وجه الاستشهاد** : بنو لهب : فاعل سد مسدّ الخبر مع أنه لم يتقدم على الوصف (خبير) نفي , ولا استفهام .
وهذا على مذهب الكوفيين , و الأخفش .
ويرى البصريون أنّ خبير : خبر مقدم ، وبنو لهب : مبتدأ مؤخر . والذي سَوَّغ الابتداء بالنكرة عند البصريين ؛ كونه عاملا فيما بعده .

الأوجهُ الإعرابيةُ

للوصفِ مَعَ مرفوعِه

وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ

س12- اذكر حالات الوصف مع مرفوعه .

ج12- للوصف مع مرفوعه حالتان ، هما :

1- أَنْ يتطابقاً إفرادًا ، أو تثنية ، أو جمعاً .

2- أَلاَّ يتطابقا. وعدم التطابق قسمان: ممنوع ،وجائز. سيأتي بيانه إن شاء الله.

س13- اذكر الأوجه الإعرابية للوصف مع مرفوعه في حالة التطابق .

ج13- أ- **إذا تطابق الوصـــف مع مرفوعه إفراداً** ، نحو : أقائمٌ زيدٌ ؟ ونحو : أمضـــروب زيدٌ ؟ وكما في قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ **جاز فيه وجهان** :

1- أن يكون الوصــف مبتدأ ويكون ما بعده فاعلاً ، أو نائب فاعل سـدّ مسـدّ الخبر .

2- أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا ، ويكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا .

ب- **إذا تطابقا تثنية** ، **أو جمعاً** ، نحو : أقائمان الزيدان ؟ ونحو: أقائمون الزيدون ؟ ونحو : أمضروبان الزيدان ؟ ونحو : أمضروبون الزيدون ؟

فهذه الحالة لها وجه واحد مشـهور ، هو : أن يكون الوصـف خبرًا مقدماً ويكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا . هذا هو المشـــهور من لغة العرب . وهذا هو معنى قوله : " والثّان مبتداً ... إلى آخر البيت .

ويجوز على لُغة (أَكَلُوني البَرَاغِيثُ) أنْ يكون الوصـــف مبتدأ ، ويكون ما بعده فاعلاً ، أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر .

*** س14- ما المراد بِلُغَة أكلوني البراغيث ؟ وما علاقتها مع حالة تطابق الوصف مع مرفوعه تثنيةً ، أو جمعاً ؟**

ج14- يقول النحاة إنَّ الفعل لا تلحقه علامة تثنية ، ولا جمع إذا كان متقدمًا (على أفصح اللغتين) فلا يجوز : ضَرَباني الطالبان, ولا : ضربوني الطلاب .
ومنه قولهم : أكلوني البراغيث . فأُلحق الفعل (أكل) بواو الجماعة مع أنه مُتقدِّم؛ ولأنّ الوصـف يعامل معاملة الفعل لم يجز على الفصـيح أن يكون الوصـف مبتدأ ويكون ما بعده فاعلاً ، أو نائب فاعل سـدّ مسـدّ الخبر ، في نحو قولك : أقائمون الزيدون ؟ ونحو : أمضـروبان الزيدان ؟ ولكنه جائز على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة طيء ، وقيل : لغة أَزْدشَنُوءَة .

س15- اذكر الأوجه الإعرابية للوصف مع مرفوعه في حالة عدم التطابق .

ج15- عدم التطابق قسمان : ممتنع ، وجائز .
فمثال الممتنع : أقائمان زيد ؟ ونحو: أقائمون زيد ؟ فهذا التركيب غير صــحيح ؛ لأنه لا يجوز إعراب (الوصف) خبراً مقدماً ؛ لأنه مختلف عن المبتدأ تثنيةً وجمعاً ، والواجـب أن يكون الخبر مطـابقـاً للمبتـدأ في الإفراد ، والتثنيـة ، والجمع . ولا يجوزكذلك إعرابه مبتدأ ؛ لأن الوصـــف كالفعل لا تلحقه علامة تثنية، أو جمع – على الصحيح – إذا كان متقدماً .

ومثال الجائز : أقائم الزيدان ؟ ونحو : أقائمٌ الزيدون ؟ ونحو : أمضـروب الزيدان ؟ ففي هذا التركيب يتعين أن يكون الوصـــف مبتدأ ، ويكون ما بعده فاعلاً ، أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر .

(م) س16– لم جاز في الوصف أن يرفع فاعلاً ، أو نائب فاعل ؟

ج16– إنّ اســم الفاعل ، واســم المفعول ، ونحوهما من الأوصـــاف أسماء تقبل علامات الاسم ، ولكنها عوملت معاملة الأفعال فأُسندت إلى ما بعدها ؛ وذلك لسببين ، **أولهما** : أنها أشبهت الفعل من جهة المعنى ؛ لدلالتها على الحدث .

وثانيهما : دخول حرف النفي ، أو الاستفهام عليهما .

وهذا السبب الثاني هو الذي رجّح معاملتها معاملة الأفعال ؛ لأن الأصل في النفي ، وفي الاستفهام أنْ يكونا مُتَوَجِّهَيْن إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، والشـيء الموضـوع للدلالة على أوصـاف الذوات وأحوالها هو الفعل . وهذا هو السِّرُّ في اشتراط البصريين في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعـــده فاعلاً أغنى عـــن الخبر(أَنْ يتقدمه نفي ، أو استفهام) .

(م) س17– لم جاز في حالة تطابق الوصف مع مرفوعه في الإفراد وجهان في الإعراب ؟ ولم تعيّن أحد الوجهين في حالة التطابق في التثنية ، أو الجمع ؟

ج17– هذه الأحكام مبنية على أصول مقررة عند النحويين فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل وعامله ، وبعضـها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضـها يرجع إلى حكم عام للعامل والمعمول . ففي حالة تطابقهما إفرادًا جاز وجهان ؛

وذلك لوجود شــــرط الفاعل مع عامله ، وهو أن يكون عامله (الفعل) مجردًا من علامتي التثنية ، والجمع ؛ ولذلك جاز في الوصـف المفرد أن يرفع فاعلاً ، أو نائب فاعل . وهذا هو الوجه الأول .

وجاز الوجه الثاني ؛ لوجود شرط المبتدأ مع خبره ، وهو وجوب تطابقهما في الإفراد ، والتثنية , والجمع فبذلك جاز الوجهان في الإفراد ؛ لاجتماع شــــرط الفاعل مع عامله ، وشرط المبتدأ مع خبره .

وفي حالة تطابقهما تثنية ، أو جمعاً جاز وجه واحد ، وهو أن يكون الوصــف خبرًا مقدماً ويكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ؛ وذلك بناء على شـــرط المبتدأ مع خبره . ولا يجوز (في الفصـيح) أن يكون ما بعد الوصـف فاعلاً إذا كان الوصـف مثنى ، أو مجموعاً .

وفي حالة عدم التطابق (الجائز) جاز وجه واحد ، وهو أن يكون الوصـــف المفرد مبتدأ ويكون ما بعده فاعلاً سـدّ مسـدّ الخبر ؛ وذلك بناء على شـرط الفاعل مع عامله .

(م) س18- ما الحكم إذا كان الوصف مفرداً مذكراً ، والمرفوع مفرداً مؤنثاً ؟

ج18- إذا كان الوصـــــف مفرداً مذكراً ، والمرفوع مفرداً مؤنثاً ، ولم يكن بينهما فاصــل لم يصــحّ الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره ، والفاعل وعامله في التأنيث واجبة . فإن فَصَل بينهما فاصل ، نحو: أحاضرٌ اليوم أختُك ؟ صَحَّ جَعْل المرفوع فاعلاً ، ولم يصـــحّ جعله مبتدأ ؛ وذلك لصـــحة تذكير الفعل مع فاعله المؤنث

الحقيقي إذا فصل بينهما فاصل ، ولا يصحّ ذلك في المبتدأ وخبره ؛ لأن وجوب المطابقة بينهما لا تزول بالفصل بينهما .

(م) س19– ما الحكم إذا كان الوصف والمرفوع مفردين ، ووقع بعدهما معمولٌ للوصف ؟

ج19– إذا كان الوصف والمرفوع مفردين ووقع بعدَهما معمول للوصف جاز في المرفوع أن يكون فاعلاً ، ولم يَجُزْ أن يكون مبتدأ ؛ لأن جَعْلَه مبتدأ يترتَّب عليه أن يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ،كما سبق بيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى ﴾ .

عاملُ الرَّفْعِ في المبتدأِ ، والخبرِ

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا   كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

س20– اذكر أنواع العامل .

ج20– العامل نوعان :

1– **لفظي** ، وهو: ما كان مذكورًا ظاهرًا ، كالفعل في نحو: جاء الطالبُ ، وكالجوازم ، والنواصب ، وحروف الجر ... إلخ .

2– **معنوي** ، وهو : ما كان مُجَرَّدًا من العوامل اللفظية ، كالابتداءِ في المبتدأ ، والخُلُوِّ من النواصب ، والجوازم في الفعل المضارع المرفوع .

س21– ما نوع العامل في المبتدأ ، والخبر ؟

ج21– اختلفوا في هذا المسألة على النحو الآتي :

1– أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، فالعامل فيه معنوي . والخبر مرفوع بالمبتدأ ، فالعامل فيه لفظي . وهذا هو مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين .

2– أنّ العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي .

3– أن المبتدأ مرفوع بالابتداء . والخبر مرفوع بالابتداء ، والمبتدأ .

4– أن المبتدأ والخبر تَرَافَعَا ، فالمبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ .

س22– عُرِّفَ المبتدأ بأنه الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها ، اشرح هذا التعريف .

ج22– العامل في المبتدأ معنوي ، وهو كون الاسم مجرَّدا من العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها ؛ بمعنى : أنَّ المبتدأ لا يُسبق بالعوامل غير الزائدة (أي : العوامل الأصلية) ولكنه قد يُسبق بالعوامل الزائدة .

واحترزوا بقولهم : غير الزائدة ، من نحو: هل مِنْ خَبَرٍ . فخبرٌ : مبتدأ في محل رفع ؛لأنه متجرد من العوامل الأصلية (غير الزائدة) فهو مجرور لفظاً بمِنْ الزائدة، واحترزوا من مِثل : " بِحَسْبِك دِرْهَمٌ " فبحسبِك : مبتدأ ، وهو مجرد من العوامل الأصلية ، ولم يتجرد من الزائدة ؛ لأن الباء الداخلة عليه زائدة .

واحترزوا كذلك من العوامل الشبيهة بالزائدة ،كحرف الجر (رُبَّ) في قولك: رُبَّ رجلٍ قائمٌ . فرجلٌ :مبتدأ في محل رفع مجرور لفظًا بحرف جرٍّ شـبيه بالزائد، وهو (رُبَّ) وقائم : خبر .

ومما يدلّ على أنّ كلمة (رجل) مبتدأ أنّ المعطوف عليه يكون مرفوعا مثله ، نحو : رُبَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ . فامرأةٌ معطوفة على محل (رجل) وهو الرفع .

تعريفُ الخبرِ

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَهْ   كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِى شَاهِدَهْ

س23- اذكر تعريف الناظم للخبر ، وما الشُّـبْهَة في هذا التعريف ، واذكر تعريفاً آخر للخبر .

ج23- **عَرَّف الناظم الخبر**: بأنه الجزء الْمُتِمُّ للفائدة . وشُـبْهَة هذا التعريف : أنَّ الفاعل داخلٌ فيه ، نحو : قام زيدٌ ، فإنه يصـدُق على زيد أنه الجزء المتمُّ للفائدة .

فعَرَّف الناظم الخبر بما يوجد فيه ، وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصـــاً بالمعرَّف دون غيره .

تعريف آخر للخبر: هو الجزء الْمُنْتَظِم منه مع المبتدأ جملة (أي : تتكون جملة مفيدة من المبتدأ, والخبر) . ولا يدخل الفاعل في هذا التعريف ؛ لأن الفاعل لا يكوِّن مع المبتدأ جملة ، بل مع الفعل .

أقسامُ الخبرِ

وَمُفْـرَدًا يَأْتِى وَيَأْتِى جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى وَكَفَى

س24- اذكر أقسام الخبر ، ممثلاً لكل قسم بمثال .

ج24- الخبر ثلاثة أقسام ، هي :

1- **المفرد** ، نحو : اللهُ غفورٌ .

2- **جملة** ، وهي نوعان :

أ- **جملة اسمية** ، نحو : الطالبُ كتابُه جديدٌ .

ب- **جملة فعلية** ، نحو : الطالبُ يكتبُ درسَه .

3- **شبه جملة** ، وهي نوعان :

أ- جار ومجرور ، نحو : الطالبُ في الفصِل .

ب- ظرف ، نحو : القلمُ فوق المكتب . وسيأتي إن شاء الله بيان القسم الثالث (شبه الجملة ، والخلاف فيه) في أبيات قادمة .

س25- ما معنى قول الناظم " حاوية معنى الذي سيقت له " ؟

ج25- يريد أن الجملة الخبرية تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ إذا لم تكن هي المبتدأ في المعنى ، نحو : زيدٌ قام أبوه . فالجملة الخبرية (قام أبوه) ليست هي معنى زيد ؛ ولذلك احتاجت إلى رابط وهو الضمير (الهاء) في أبوه .

أما إذا كانت الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط ، نحو : نُطْقِي اللهُ حسبي . فجملة (الله حسبي) مبتدأ وخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول (نُطقي) واستغنت عن الرابط ؛ لأن قولك (الله حسبي) هو معنى (نطقي) ، ونحو : قولي لا إله إلا الله . فجملة (لا إله إلا الله) في محل رفع خبر للمبتدأ (قولي) واستغنت عن الرابط ؛ لأن قولك (لا إله إلا الله) هو معنى (قولي) .

س26- اذكر أنواع الرابط .

ج26- الرابط أنواع كثيرة أشهرها :

1- **الضـمير** ، نحو : زيدٌ قام أبوه . وقد يكون الضـمير مُقدَّرًا ، نحو : السَّـمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهم ، والتقدير: منَوان مِنْه .(والمنوان مثنى الْمَنَا ، وهو : معيار يُكَال به أو يُوزَن) .

2- **الإشـارة إلى المبتدأ** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ في قراءة مَنْ رفع (لباسُ) فلباسُ : مبتدأ أول ، وذلك : مبتدأ ثانٍ ، وخير : خبر للمبتدأ الثاني ، وجملة (ذلك خير) خبر للمبتدأ الأول (لباس) واسم الإشارة (ذلك) يعود إلى المبتدأ الأول (لباس) .

3- **تكرار المبتدأ بلفظه بقصـــد التفخيم ، أو التحقير**. والتكرار يكون بإعادة المبتدأ بلفظه ومعناه معًا، كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ وقوله تعالى:﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ فجملتا (ماالحاقة،وماالقارعة) خبر للحاقة، وللقارعة ، وهذا مقام التفخيم .

وقد يكون للتحقير ، كقولك : زيدٌ ما زيدٌ ؛ تقول ذلك تحقيرًا لشأنه .

4- **عموم يشمل المبتدأ** ، نحو : زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ . فالخبر (نعم الرجل) عموم يشمل المبتدأ (زيد) وغيره.

(م) س27- اذكر شروط الجملة التي تقع خبرًا .

ج27- شروطها ثلاثة ، هي :

1- أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وذلك على الوجه الذي بَيَّنَّا في السؤال السابق .

2- ألاَّ تكون الجملة ندائية . فلايجوز أن تقول : محمدٌ يا أعدلَ الناس ، على أنَّ الجملة النَّدائية هي الخبر .

3- ألا تكون جملة الخبر مُصــدّرة بأحد الأحرف الآتية : لكن (مَشَــدَّدة ، أو سَاكِنة)، وبَلْ ، وحَتَّى ؛ لأن كلّ حرف منها يقتضي كلاماً مفيدًا قبله .

وأجمع النحاة على ضـرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشـروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو : ألا تكون جملة الخبر قَسَمِيّة . والصحيح عند الجمهور صِحّة وقوعها خبرًا ، نحو : زيدٌ واللهِ إنْ قَصَــدْتَه لَيُعْطِيَنَّك ، ونحو : المؤمنُ واللهِ لَيَهْزِمَنَّ الشَّهَوَاتِ .

وزاد ابن الأنباري شــرطاً خامسًــا ، وهو : ألا تكون إنشــائية . والصــحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرًا ،نحو: زيدٌ اضْرِبْهُ،ونحو: الصَّديقُ لعلّه قادمٌ.

وذهب ابن السَّــرَّاج إلى أنّ الخبر إذا وقع جملة طلبية فهو على تقدير محذوف . والتقدير عنده : زيدٌ مقولٌ فيه اِضْرِبْه ؛ وذلك تشبيها للخبر بالنعت .

أنواعُ الخبرِ المفردِ

وَالْمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ　　　يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

س28- اذكر أنواع الخبر المفرد ، ممثلاً لكل نوع بمثال .

ج28- الخبر نوعان : جامد ، ومشتق .
فالجامد ، نحو : زيدٌ أخوك ، والمشتق ، نحو: زيدٌ قائمٌ . والمراد بالمشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفة المشبَّهة ، واسم التفضيل ؛ لأنها تعامل معاملة الفعل كما سبق بيانه في س16 .

س29- اذكر خلاف العلماء في مسألة رفع الخبر الجامد ، والمشتق ضميرًا مستترًا فيه .

ج29- **ذكر الناظم أن الخبر الجامد** يكون فارغًا من الضمير (أي : ليس فيه ضميرٌ يَتَحَمَّلُه ويَرْفَعُه) نحو : زيدٌ أخوك .
وذهب الكسائيُّ والرُّمَّاني وجماعة إلى أنه يتحمَّل الضمير ، والتقدير عندهم : زيد أخوك هو . **وهذا هو مذهب الكوفيين ، وأما البصريون** فقد فصَّلوا المسألة فقالوا : الجامد إمّا أن يكون متضمناً معنى المشتق ، أولا . **فإن تضمّن معنى المشتق** ، نحو : زيدٌ أسدٌ (أي : شجاع) فإنه يتحمل الضمير .
أما إذا لم يتضمن معناه كاسم الآلة ، نحو: هذا مفتاح ،لم يكن فيه ضمير مستتر فيه ، **وكاسمي الزمان والمكان** ، نحو: هذا مَرْمَى زيدٍ ، إذا قصدت مكان رَمْيِه ، أو زمانه . فَمَرْمَى : خبر مشتق من الرَّمي ولا يتحمَّل ضميرًا ؛ ذلك لأن اسم الآلة ، واسمي الزمان والمكان لا يعاملان معاملة الفعل فلا يأخذان أحكام الفعل في رفع ما بعده .
أما الخبر المشتق فإنه يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرًا ، نحو : زيدٌ قائم (أي : قائم هو) لأن الخبر (قائم) اسم فاعل (مشتق) يعامل معاملة الفعل ، ونحو : زيدٌ

حَزِين (أي : حزين هو) فإنْ رفع فاعلا ظاهرًا لم يتحمل الضمير ؛ لأن المشتق لا يرفع فاعِلَيْن ، نحو : أعليٌّ حاضِرٌ والدُه ؟ فالخبر المشتق (حاضر)
لم يرفع ضميرًا مستترًا فيه ؛ وذلك لوجود فاعله ، وهو (والده) ملفوظاً به .

حكمُ إِبْرَازِ الضميرِ

واسْتِتَارِهِ في الخبرِ المشتقِ

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلاَ مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ

س30- بيّن حكم إبراز الضمير ، واستتاره في الخبر المشتق ، ثم بيِّن خلاف العلماء في ذلك .

ج30- الخبر المشتق يرفع ضميرًا مستترًا ، أو بارزً ا، أو اسماً ظاهرًا . **فإذا جرى الخبر المشتق على مَنْ هو له** (أي : أنَّ معنى الخبر منسوب ومحكوم به على المبتدأ) ففي هذه الحالة يجب استتار الضمير فيه ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، والتقدير : قائمٌ هو . فإذا أتيت بعد المشتق بالضمير (هو) وأبرزته فقلت : زيدٌ قائمٌ هو ، فقد أجاز فيه سيبويه وجهين ، أحدهما : أن يكون الضمير (هو) تأكيدًا للضمير المستتر في (قائم) والثاني : أن يكون الضمير (هو) فاعلاً بـ (قائم) .
وإن جَرَى الخبر على غير من هو له ، نحو : زيدٌ عمْرٌو ضاربه . ففي هذا المثال لَبْسٌ ، وهو : أتريد الحكم على عمرو بأنه يضرب زيدًا فيكون الخبر جاريا على من

هو له ، أم تريد الحكم على زيد بأنه يضـرب عمرًا فيكون الخبر جاريا على غير من هو له ؟

وهذا الحكم الأخير هو المراد من هذا البيت .فإن جرى الخبر على غير من هو له **فالبصريون** يوجبون إبراز الضمير سواء أُمِن اللَّبْس ، أولم يُؤْمَن . وهذا معنى قوله : " و أبرزنه مطلقاً " **فمثال ما أُمِن فيه اللبس** : زيدٌ هندٌ ضـاربُها هو . فضـاربها : خبر لهند مع أنّ الخبر (ضـارب) صـاحبه زيد . وهذا هو معنى : أنّ الخبر جار على غير من هو له . ويُفهم من هذا المثال دون لَبْسٍ أَنَّ الضـارب هو زيد لا هند .

ومثال ما لم يُؤْمَن فيه اللبس : زيدٌ عمرٌو ضاربُه . في هذا المثال إشكال ، هو : مَن الضارب زيدٌ أو عمرو ؟ ولذلك يجب إبراز الضمير (هو) فتقول : زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو ؛ ليكون إبرازه دليلاً على أنّ الخبر جَارٍ على غير من هو له فيكون الضمير المتصل بالخبر (ضاربه) عائدًا على (عمرو) والضمير البارز (هو) عائد على زيد . ويُفهم من ذلك أنّ الضارب هو زيد لا عمرو. **أما الكوفيون** فقالوا : إِنْ أُمِن اللبس جاز الأمران (الاستتار , والبروز) فيجوز :

زيد هندٌ ضاربها ، ويجوز : زيدٌ هندٌ ضاربها هو .

وإن خِيف اللّبس وجب الإبراز . وقد استحسن الناظم في (الكافية) رأي الكوفيين .

س31– قال الشاعر:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ .

عين الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج31- **الشاهد** : قَوْمِي ذُرَا المجد بانوها .

وجه الاستشهاد : حُذف الضمير البارز (هم) من الخبر المشتق (بانوها) بسبب أَمْنِ اللَّبس . فالخبر (بانوها) يعود على القوم لا على المجد ؛ لأن المجد مبني لا بانٍ . وهذا على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيرون أن هذا البيت شاذّ وأن القياس الذي عليه أكثر العرب هو وجوب إبراز الضمير سواء أُمِن اللبس ، أم لم يُؤمَن ، والتقدير : بانوها هُم .

الإخبارُ بالظرفِ

والجارِّ والمجرورِ

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّْ

س32- مَثِّل للخبر الظرف ، والجار والمجرور ، ثم بيّن مُتَعَلِّق كلٍّ منهما ، ونوعه
.

ج32- **مثال الظرف** ، قوله تعالى : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ وكما في قولك : زيدٌ عندك .

ومثال الجار والمجرور ، قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ وكما في قولك: زيدٌ في الدار .

ومُتعلقهما (العامل) محذوف وجوباً . واخْتُلِفَ في نوعه على النحو الآتي :

1- **أجاز قوم منهم ابن مالك** أن يكون المحذوف اسماً ، نحو : كَائِن . ويجوز أن يكون فِعْلاً ، نحو: اسْتَقَرَّ . فإن قَدَّرْتَ (كائن ، أو مُستقِر) كان من قِبيل الخبر المفرد ، وإنْ قدَّرتَ (استقرّ) كان من قَبِيل الخبر الجملة .

2- **ذهب أبو بكر بن السَّرَّاج** إلى أن كُلاًّ من الظرف ، والجار والمجرور قِسْمٌ قائمٌ بذاته ليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة .

واختلف النحويون في كون المتعلق المحذوف من قبيل المفرد ، أومن قبيل الجملة ، وذلك على النحو الآتي:

أ- ذَهَب الأخفش إلى أن المحذوف اسم فاعل ، والتقدير : زيدٌ كائن عندك ، أو مستقرٌّ عندك ، أو مستقر في الدار ؛ فيكون من قَبِيل الخبر المفرد . وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

ب- نُسب إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه : أنّ المحذوف فِعْل ، والتقدير : زيدٌ استقرَّ ، أو يستقرّ عندك ، أو في الدار ؛ فيكون من قبيل الجملة .

ج- ذهب قوم منهم ابن مالك إلى جواز أن يكون من قبيل المفرد ، والتقدير : زيدٌ مستقرٌ ، أو كائن عندك ، أو في الدار .

وذهبوا إلى جواز أن يكون من قبيل الجملة ، والتقدير : زيدٌ استقرّ عندك ، أو في الدار .

س33- قال الشاعر :

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ فأنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج33- **الشاهد** : كائن . **وجه الاستشهاد** : ذكر الشاعر لفظ (كائن) شذوذًا وهو متعلق الظرف (لدى) الواقع خبرًا ، والأصل عند الجمهور أن الخبر إذا كان ظرفاً،أو جارًّا ومجرورًا حُذف متعلقهما وجوبا إذا كان كونًا عامًا،كما في هذا البيت . وخالفهم في ذلك ابن جِنّي فذهب إلى جواز ذِكْر هذا الكون العام ؛ لأن الذِّكر هو الأصل ، وعلى هذا الرأي يكون ذِكْره في هذا البيت ليس شاذًا .

(م) س34– اذكر شرط صِحَّة الإخبار بالظرف ، والجار والمجرور .

ج34- يُشـــترط لِصـــحَّة الإخبار بالظرف ، والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تامًّا ، أي : يَحْصُـــــل بالإخبار بهما فائدة ويتم بهما المعنى دون لَبْس ، ولا خَفَاء ، ويُفْهَم متعلقهما المحذوف ، نحو : زيد عندك ، ونحو : زيدٌ في الدار (أي : مُستقر ، أو كائن عندك ، أو في الدار) ولا يصحّ الإخبار بالناقص ، نحو : زيدٌ اليوم ، أو : زيدٌ بك ؛ لعدم حصول الفائدة .

(م) س35– المتعلَّق بالظرف ، والجار والمجرور نوعان ، اذكرهما ، وما حكم حذفهما ؟

ج35- المتعلق نوعان :

1- مُتعلَّق عامٌّ ، نحو : زيد عندك ، ونحو : زيد في الدار .

والمتعلق العام حذفه واجب ، والتقدير : كائن ، أو مستقر ، أو نحوهما .

2- مُتعلَّق خَاصٌّ ، وفي حذفه تفصيل :

أ- إذا وُجدت قرينة تدلّ عليه جاز حذفه ، وجاز ذِكرُه ؛كأنْ يقول لك قائل : زيدٌ مسافرٌ اليوم ، وعمرٌو غدًا ؛ فتقول له : بلْ عمرو اليوم ، وزيد غدا . ويجوز أن تقول : بل عمرو مسافرٌ اليوم ، فجازحذف المتعلق الخاص (مسافر) وجاز ذِكره ؛ لوجود القرينة الدالة عليه في قول القائل الأول .

وجَعَلَ ابن هاشم في المعنى قوله تعالى : ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ ﴾ أنّ المتعلق بالخبر الجار والمجرور خَاصٌّ ،والتقدير:الحرُّ يُقْتَلُ بالحُرِّ والعبدُ يُقْتَلُ بالعبدِ. وذهب ابن جِنّي إلى جواز ذِكْر المتعلق العام مستدلاً بقوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ ورُدّ عليه بأنه استقرار خاصٌّ بمعنى الثَّبات وعدم التَّحَرُّك ، لاعَامٌّ بمعنى مُجَرَّد الحصول فيكون حينئذ حذفه واجباً .

ب- إذا لم تُوجد قرينة تدلّ عليه وَجَبَ ذِكْرُه ، نحو : زيدٌ مسافرٌ اليوم .

س36- ما حكم حذف مُتعلق الظرف ، والجار والمجرور إذا وقعا صفة ، أو حَالاً ، أو صِلة ؟

ج36- يجب حذف متعلق الظرف ، والجار والمجرور إذا وقعا صفة ، نحو : مررت برجلٍ عندك ، أو في الدار . ويجب حذفه أيضًا إذا وقعا حالاً ، نحو : مررت بزيدٍ عندك ، أو في الدار . وكذلك يجب حذفه إذا وقعا صِلَة ، نحو : جاء الذي عندك ، أو في الدار .

لكن يجب في الصلة أن يكون المتعلق المحذوف فِعْلاً ، والتقدير : جاء الذي استقر عندك ، أو في الدار . وأمّا في الصفة, والحال فلا يجب ذلك فمتعلقهما كمتعلق الخبر ،كما بَيَّنّا ذلك في س 32 .

الإخبارُ بظرفِ الزَّمَانِ , والمكَانِ

عن المبتدأ الجُثَّةِ , والمبتدأ المعنى

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

س37- اذكر أنواع المبتدأ .

ج37- المبتدأ نوعان :

1- **اسم صريح** ، نحو : الشَّمسُ بازغةٌ ، والهلالُ طالعٌ ، والعِلْمُ نورٌ ، والنَّومُ مفيدٌ .

2- **مصدر مُؤَوَّل** ، كما في قوله تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (أي : صِيامُكم) وكما في قولك : أن تجْتَنِبَ المعاصي أنفعُ لك (أي : اجتنابُك) .

س38- اذكر أنواع الاسم الصريح الذي يقع مبتدأ .

ج38- الاسم الصريح الذي يقع مبتدأ نوعان :

1- **اســم جُثَّة** : (أي : الجِسْــم الْمَحْسُــوس بالبَصَــر ، أو بغيره مِن الحَوَاس) كالشَّمس ، والقمر ، والهلال ، والشجرة ، والقلم .

2- **اسم معنى** : (أي : الذي لا يكون جسْماً ، وإنّما يكون شيئاً مفهوماً بالعقل) كالعلم ، والنوم ، والأدب ، والشَّرف .

س39- هل يقع ظرفا الزمان والمكان خبرًا عن المبتدأ الجثّة ، واسـم المعنى ؟ وما موضع الخلاف في هذه المسألة ؟ وضِّح ذلك .

ج39- ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة ، نحو : زيد عندك ، ويقع خبراً عن المعنى ، نحو : القتال عندك . وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً ، أو مجروراً بفي ، نحو : القتال يومَ الجمعة ، أو في يومِ الجمعة , ولا يقع خبراً عن الجثّة. وهذا هو موضع الخلاف في هذه المسألة ، **فذهب قومٌ منهم ابن مالك** : أنّ ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الجثة إلا إذا أفاد ، نحو : الليلةَ الهلالُ ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ ، ونحو : نحنُ في يومٍ طيّبٍ ، ونحن في شهرٍ كذا .

أما إذا لم يُفِد فيمتنع الإخبار به عن الجثة ، نحو : زيدٌ يوم الجمعة .

ومذهب جمهور البصريين منع وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الجثّة ،وما ورد من ذلك،كالأمثلة السابقة فإنها تُؤَوَّل ،والتقدير في المثال الأول: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، وتقدير المثال الثاني : وجودُ الرُّطَبِ شهري ربيع ، وهكذا في بقية الأمثلة .

(م) س40- متى تحصل الفائدة من الإخبار بظرف الزمان عن اسم الجُثَّة ؟

ج40- تحصل الفائدة بأحد الأمور الثلاثة الآتية :

1- أن يتخصص ظرف الزمان بوصف ، أو إضافة ، ويكون مع ذلك مجرورًا بفي ، نحو : نحنُ في يومٍ حَارٍّ ، ونحو : نحن في زمنِ خيرٍ وبركةٍ .

ولا يجوز النصب في هذا الموضع ولو جعلت نصبه على تقدير (في) .

2- أن يكون الكلام على تقدير مضـــاف هو اســـم معنى ، نحو : الليلةَ الهلالُ ، وكما في قول امرئ القَيْس : اليومَ خَمْرٌ وغدًا أَمْرٌ ، فإن التقدير في المثالين : الليلةَ طلوعُ الهلالِ ، واليومَ شــــربُ خمرٍ . وفي هذه الحالة يكون الظرف منصــــوباً على الظرفية .

3- أن يكون اسم الجثّة مِمَّا يُشبه اسم المعنى في حصوله وقتا بعد وقت ، نحو : الرّطبُ شَهْرَي رَبيعٍ ، ونحو : الوَرْدُ صيفًا . فالرّطبُ ، والورد (اسما جثّة) يحصلان وقتاً بعد وقت ، كما أنّ طلوع الهلال ، وشــرب الخمر (اسما معنى) يحصـــلان وقتاً بعد وقت ، وهذا هو الشبه بينهما . وفي هذه الحالة يجوز نصب الظرف كما تقدم ، ويجوز جره بـ (في) ، نحو : الرّطب في شهري ربيع ، والورد في الصَّيفِ .

الابتداءُ بالنكرةِ

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَناَ

وَرَغْبَةٌ فِى الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

س41- ما الأصل في المبتدأ التعريف،أوالتنكير؟ وما شرط الابتداء بالنكرة ؟

ج41- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة .ويجوز أن يكون نكرة بشرط الإفادة.

س42- اذكر المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة .

ج42- ذكرنا في السؤال السابق أن النكرة تكون مبتدأ إذا أفادت . وتحصل الفائدة في مواضع كثيرة منها :

1- **أن يتقدم الخبر على النكرة وهو ظرف ، أو جار ومجرور** ، نحو عند زيدٍ نَمِرةٌ ، ونحو : في الدار رجلٌ . ولا يجوز ، نحو : قائمٌ رجلٌ ؛ لأن المتقدم ليس ظرفاً ، ولا جارّاً ومجرورًا .

2- **أن يتقدم الاستفهام عليها** ، نحو : هَلْ فَتًى فيكم ؟وكما في قول الشاعر :

وهَلْ دَاءٌ أَمَرُّ من التَّنَائِي وَهَلْ بُرْءٌ أَتَمُّ مِنَ التَّلاَقِي

3- **أن يتقدّم النَّفيُ عليها** ، نحو : ما خِلٌّ لنا ، ونحو : ما عَمَلٌ بِضَائِعٍ .

4- **أن تُخصَّص النكرة بِوَصْف** ، نحو : رجلٌ مِنَ الكِرَامِ عندنا . فرجل : مبتدأ موصوف ، ومِن الكرام : صفة ، ونحو : نومٌ مُبَكِّرٌ خيرٌ مِنْ سَهَرٍ .

5- **أن تخصّص بإضافة** ، نحو : عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ . فعمل : مبتدأ مضاف ، وبرٍّ : مضاف إليه ، ونحو : صَلاةُ ليلٍ أَنْفَعُ مِن نَومٍ .

6- **أن تكون عاملة** ، نحو : رغبةٌ في الخير خيرٌ . فالجار والمجرور (في الخير) في محل نصب مفعول به عامله المصدر (رغبةٌ) ونحو : ضَرْبٌ الزيدانِ حَسَنٌ . فالزيدان : فاعل عامله المصدر ضَرْبٌ .

7- **أن تكون شرطًا** ، نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه .

8- **أن تكون جواباً** ، نحو أن يُقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : رجلٌ ، والتقدير : رجلٌ عندي .

9

- **أن تكون عامّة** ، نحو : كُلٌ يموتُ ، ونحو : كُلٌّ مُحَاسَبٌ على عمله .

10- **أن يُقصد بها التَّنوِيع، والتَّقْسِيم** ، نحو : عَرَفْتُ فصلَ الخريف مُتَقَلِّبًا فيومٌ باردٌ ، ويومٌ حارٌّ ، ويومٌ مُعْتَدِلٌ ، وكما في قول الشاعر :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أَجُرُّ

11- **أن تكون للدعاء** ،كما في قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ ونحو : شِفَاءٌ للمريض .

12- **أن يكون فيها معنى التَّعجُب** ، نحو : ما أحسنَ زيدًا **!** فـــ (ما) مبتدأ نكرة تامّة .

13- **أن تكون خَلَفًا من موصوف** ، بمعنى أن تكون صفة لموصوف محذوف ، نحو : مُؤْمِنٌ خيرٌ من كافر ، والتقدير : عَبْدٌ مؤمن .

14- **أن تكون مُصَغّرة** ، نحو رُجَيْلٌ عندنا ؛ لأن التصغير يُفيد معنى الوصف . والتقدير : رجلٌ صغيرٌ عندنا .

15- **أن تكون في معنى المحصور** ، نحو : شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ ، ونحو : شيءٌ جاء بك ، والتقدير :ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ ، وما جاء بك إلا شيء . وجعل بعضهم مثل هذين المثالين من نوع النكرة الموصوفة ، والتقدير : شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ،

وشـــيءٌ عظيمٌ جاء بك ؛ ذلك لأن الوصـــف أعمّ من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا ، وهو هنا مقدّر .

16- **أن يقع قبلها واو الحال** ، نحو : قطعت الصحراء ودليلٌ يُرْشِدُني ، وكما في قول الشاعر :

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قد أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاك أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

في هذا البيت ابْتُدِئَ بالنكرة (نجمٌ) لوقوعها في أول جملة الحال ، وقد سُـــبقت بواو الحال .

(م) وقد تقع النكرة في أول جملة الحال ، ولا تُســـبق بواو الحال ،كما في قول الشاعر: **الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً   وَكلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مدْيةٌ بِيَدِي** (م)

17- **أن تكون معطوفة على معرفة** ، نحو : زيدٌ ورجلٌ قائمان

18- **أن تكون معطوفة على وصف** ، نحو : تَمِيمِيٌّ ورجلٌ في الدار .

19- **أنْ يُعْطف عليها موصـــوف** ، نحو : رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدار . فرجل : مبتدأ نكرة ، وامرأة : موصوف معطوف على رجل , وطويلة : صِفة .

20- **أن تكون مُبْهَمَة قَصْدًا** ، كما في قول الشاعر :

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ   بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

ابْتُدِئ بالنكرة (مُرَسّعَة) لكونها مُبْهمة (ومعنى مرسَّعة : التَّمِيمَة) فالشاعر لا يَقْصِدُ تَميمة دون أُخْرى ، ونحو : زائرٌ عندنا ، إذا قَصَد المتكلّم الإبهام لِغَرَضٍ ما .

21- **أن تقع بعد لولا** ، كما في قول الشاعر :

لَوْلاَ اِصْطِبَارٌ لأَوْدى كُلُّ ذِي مِقةٍ   لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

ابتدئ بالنكرة (اصطبار) لكونها واقعة بعد لولا , ونحو : لولا إيمانٌ وصبرٌ ما نال مُسْلِمٌ مُبْتَغَاه .

22- **أن تقع بعد فاء الجزاء الداخلة على جواب الشـــرط** ، نحو : إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط ، ونحو : إنْ تَيَسَّرَ بعضٌ فَبَعْضٌ لا يَتَيَسَّرُ .

23- **أن تَدْخُلَ لام الابتداء عليها** ، نحو : لَرَجُلٌ قائمٌ ، ونحو : لَعِلْمٌ نافعٌ .

24- **أن تقع بعد (كم) الخبرية** ، كما في قول الشاعر :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٌ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

ابتدئ بالنكرة (عَمَّةٌ) على رواية رفع (عمةٌ) لكونها واقعة بعد كم الخبريّة التي هي في محل نصب على الظرفية .

ويجوز أن يكون المسـوّغ في هذا البيت كون النكرة موصـوفة بمتعلق الجار والمجرور (لك) وبفَدْعَاء المحذوف الذي يدلّ عليه وَصْف (خالة) به كما في الشطر الثاني ، وعلى هذا تكون كم : في محل رفع مبتدأ ، وعمَّةً (بالنصب) تمييز لها .

(م) س43- ما شـرط ابن الحاجب لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاسـتفهام ؟ وهل شرطه صحيح ؟

ج43- اشترط ابن الحاجب لجواز الابتداءِ بالنكرة بعد الاستفهام شرطين :

الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة .

الثاني : أن يكون بعد الاستفهام (أم) نحو : أرجلٌ عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ؛ لورود الأمثلة على الاستفهام بغير الهمزة ، نحو :
هَلْ فتًى فيكم ؟.

(م) س44– لماذا كان تقدّم الاستفهام على النكرة مُسَوِّغًا للابتداء بها ؟

ج44– الاستفهام إمَّا إنكاري ، وإمَّا حقيقي ، فإذا كان الاستفهام إنكارياً ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ﴾ فهو بمعنى حرف النَّفي ، وتقدُّم حرف النفي على النكرة يجعلها عامَّة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوِّغ للابتداء بها . أما إذا كان الاستفهام حقيقياً ، نحو : هل فتًى فيكم ؟ فالمقصود السؤال عن فرد غير معيَّن يُطلب بالسؤال تعيينه وهذا الفرد غير المعَيَّن شائع في جميع الأفراد فكأنَّ السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلِّهم فأشبه بذلك العموم .

(م) س45– ما شرط الوصف الذي يُسَوِّغُ الابتداء بالنكرة ؟ واذكر أنواع الوصف .

ج45– يشترط في الوصف الذي يُسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مُخَصّصًا للنكرة ، نحو : رجلٌ من الكرام عندنا . فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة ، نحو : رجلٌ من الناس عندنا ،لم يصحّ الابتداء بالنكرة ؛ ذلك لأن لفظ (الناس) يشمل جميع الرجال وليس مخصصًا لفئة معينة من الرجال .
وأما قولك (من الكرام) فهي فِئة مُعَيَّنة وليس كلُّ الرجالِ كِرَاما .
والوصف ثلاثة أنواع ، هي :

1- **الوصف اللفظي** ، نحو : رجلٌ من الكرام عندنا .

2- **الوصـــف التقديري** ، وهو الذي يكون محذوفاً من الكلام لكنّ ذِكْرَه مُقدّر، كما في قوله تعالى : ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾ فإنّ التقدير : وطائفةٌ من غيركم .

3- **الوصـــف المعنوي** ، وهو الذي لا يكون مذكورًا في الكلام ، ولا يكون ذِكرُه مُقَدَّرًا ، وتدل عليه صيغة النكرة . وهذا النوع له موضعان :

الأول : أن تكون النكرة على صـيغة التصـغير ، نحو : رُجَيْلٌ عندنا ، فإن المعنى : رجلٌ صـغيرٌ عندنا . فالذي دلّ على الوصــف (صـغير) صـيغة النكرة (رُجيل).

والثاني : أن تكون النكرة دالّة على التَّعجُّب ، نحو : ما أحسن زيدًا ! فالذي سوّغ الابتداء بالنكرة ، هو (ما) والمعنى : شـيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيدًا ؛ لذلك كلّه أدخل بعض العلماء بعض المواضع ، كالموضع الثاني عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر أدخلوها تحت الموضع الرابع ، وهو: أن تكون النكرة موصوفة .

(م) س46- لماذا وجب في المبتدأ أن يكون معرفة ؟ .

ج46- المبتدأ محكوم عليه والخبر حُكْم ، فإذا كان المبتدأ نكرة فقد حَكَمْت على مجهول والْحُكْم على المجهول لا يُفيد ؛ من أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة ، أو نكرة مخصوصة .

(م) س47- ما المسوَّغ للابتداء بالنكرة بعد لولا ؟

ج47- لولا حرف يدلّ على امتناع الجواب لوجود الشــرط فهي تســتدعي جواباً يكون مُعَلَّقاً على جملة الشرط التي يقع فيها المبتدأ نكرة فيكون ذلك سبباً في تقليل شــيوع المبتدأ النكرة ، نحو : لولا اجتهادٌ لرســبَ كلُّ الطلاب . فاجتهاد : نكرة عامّة قلَّ شيوعها بسبب الجواب (لرسب كل الطلاب) فأصبح

امتناع الرسوب مرتبطاً ومُتعلقاً بالاجتهاد ؛ وهذا هو السبب في تقليل شيوع النكرة .

تأخيرُ الخبرِ , وتقديمِه

وَالأَصْلُ فى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

س48- ما الأصل تقديم المبتدأ ، أوالخبر ؟ ولماذا ؟

ج48- الأصــل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ؛ ذلك لأنّ الخبر وَصْــفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحقَّ التأخير كالوصْف .

س49- ما شرط جواز تقديم الخبر ؟

ج49- يجوز تقديم الخبر إذا لم يَحْصل بتقديمه لَبْسٌ ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، ونحو : قائمٌ أبوه زيد ، وأبوه مُنطلق زيدٌ ، وفي الدار زيدٌ ، وعندك عمرو .

س50– ما مذهب البصريين ، والكوفيين في مسألة تقديم الخبر ؟

ج50– **مذهب البصريين** : جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذالم يحصل لَبْسٌ .
ومذهب الكوفيين : عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مفرداً ،أو جملة.
هذا ما ذكره ابن الأنباري في (الإنصاف) عن علماء الكوفة . فمنع الكوفيون

التقديم في نحو : زيدٌ قام أبوه منطلق .
والحقّ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :
" وجَوَّزوا التقديم إذ لاضَرَرَا " فتقول : قائمٌ زيد . ومنه قولهم : مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك . فمشنوء : خبر مقدم ، ومَنْ : مبتدأ مؤخر .
ونقل ابن الشَّجَرِي الإجماع من البصريين ، والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح . وذكر ابن عقيل أنّ بعضهم نقل الإجماع من البصريين ، والكوفيين على جواز تقديم الخبر في نحو : في داره زيدٌ .

س51– قال الشاعر :

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ وبَاتَ مُنْتَشِباً في بُرْثُنِ الأَسَدِ

وقال الآخر :

إِلى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج51- **الشاهد في البيت الأول** : قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّه مَنْ كنت واحِده . **وجه الاستشهاد** : قدّم الشاعر الخبر ، وهو جملة (قد ثكلت أمُّه) على المبتدأ الاسم الموصول (مَنْ) مع أن في جملة الخبر ضمير ، وهو(الهاء) في أمّه يعود إلى المبتدأ المتأخِّر ، وسهّل ذلك أن المبتدأ وإن وقع متأخراً فهو بمنزلة المتقدم في اللفظ ؛ لأن رتبته التقدم على الخبر .

الشاهد في البيت الثاني : ما أمُّه مِنْ مُحَاربٍ أبوه .

وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر الخبر ، وهو جملة (ما أمُّه من محاربٍ) على المبتدأ (أبوه) . وهذان شاهدان على جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ .

مواضعُ تأخيرِ الخبرِ وجوباً

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ   عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا ما الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا   أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِدَا   أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِكَمَنْ لى مُنْجِدَا

س52- اذكر أحكام الخبر باعتبار تقديمه على المبتدأ ، وتأخيره عنه .

ج52- للخبر بهذا الاعتبار ثلاثة أحكام ، هي :

1- جواز تقديم الخبر ، وتأخيره . (وقد سبق ذِكرُه) .

2- وجوب تأخيره .		3- وجوب تقديمه .

س53- اذكر المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر .

ج53- **يجب تأخير الخبر** في مواضع كثيرة منها :

1- أن يكون كلٌّ من المبتدأ , والخبر معرفةً ، أو نكرةً يَصْـلُحُ كلٌّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ولا مُبَيِّن للمبتدأ من الخبر ، نحو : زيدٌ أخوك ، ونحو :

أكبر منك سِـنًّا أكثر منك تجربةً . ففي هذين المثالين لا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنك لو قدمته فقلت: أخوك زيدٌ ، أو : أكثر منك تجربة أكبر منك سِنًّا ، لكان المقدم مبتدأ ؛ لأنهما متســـاويين في التعريف، والتنكير ولا دليل يدّل على أنّ المتقدِّم هو الخبر . وهذا هو المراد من قــول الناظم: " عَادِميْ بيَان " فإذا وُجد دليل يدل على أنّ المتقدَّم خبر جاز تقديمه ، نحو : أبو يوسف أبو حَنيفةَ .

في هذا المثال يجوز تقديم الخبر أبو حنيفة ؛ لأنه معلوم أنّ المراد تشـبيه أبي يوسـف بأبي حنيفة لا العكس . ومنه قول الشاعر :

**بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا		بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ .**

فقد قدّم الشــاعر الخبر (بَنُونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) مع تســاوي المبتدأ ، والخبر في التعريف ؛ وذلك لوجود دليل يدل على الخبر ، هو : أنَّ المراد هنا تشـبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم لا العكس .

2- أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، نحو :

زيدٌ قام . فالفعل (قام) وفاعله الضمير المستتر خبر عن زيد . ولا يجوز في هذه الحالة تقديم الخبر ؛ فلا يُقال : قام زيدٌ ؛ لأنّ (زيد) في هذه الحالة يكون فاعلاً لا مبتدأ مؤخرًا . ويجوز التقديم عند بعض العلماء إذا كان الفاعل ظاهرًا ، نحو: قام أبوه زيدٌ . ويجوز كذلك عند بعضهم تقدّم الخبر في نحو: الزيدان قاما . وقد سبق ذِكر الخلاف في هاتين المسألتين وبناء على هذا الخلاف أنكر ابن عقيل على ابن مالك قوله بوجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وفُهِم ذلك من قوله : "كذا إذا ما الفعل كان الخبرا " .

3- أن يكون الخبر محصورًا بإنما ، أو إلا ، نحو : إنَّما زيدٌ قائمٌ ، ونحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وهذا هو المقصود من قول الناظم : " أو قُصِد استعماله مُنْحَصِرًا " فلا يجوز في هذين المثالين تقديم (قائم) على (زيد) لأن الخبر قائم محصور في المبتدأ .

4- أن يكون خبرًا لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء ، نحو: لزيدٌ قائمٌ . فلا يجوز : قائمٌ لزيدٌ ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام .

5- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية، نحو : مَنْ لي مُنجِدا ؟ فَمنْ : اسم استفهام مبتدأ . ولا يجوز تقديم الخبر (لي منجدا) عليه ، ونحو : أيُّ رجلٍ تُصَاحِبْه أصاحبْه ، ونحو : كم مجاهدين ماتوا في سبيل الله . ففي هذه الأمثلة جميعًا لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأن له الصدارة .

س54- قال الشاعر :

فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى   عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

وقال الآخر :

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج54- **الشاهد في البيت الأول** : إلا بك النّصر ، وإلا عليك المعوَّل .
وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذًا .
وأصل الكلام : هل يرتجي النصرُ إلا بك ؟ وهل المعوَّلُ إلا عليك ؟
الشاهد في البيت الثاني : خالي لأَنتَ .
وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر الخبر شذوذًا على المبتدأ المتصل بلام الابتداء ، والأصل : لأنتَ خالي . ويجوز أنه أراد (لخالي أنت) فأخّر اللام إلى الخبر ضرورة . ويجوز أن يكون أصل الكلام (خالي لهو أنت) فخالي : مبتدأ أول ، وهو : مبتدأ ثانٍ ، وأنت : خبر للمبتدأ الثاني فَحَذَف الضمير (هو) فاتصلت اللام بخبره .

(م) س55– اذكر أقوال النحاة في إعراب المبتدأ ، والخبر المعرفتين .

ج55- إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال ، هي :
1- أن يكون المتقدّم مبتدأ ، والمتأخّر خبرًا سواءً أكانا متساويين في درجة التعريف ، أم كانا متفاوتين .

2- جواز جَعْل كلٍّ واحد منهما مبتدأ ؛ لِصحَّة الابتداء بكل واحد منهما .

3- إذا كان أحدهما جامداً ، والآخر مشتقًا ، نحو : الرجلُ القائمُ . فالمشتق (القائم) هو الخبر سواء تقدّم ، أوتأخّر , وإذا كانا جامدين ، أو مشتقين فالمتقدم هو الخبر .

4- أنّ المبتدأ هو الأعرفُ عند المخاطَب سواء تقدّم ، أوتأخر ، فإن تساوياً عنده فالمتقدم هو المبتدأ .

*** س56- هل تتفاوت درجة التعريف في المعارف ؟ وهل تتفاوت درجة التنكير في النكرات ؟ وضح ذلك .**

ج56- المعارف تتفاوت وتختلف في درجة التعريف وقوّته فالضمير أقوى وأعرف من العَلَم ، والعلم أقوى وأعرف من اسم الإشارة ، بل إن النوع الواحد يتفاوت في درجة تعريفه ، وقوّته ، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب .

وكذلك النكرة تتفاوت في درجة التنكير وقوّته ، فالنكرة المحضة أقوى في التنكير من المختَصَّة ؛ لأن الاختصاص يُضعِّف التنكير ، ويقرّب النكرة من المعرفة ؛ ولذا جاز الابتداء بالنكرة المختصة .

مواضعُ تقديمِ الخبرِ وجوباً

وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ وَلِى وَطَرْ   مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا   كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا
وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا   كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

س57– ما المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ؟

ج57– **يقدّم الخبر وجوبا** في المواضع الآتية :

1– أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدُّم الخبر ، والخبر ظَرفٌ ، أو جارٌ ومجرور ، نحو : عندي دِرْهمٌ ، ونحو : لي وَطَرٌ . وأجمع النحاة ، والعرب على منع تأخير الخبر في مثل هذين المثالين ، فلا يصحّ : درهَمٌ عندي ، ولا: وطَرٌ لي . فإن

كان للنكرة مسوِّغ جاز تقديم الخبر وتأخيره ، نحو : رجلٌ ظريفٌ عندي ، ويجوز : عندي رجلٌ ظريف ؛ لأن النكرة موصوفة .

2- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو: في الدار صاحبُها ، فلا يجوز تأخير الخبر في مِثْل هذا المثال ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورُتْبة ، فلو قلنا : صاحبها في الدار ، لعاد الضمير (الهاء) في المبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز . ومثله قولهم: على التَّمرةِ مِثْلُها زُبْدًا . فالضمير(الهاء) في مثلها يعود على جزء من الخبر لا على الخبر كُله ، وهذا هو

محل اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في قوله: "كذا إذا عاد عليه مضمر " يقول ابن عقيل : فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة ؛ لأن مفهومها أن الضمير يعود على الخبر كلِّه لا على جزء منه .

3- أن يكون الخبر له صَدْر الكلام ، نحو : أينَ مَنْ عَلِمْتُهُ نصيرًا ؟ فأين : خبر مقدّم ، ومَنْ الموصولة : مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تأخير الخبر ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

4- أن يكون المبتدأ محصورًا ، نحو : مالنا إلا إتِّبَاعُ أَحْمَدَ . تقدَّم الخبر (لنا) وجوباً ؛ لأن المبتدأ (اتباع) محصور بإلا . ومنه قولك : إنما في الدار زيدٌ .

س58- وضح المراد من قولهم : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر .

ج58- في قولنا : في الدار صاحبها ، الخبر هو : الجار مع مجروره ، والضمير في المبتدأ (صاحبها) عائد على المجرور وحده (الدار) فهو بذلك عائد على بعض الخبر لا على الخبر كله .

س59- قال الشاعر :

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج59- **الشاهد** : ملءُ عين حبيبُها .

وجه الاستشهاد : قدَّم الشاعر الخبر

(ملءُ عينٍ) على المبتدأ (حبيبُها) ؛ لأن المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على المضاف إليه (عين) المتصل بالخبر ، ولو تقدم المبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورُتبة .

س60- وضِّح ما ذكره ابن عقيل في الفرق بين المثالين الآتيين :

1- ضَرَبَ غَلاَمُهُ زيدًا 2- صَاحِبُهَا في الدَّار .

ج60- ذكر ابن عقيل أن العلماء اختلفوا في جواز (ضـــربَ غلامُهُ زيدًا) مع أن الضـــمير في (غلامه) عـائد على (زيد) وهو متأخر لفظاً ورتبه ، ولم يختلف العلماء في عدم جواز (صاحبها في الدار) **والسبب في جواز الأول** : أنَّ ما عاد عليه الضـمير ، وهو (زيدًا) وما اتصـل به الضـمير ، وهو(غلامه) اشـتركا في العامل (ضرب) .

أما المثال الثاني :فإنَّ العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف؛ لأن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، والعامل فيما عاد عليه الضـمير هو حرف الجر (في) .

حذفُ المبتدأِ , والخبرِ جوازاً

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا — تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ — فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

س61- متى يجوز حذف المبتدأ ؟ ومتى يجوز حذف الخبر ؟

ج61- يجوز حذف كلٍّ من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليهما دليل .

فمثال حذف المبتدأ جوازًا أنْ يُقال: كيف زيدٌ ؟ فتقول: صـــحيحٌ (أي: زيدٌ صَحيحٌ) ومثله قوله تعالى : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَاۗ ﴾

(أي : من عمل صالحا فَعَمَلُه لنفسِه ، ومن أساء فإسَاءَتُه عليها) .

ومثال حذف الخبر جوازًا أنْ يُقال : مَنْ عندكما ؟ فتقول : زيدٌ (أي : زيدٌ عندنا) ومن حَذْفِ الخبر قولك : خرجتُ فإذا السَّـبُعُ (أي: فإذا السَّـبُعُ موجودٌ) وذلك على رأي مَنْ يَرَى أنَّ إذا الفجائية حرف وليست ظرفاً زمانياً،ولامكانياً.

س62– قال الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج62– **الشاهد** : نحن بما عندنا .

وجه الاستشـهاد : حُذف الخبر ؛ لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه ، والتقدير : نحن بما عندنا راضون ، والمبتدأ الثاني (أنت) وخبره (راضٍ) .

س63– هل يجوز حذف المبتدأ ، والخبر مَعًا ؟ مَثّل لِما تقول .

ج63– نعم . يجوز حذفهما معًا إذا دلّ عليهما دليل ،كقوله تعالى :
﴿ وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾ (أي : واللائي لم يحضْـــنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشـــهرٍ) فحُذِف المبتدأ والخبر، وهو (فعدتهنّ ثلاثة أشهر) وذلك لدلالة ما قبله عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر المحذوفين في محل رفع خبر (اللائي) ويجوز في الآية أن يكون المحذوف مفرداً لاجملة، والتقدير: واللائي لم يحضْنَ كذلك ، ويجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿

﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ معطوف على قوله: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ ولجواز الأوجه الثلاثة في الآية كان الأَوْلَى بالتمثيل لحذف المبتدأ والخبر، بنحو قولك : نَعَمْ ، لمنْ قال لك : أزيدٌ قائمٌ " ؟ إذ التقدير : نعم . زيدٌ قائِمٌ

حذفُ الخبرِ وجوباً

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِى نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صنَعْ

وَقَبْلَ حَالٍ لايَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِى خَبرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ

س64- ما المواضع التي يجب فيها حذف الخبر ؟

ج64- **يجب حذف الخبر وجوباً** في أربعة مواضع ، هي :

1- أن يكون خبرًا لمبتدأ واقع بعد لولا ، نحو : لولا زيدٌ لأتَيْتُكَ ، والتقدير : لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتك . وللعلماء في وجوب حذفِ خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ثلاثة أقوال ، هي :

أ- أنَّ حذفه واجبٌ غالباً - وحمل ابن عقيل قول الناظم (غالباً) على هذا القول الأول - .

وقالوا (غالباً) احترازًا عمّا ورد ذكرُه شذوذًا ، كما في قول الشاعر :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ .

فقد ذكر الشـــاعر الخبر (قبله) مع أن المبتدأ واقع بعد لولا التي يجب فيها حذف الخبر .

ب- أنّ حذفه واجبٌ دائماً . وما ورد ذِكْرُهُ فهو مؤول ، فالشاهد السابق يمكن توجيهه على الآتي: أنّ (قبلَه) ظرف متعلق بمحذوف حال والخبر محذوف، وعلى ذلك فلا شاهد في هذا البيت على ذِكْر الخبر . فإن لم يمكن تأويل الشاهد فهو شَاذٌّ . هذا إن كان الشاهد صادرًا عَمّن يُسْتَشْهَدُ بكلامه، فإن كان صادرًا عمن لا يستشهد بكلامه فهو لَحْن . وهذا هو قول جمهور النحاة .

ج- أنّ الخبر إما أن يكون كونًا عامًّا مُطْلَقًا،وإما أن يكون كونًا خاصًّـــا مُقيَّدًا . فإن كان كونًا مُطلقاً وجب حذفه , نحو : لولا زيدٌ لكانتِ الحربُ (أي : لولا زيدٌ موجود) فموجود : خبر ، وهو عام مطلق . وإنْ كان كونا مقيدًا فإما أنْ يدل عليه دليل أولا ، **فإن دل عليه دليلٌ** جاز إثباته ، وحذفه ، نحو أن يُقال: هل زيدٌ مُحْسنٌ إليك ؟ فتقول: لولا زيدٌ لهلكت (أي : لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ لهلكت) فمحسن

: خبر خاص مقيّد دلّ عليه السؤال ،فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت ذكرتَه . ومنه قول الشاعر :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضَبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

ذكر الشاعر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا , وهو جملة (يمسكه) لأنه خبر خاص دلّ عليه الدليل وهو مفهوم من المعنى .

أما إن لم يدل عليه دليل فيجب ذكره ، نحو: لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ ما أتيتُ . وهذا القول الثالث هو الصحيح ، وعليه يُحمل كلام الناظم ؛ لأنه صَرَّح به في غير هذا الكتاب .

2- أن يكون المبتدأ نَصًّا في اليمين، أي (القَسَم)، نحو : لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ ، والتقدير : لعمرُك قَسَمي. فعمرُك : مبتدأ ، وقسمي : الخبر المحذوف ، ولا يجوز ذِكره . وأما قولهم : يمينُ الله لأفعلنَّ ، ففي مثل هذا المثال لا يتعيَّن أن يكون المحذوف خبرًا ؛ لجواز كون المحذوف مبتدأ ، ويمين الله: خبره ، والتقدير : قسمي يمين الله .

وأما في قولك : لعمرك لأفعلنّ ، فإنَّ المحذوف يتعين أن يكون خبرًا ؛ وذلك لأن لام الابتداء دخلت على المبتدأ (لعمرُك) وحقّ لام الابتداء الدخول على المبتدأ .

أمّا إذا لم يكن المبتدأ نصًّا في القَسَم جاز حذف الخبر ، وإثباته ، نحو : عَهْدُ الله لأفعلنّ ، والتقدير : عهدُ اللهِ عَلَيَّ . فعهد : مبتدأ ، وعليَّ : الخبر المحذوف ، ويجوز إثباته ؛ لأن كلمة (عهد) ليست نَصًّا في القَسَم .

3- أن تقع بعد المبتدأ (واو) العطف التي هي نَصٌّ في المعِيَّة ، نحو : كُلُّ صانعٍ وما صَنَعَ . فكلّ : مبتدأ ، وما صنع : معطوف على كل ، والخبر محذوف ، تقديره : مُقْتَرِنَان ، أو مُتَلاَزِمَانِ .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر في مثل هذا الموضع ؛ لأنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر . فكل صانع وما صنع ، معناه : كل صانع مع ما صنع ، وهذا كلام تام مفيد . وهذا الرأي اختاره ابن عصفور. فإذا لم تكن الواو نصًّا في المعية لم يجب حذفه ، نحو : زيدٌ وعمُرو قائمان . فالواو هنا ليست للمعيّة ؛ لأن قيام زيد مع عمرو لايكون مقترناً وملازماً في كل الأوقات ، أو أكثرها ، بل الواو هنا للعطف تفيد الاشتراك .

4- أن يكون المبتدأ مصدرًا ، وبعده حال سَدّتْ مسدّ الخبر ، ولا تصلح أن تكون خبرًا ، نحو : ضَرْبِي العبدَ مُسيئًا . فضربي : مبتدأ وهو مصدر ، والعبدَ : مفعول به عامله المصدر ، ومُسيئًا : حال سدّت مسدّ الخبر ، والخبر محذوف

وجوباً ، والتقدير : ضربي العبدَ إذا كان مُسيئًا . هذا إذا أردت الاستقبال، فإن أردتَ الماضي، فالتقدير: ضربي العبدَ إذ كان مسيئًا. فظرف الزمان (إذا كان ، أو إذ كان) ظرف نائب عن الخبر ، ومسيئًا : حال من الضمير المستتر في كان العائد إلى العبد .

والحال في قولك : ضربي العبد مسيئًا ، لا تصلح أن تكون خبرًا ؛ إذ لايُقال : ضربي مُسِيءٌ ؛ لأن الضرب لا يوصفُ بأنه مُسِيء . أما إذا صلحت الحال أن تكون خبرًا فحينئذ لا يكون حذف الخبر واجبًا ، نحو ما حكى الأخفش من قولهم

: زيدٌ قائمًا . فزيدٌ : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ثَبَتَ قائمًا ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا ؛ فتقول : زيدٌ قائمٌ . ففي مثل هذا المثال يجوز ذكر الخبر ، وحذفه.

س65- ما مراد الناظم من قوله :" أَتَمّ تَبْيِيني الحقَّ مَنُوطًا بالحِكَم "؟

ج65- يريدُ أنّ المضاف إلى المصدر حكمه كحكم المصدر في مسألة حذف الخبر وجوباً إذا وقعت بعده حال سدّت مسدّ الخبر ، ولا تصلح أن تكون خبرًا ، وأورد على ذلك هذا المثال : أتم تبييني الحقَّ منوطاً بالحكم . فأتَمّ : مبتدأ وهو مضاف ، وتبييني : مضاف إليه ،والحقَّ : مفعول به عامله تبييني ،ومنوطاً : حال سدّت مسدّ خبر أتم ، والتقدير : أتمُّ تبييني الحقَّ إذا كان منوطًا ، أو إذ كان منوطا بالْحِكَمَ .

س66- ما المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ ؟

ج66- **يحذف المبتدأ وجوبا** في المواضع الآتية :

1- النعت المقطوع إلى الرفع في مدح ، أو ذَمٍّ ، أو تَرَحُّم . فمثال المدح : مررت بزيد الكريمُ ، ومثال الذّم : مررتُ بزيدٍ الكذوبُ ، ومثال التَّرَحُّم: مررت بزيدٍ المسكينُ . فالكريمُ ، والكذوب ، والمسكين ، هي في الأصل صفات ، ثم قُطعت إلى الرفع فأصبحت أخباراً مبتدأُ كلٍّ منها محذوف وجوباً ، تقديره (هو) .

2- أن يكون الخبر مخصـــوص (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو . فزيدٌ ، وعمرٌو : خبران لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : هو (أي : الممدوح زيدٌ ، والمذموم عمرو) .

3- أن يكون الخبر صـريحًا في القَسـم ، نحو ما حكى الفارسـي من كلامهم : في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ . ففي ذمتي : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقـدير: في ذمَّتي يمينٌ لأفعلنَّ .

4- أن يكون الخبر مصـــدرًا نائباً عن فعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ صبرٌ : مصدر نائب عن فعله ؛ لأنه يُؤَدِّي معنى فعله, ويُغني عن التَّلَفُّظ به ، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : صبري صبرٌ جميلٌ .

(م)5- مبتدأ الاسم المرفوع بعد لاَسِيَّمَا سواء أكان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة ، أم معرفة . فمثال النكرة قول الشاعر :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فيومٌ : خبر نكرة ، والمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : ولا مِثلَ الذي هو يومٌ بدارة جُلْجُلِ ، ومثال المعرفة : أحبُّ الشعراءَ لا سِيَّما البُحْتُرِيُّ . فالبحتريُّ : خبر معرفة ، والمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : ولا مثل الذي هو البحتريُّ .

6- بعد المصـــدر النائب عن فعل الأمر ، ويكون بعد المصـــدر ضـــمير مجرور لمخاطب ، نحو : سَقْياً لك ، ورَعْيًا لك . فالمصدران (سَقْيا ، ورَعْيا) نائبان عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وجاء بعدهما الجار والمجرور (لك) وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : اِسْـقِ اللهمَّ سَـقْياً ، الدعاءُ لك يا فلان , وارْعَ اللهمَّ

رَعْياً ، الدعاءُ لك يا فلان ؛ وبذلك يتضح أنّ هذين المثالين وما شابههما هما في الحقيقة جملتان لاجملة واحدة ، ويتضح كذلك أنّ الجار والمجرور (لك) ليس مُتعلقاً بالمصدر بل هو متعلق بمحذوف خبر ولو كان متعلقاً بالمصدر لفسد المعنى ؛ إذ يكون التقدير : اسقِ يا الله لك ، فيؤدي هذا إلى أنّ الله منه السَّقْيُ وله السَّقي ؛ فقولنا (له السَّقي) معناه فاسد ليس بصحيح . (م)

تَعَدُّد خبرِ المبتدأِ الواحدِ

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

س67– اذكر خلاف العلماء في مسألة تَعَدُّد خبر المبتدأ الواحد .

ج67– اختلف النحويون في جواز تَعدّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، وذلك على النحوالآتي: 1– **ذهب قوم ، منهم ابن مالك** : إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد ، أم لم يكونا في معنى خبر واحد . فمثال الخبرين

في معنى خبر واحد قولك : هذا البرتقال حُلْوٌ حَامِضٌ . فحلوٌ : خبر أول ، وحامضٌ : خبر ثانٍ ، وقد اختلف لفظ الخبرين ، واختلف معنى كلّ واحد منهما عن الآخَر ،ولكنهما معاً يُؤديان معنى واحداً ، هو (مُزٌّ) فتقول: هذا البرتقال مُزٌّ (أي : متوسط بين الْحَلاَوَة ، والْحُمُوضَة) ومثل ذلك أن ترى رجلاً يعمل بكلتا يديه ؛ فتقول : الرجلُ أَعْسَرُ أَيْسَرُ . وهذا النوع لا يجوز فيه عطف الخبر الثاني على الأول .

ومثال الخبرين ليسا في معنى خبر واحد قولك : زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ . فقائم : خبر أول ، وضاحك : خبر ثانٍ ، والخبران مختلفان لفظًا ومعنى . وهذا النوع يجوز فيه عطف الخبر الثاني على الخبر الأول ؛ فتقول : زيدٌ قائمٌ وضاحكٌ . ومثله قولك : بلدُنا زِرَاعِيٌّ صِنَاعِيٌّ .

2- **ذهب بعضهم** : إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد . فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف ، فإن ورد عن العرب كلامٌ بغير

عطف قُدِّر له مبتدأ آخر ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ في هذه الآية تَوَالت أربعة أخبار، هي (الغفور ، والودودُ ، وذو العرش ، والمجيدُ) وقد وردت من غير عاطف فعلى رأي هؤلاء فإن كلّ خبر من هذه الأخبار له مبتدأ محذوف ، تقديره (هو) ما عدا الخبر الأول (الغفور) لأن مبتدأه مذكور ، فالأصل عندهم أن يتعيّن العطف في هذه الآية ؛ لأن الأخبار ليست في معنى خبر واحد فلما وردت من غير عطف قَدَّرُوا لها مبتدآت .

3- **وزعم بعضـــهم**: أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحد كأن يكون الخبران مُفردين ، نحو : زيدٌ قائمٌ ضـــاحك ، أو يكونا جملتين ، نحو : زيد قامَ ضَـــحِكَ . أما إذا كان أحدهما مفردًا ، والآخر جملة فلا يجوز ذلك عندهم ، فلا يصح قولك : زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ ؛ لأن قائمٌ : مفرد ، وضحك : جملة فعلية .

وقد جَوَّز الْمُعْرِبون للقرآن الكريم ذلك، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ جَوَّزوا إعراب (تسعى) خبرًا ثانيا مع أن حَيّة مفرد ، وتسعى : جملة فعلية . وقد ذكر ابن عقيل أنه لا يتعين إعراب (تسعى) خبرًا ؛ وذلك لجواز إعرابها (حالاً) .

س68- قال الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقال الآخر :

يَنَامُ بإحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي   بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج68- **الشاهد في البيت الأول** : فهذا بتِّي مُقَيِّظٌ مُصيِّف مُشتًّي .

وجه الاستشهاد : هذه أخبار لمبتدأ واحد ، وهو (هذا) من غير عطف فدلَّ ذلك على جواز تعّدد الخبر من غير تعيُّن للعطف ، ومن غير تقدير مبتدأ لها .

والشاهد في البيت الثاني : فهو يقظان نائم .

وجه الاستشهاد : في هذا البيت ورد خبران لمبتدأ واحد ، وهو قوله (هو) من غير عطف فدل ذلك على جواز تعدد الخبر من غير تعيّن للعطف ، ومن غير تقدير مبتدأ لها .

كَانَ وأخواتُها

عملُها , وشروطُ عملِها

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِى الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ مَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

س1– ما الفعل الذي اختلف العلماء في فعليته مِن أخوات كان ؟ وضِّح هذا الخلاف .

ج1– كان وأخواتها أفعال باتفاق إلاَّ (ليس) فهي موضع خلاف العلماء ، وذلك على النحو الآتي :

1– **الجمهور** : يرون أنها فعل ، بدليل قبولها علامات الفعل ، فهي تقبل تاء التأنيث الساكنة ، نحو : ليستْ هِندٌ مريضةً ، وتقبل تاء الفاعل ، نحو : لستُ بمريضٍ .

2– **ابن السَّراج ، وأبو عليّ الفارسي ،وأبو بكر بن شُقَير**: يرون أنها حرف ، وليستْ فِعْلاً ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

أنّ ليس أشبهت الحرف من وجهين ، **الوجه الأول** : مشابهته (ما) النافية في المعنى ، فكلّ منهما يدلّ على النفي .

والوجه الثاني : مشابهتها الحرف شَبَهًا جُموديا ، فالحرف جامدٌ لا يتصرف ، وكذلك (ليس) جامد لا يتصرف .

س2– ماذا تعملُ كان وأخواتها ؟

ج2- كان وأخواتها ترفع المبتدأ ويُسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها .

س3- اذكر شروط عمل كان وأخواتها .

ج3- كان وأخواتها باعتبار عملها قسمان :

1- قسم يعمل بلا شرط ، وأفعاله هي : كان ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وأَضْحَى ، وأَصْبَحَ ، وأَمْسَى ، وصَارَ ، ولَيْسَ .

2- قسم لا يعمل إلا بشرط ، وهو قسمان :

أ- قسم يُشترط لعمله أن يَسْبقَه نَفْيٌ لفظًا أو تقديرًا ، أو يَسْبقَه شبه نَفي ، وهي أربعة أفعال : زال ، وبَرِحَ ، وفَتِئَ ، وانْفَكَّ . فمثال النّفي لفظاً : مازالَ زيدٌ قائمًا ، ومثاله تقديرًا قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُا۟ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾

(أي لاتفتؤُ) ولا يحذف حرف النفي معها إلا بعد القسم ، كما في الآية .

أمّا شبه النّفي فهو نوعان :

1- **النَّهي** ، نحو : لا تَزَلْ قائمًا ، والمعنى : أَنْهَاك عن القيام . ومنه قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ

وجه الاستشهاد فيه : أن الشاعر أَعْملَ المضارع (تزالُ) عَمَلَ كان ؛ وذلك

لكونه مسبوقاً بحرف النّهي (لا) والنهي شبيه بالنفي ، والمعنى : أنهاك عن نسيان ذكر الموت .

2- **الدعاء** ، نحو : لا يزالُ اللهُ مُحْسِنًا إليك ، والمعنى : الدعاء بأن يدومَ إحسان الله على المخاطَب. ومنه قول الشاعر :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وجه الاستشهاد فيه : أن الشاعر أعمل (زال) عمل كانَ ؛ وذلك لكونه مسبوقاً بـ (لا) الدُّعَائِيَّة ، والدعاء شبيه بالنفي ، والمعنى : الدعاء لمحبوبته أن يدوم نزول الأمطار على مَوْطِنها .

وقد يكون الدعاء بـــ (لَنْ) نحو : لن يزَالَ اللهُ يرعانا ويحفظُنا ، والمعنى : الدعاء بأن يدوم حفظ الله ورعايته إيانا .

ب- قسم يشترط في عمله أن يَسبقه (ما) المصدرية الظرفية،وهو فعل واحد ، هو (دام) نحو : أَعْطِ مادُمْتَ مُصيبًا دِرْهَما (أي : أعطِ مُدَّة دَوامِكَ مصيبا دِرهما) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (أي : مُدّة دَوامي حَيًّا) .

س4- قال الشاعر: وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج4- **الشاهد فيه** : أَبْرحُ . **وجه الاستشهاد** : أنّ الشاعر استعمل (أبرح) من غير أن يُسبق بنفي أو شبه نفي ، وغير مسبوق بالقسم ، وهذا شاذ ؛ لأنه

جاء على خلاف شــرط حذف حرف النفي مع (زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك) وهو أَلاَّ يُحذف حرف النفي معها إلا بعد القسم .

وقيل : إنّ (أبرح) هنا غير منفي لا في اللفظ ، ولا في التقدير ، وعلى هذا الرأي فلا استشهاد في هذا البيت .

(م) س5– يجوز حذف حرف النفي مطلقا ، فما شروط جواز الحذف ؟

ج5– شروط جواز حذف حرف النفي مُطلقًا ثلاثة ، هي :

1- أن يكون حرف النفي (لا) دون غَيْره من حروف النّفي .

2- أن يكون المنفيُّ به مضارعًا .

3- أن يكون الحذف بعد القسم،وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾

وكما في قول الشاعر :

وَاللهِ أَبْرَحُ في مُقَدِّمَةٍ   أُهْدِى الجُيُوشَ عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ

وقول الآخر :

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا   مَا أَسْمَعَتْنى حَنِينَهَا الإِبِلُ

مَا يَتَصَرَّفُ

وما لا يتصرَّفُ

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ   إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنه اسْتُعْمِلاَ

س6– اذكر أقسام كان وأخواتها باعتبار التَّصَرُّف ، وعدمه .

ج6– تنقسم كان وأخواتها بهذا الاعتبار إلى قسمين إجمالاً ، وهما :

1– قِسْمٌ مُتَصَرِّفٌ ، وهو : كان ، وأخواتها ما عدا ليس ، ودام .

2– قسمٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ ، وهو فعلان ، هما : ليس ، ودام .

وتنقسم تفصيلاً إلى ثلاثة أقسام ، هي :

1– قسم متصرف تصرُّفاً كاملاً بأن يأتي منه الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر , واسم الفاعل .

والأفعال المتصرفة تصرّفا كاملاً، هي : كَانَ ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وأَضْحَى ، وأَصْبَحَ ، وأَمْسَى ، وصَارَ .

2– قسم متصرف تصرُّفاً ناقصاً بأن يأتي منه الماضي ،والمضارع ،واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال ، هي : زَالَ ، وفَتِئَ ، وبَرِحَ ، وانْفَكَّ . وهذه الأفعال لا يَأتي منها أمر ، ولا مصدر .

3– قسم لا يتصرف فلم يأت منه إلا الماضي فقط ،وهو فعلان : لَيْسَ ، ودَامَ .

وما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي،كما في قوله تعالى:﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ

﴿ بِٱلْقِسْطِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ وكقولك : زيدٌ كائنٌ أَخَاكَ . ففي هذه الأمثلة عَمِل المضارع ، والأمر، واسم الفاعل عَمَلَ الفعل الماضي (كان) فرفعت المبتدأ ، ونصبت الخبر ،كما ترى . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ .

س7– قال الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

وقالالآخَر: بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج7– **الشاهد في البيت الأول** : كائنا أخاك .

وجه الاستشهاد : عَمِل اسم الفاعل (كائنا) عمل كان الناقصة فرفع اسمها ، وهو الضمير المستتر (هو) ونصب خبرها ، وهو (أخاك) .

الشاهد في البيت الثاني :كونُك إياه . **وجه الاستشهاد:** مجيء المصدر (كَوْن) من كان الناقصة (وهذا رَدٌّ على مَنْ قال: لا مصدر لها) وعَمِل عملها فرفع اسمها ،ونصب خبرها ،وهو (إياه) وأما اسمها فهو الضمير (الكاف) في كونك . ولهذا الضمير محلان أحدهما الجر بالإضافة ، والآخر الرفع على أنه اسم كان .

حكمُ توسُّطِ خبرِ كانَ , وأخواتِها

وحكم تقدم الخبر على دام

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ   أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

س8- ما حكم توسّط خب كان ، وأخواتها ؟

ج8- أخبار هذه الأفعال يجوز توسطها بين الفعل، والاسم ، وذلك بشرط واحد ، هو : **أَلاَّ يكون تقديم الخبر , وتأخيره واجباً** . فمثال تقديم الخبر على الاسم وجوباً : كان في الدار صاحبُها ، فتقديم الخبر هنا واجب ؛ و لذلك لا يجوز تقديم الاسم عليه ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم : كان أخي رفيقي ، فلا يجوز هنا تقديم الخبر

(رفيقي) على الاسم (أخي) ؛ لأن كليهما معرفة ؛ ولعدم ظهور علامة الإعراب فيهما ، فلا يعلم أيهما الخبر . فإن لم يكن تقديم الخبر،وتأخيره واجبا جاز التوسط ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ونحو: كان قائمًا زيدٌ ، وصار ثلجًا الماءُ .

س9- اذكر الخلاف في تقديم خبر ليس ، ودام على اسميهما .

ج9 - نقل صاحب الإرشاد ابن دَرَسْتَوَيْه خلافاً في جواز تقديم خبر **ليس** على اسمها ، والصواب جوازه ، كما في قول الشاعر :

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ   فلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

فقد قدم الشاعر خبر ليس (سواء) على اسمها (عَالِمٌ) ، وهذا جائزٌ سائغٌ في الشعر وغيره .

وأمّا (**دام**) فذكر ابنُ مُعْطٍ أن خبر دام لا يتقدم على اسمها ؛ فلا تقول : لا أصاحبُك ما دام قائما زيدٌ ، والصواب جوازه ، كما في قول الشاعر :

لا طِيبَ لِلْعَيْش مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

في هذا البيت قدّم الشاعر خبر دام (مُنغَّصَةً) على اسمها (لَذّاته) .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو : أن يكون اسم دام ضميرًا مستترًا ، ومنغصَة : خبرها ، ولذّاته : نائب فاعل لقوله : مُنغّصة ، وعلى هذا فلا يكون في هذا البيت شاهد للرَّدِّ على ابن مُعط ، ومن يرى رأيه .

س10– ما مراد الناظم من قوله : " وكُلٌ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ " ؟ وبم عَلَّقَ ابن عقيل على قول الناظم ؟

ج10– يريد أنّ كلَّ النّحاة مَنَعَ سَبْقَ خبرِ (دام) على دام نفسها .

وعَلَّقَ ابن عقيل على ذلك بقوله : إنْ أراد الناظم بقوله هذا أنهم منعوا تقديم خبر دام على (ما) المتصلة بها ، نحو : " لا أصحبُك قائمًا ما دام زيدٌ " فَمُسَلَّمٌ (أي : نُوافِقُه على ذلك المنع ؛ لأن ما المصدرية لها الصدارة) وإنْ أراد أنّهم منعوا تقديمه على دام وحدها ، نحو: لا أصحبُك ما قائمًا دام زيدٌ " ففيه نَظَر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها ؛ فتقول : لا أصحبُك ما قائمًا دام زيدٌ ، كما تقول : لا أَصْحَبُكَ ما زيدًا كَلَّمْتُ .

(م) س11– ما حكم تقديم خبر كان وأخواتها ، وتأخيره ؟

ج11- لخبر كان وأخواتها باعتبار التقديم ، والتأخير ستة أحكام ، هي :

1- **وجوب التأخير** ، وذلك في مسألتين :

أ- إذا كان إعراب الاسم والخبر جميعًا غير ظاهر (مقدّر) نحو : كان صديقي عَدُوِّي .

ب- إذا كان الخبر محصورًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ فالخبر (مُكاءً) يجب تأخيره ؛ لأنه محصور بـ (إلا) .

2- **وجوب التوسّط بين الفعل ، واسمه** (أي : وجوب التَّقدُّم على الاسم) وذلك إذا كان في الاسم ضمير يعود على بعض الخبر ، نحو : يُعْجِبُني أنْ يكونَ في الدار صاحبها . في هذا المثال يجب توسط الخبر ، ولا يجوز تأخيره ؛ لئلا يعود الضمير الذي في الاسم على متأخر لفظًا ، ورتبة ، ولا يجوز كذلك في هذا المثال أن يتقدّم الخبر على أنْ المصدرية ؛ لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبقَ إلا توسُّط الخبر ؛ لأنّ (أنْ) المصدرية تمنع تقديم الخبر عليها ، وتمنع تقديم الخبر على الفعل الذي تنصبه .

3- **وجوب التقدم على الفعل ، واسمه جميعاً** ، وذلك إذا كان الخبر مِمَّا له الصدارة ، كاسم الاستفهام ، نحو : أين كان زيدٌ ؟

4- **امتناع التَّأَخُّر عن الاسم مع جواز توسطه بين الفعل ، واسمه ، أو التقدم عليهما**، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر – كما

في الحالة الثانية – ولم يكن ثَمَّةَ مانع من التقدم على الفعل ، نحو : كان في الدار صاحبُها , ونحو : كان غلامَ هندٍ بعْلُها . في هذين المثالين يمتنع تقديم الاسم ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبه ؛ ولذلك جاز التوسط .

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل واسمه ، نحو : في الدار كان صـــاحبُها ، ونحو : غلامَ هندٍ كان بعلُها ؛ وذلك لعدم وجود مانع يمنع هذا التقدم .

وأما الحالة الثانية المذكورة سابقًا فإن المانع هو (أن) المصدرية كما بَيَّنَّا .

5- امتناع التقدّم على الفعل ، واسمه جميعًا مع جواز توسطه بينهما ، أو تأخّره عنهما جميعاً ، نحو : هَلْ كان زيدٌ صَـدِيقَك ؟ في هذا المثال يمتنع تقديم الخبر على (هل) لأنها استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام .

ويمتنع كذلك توسـطه بين هل ، والفعل (كان) ؛ لأن الفصـل بينهما غير جائز .

ويجوز توسط الخبر بين الفعل ، واسمه ، نحو : هل كان صديقَك زيدٌ ؟ ويجوز تأخره عنهما ، كما في المثال الأول : هل كان زيدٌ صديقَك ؟

6- جواز الأمور الثلاثة :

أ- التقدّم على الفعل ، نحو : صديقَك كان محمدٌ .

ب-التَّوسُّط ، نحو : كان صديقَك محمدٌ .

ج-التَّأَخُّرعنهما ، نحو : كان محمدٌ صديقَك.

هذا إذا لم يكن ثمَّة ما يمنع ذلك .

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ   فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ

س12- ما حكم تقدم خبر كان وأخواتها على (ما) النَّافية ؟

ج12- لا يجوز تقدّم خبر كان وأخواتها على ما النافية سواء كان النفي شرطاً في عمل هذه الأفعال , أم لا .

فأمَّا الأول ، وهو : ما كان النفي شرطا في عملها ، فنحو : ما زال ، وأخواتها ، فلا يصح قولك: قائمًا ما زال زيدٌ . وأجاز ذلك جمهور البصريين ؛ وذلك لأن (ما) النافية عندهم ليس لها حقّ الصدارة ، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بـــ (ما) عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كَيْسَان ، والنَّحَّاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يُشترط فيها النّفي . **وأمَّا الثاني** ، وهو : ما لم يكن النّفي شرطا في عملها ، فنحو : ما كان زيدٌ قائماً ، فلا يصح قولك : قائمًا ما كان زيدٌ ، وأجاز ذلك بعضهم .

س13- هل يجوز تقديم الخبر إذا كان النفي بغير (ما) ؟ وهل يجوز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما) ؟

ج13- ذكر ابن عقيل أن مفهوم كلام الناظم أنه إذا كان النّفي بغير (ما) جاز التقديم ؛ فتقول : قائمًالم يَزَلْ زيدٌ ؛ وتقول : مُنطلقاً لم يكُنْ عمرٌو ، ومنع ذلك بعضهم .

وذكر أيضًـــا أن مفهوم كلام الناظم جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما) نحو: ما قائمازالَ زيدٌ ،ونحو: ما قائمًا كان زيدٌ. ومنعه بعضهم .

حكمُ تقدمِ خبرِ ليسَ عليها

وتَمَامُ كان وأخواتِها , ونُقْصَانُها

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِى وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِى فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِى

س14- اذكر خلاف النحويين في حكم تقديم خبر (ليس) عليها .

ج14- ذهب الكوفيون ، والمبرِّد ، والزَّجاج ، وابن السَّـــرَّاج ، وأكثر المتأخرين- ومنهم ابن مالك - إلى منع تقديم خبر ليس عليها. وذهب أبوعلي الفارسيُّ، وابن بَرْهان إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، نحو : قائمًا ليس زيدٌ . ونُقل عن ســيبويه قولان ، أحدهما : المنع ، والثاني : الجواز . ولم يَرد عن العرب تقدّم خبر ليس عليها - وهذه حجّة المانعين - وإنما ورد من لسـانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها - وهـذه حجـة من أجـاز تقـدم الخبر عليهـا - كقولـه تعـالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ فكلمة يوم : ظرف معمول للخبر (مصـروفًا) وهذا الظرف

المعمول للخبر قد تقدم على ليس ، والقاعدة عند العلماء لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل .

(م) س15– اشــرح معنى القاعدة الآتية : لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ، وهل هي قاعدة مُطَّرِدة ؟

ج15– معنى هذه القاعدة : إذا جاز تقدم المعمول جاز كذلك تقدم العامل ، فإذا جاز تقديم معمول خبر ليس عليها جاز كذلك تقدّم العامل ؛ لأن الغالب والأصل ألاّ يتقدم المعمول إلا إذا جاز تقدم العامل وهو الخبر . وهذه القاعدة غير مطَّردة فقد أجاز العلماء تقديم المعمول ، ولم يجيزوا تقديم العامل في عدّة مواضع ، هي :

1– إذا كان خبر المبتدأ فعلاً لم يُجز البصـــريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس بالفاعل ؛ فلا يقولون: (ضرب زيد) ولكنهم أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو : عمرٌو ضـرب زيداً ؛ فيقولون : زيدًا عمرٌو ضَـرَبَ . فتقدَّم المعمول (زيدًا) وهو مفعول لضَرَبَ على المبتدأ (عمرو) .

2– خبر إنّ إذا لم يكن ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا ،لم يُجيزوا تقديمه على اسمها؛ فلا يقولون : إنّ جالسٌ زيدًا ، وأجازوا تقديم معمول الخبر على الاسـم ؛ فيقولون : إنَّ عندك زيدًا جالسٌ ، والأصل : إنَّ زيدًا جالسٌ عندك .

3– الفعل المنفي بـــــــ (لم ، أو لن)لم يجيزوا تقديمه على النّفي ؛ فلا يقولون : أَضْــرِبْ لَمْ ، ولا : أضــربَ لَنْ ، وأجازوا تقديم معموله عليه ؛ فيقولون : زيدًا لن أضربَ ، وعمرًا لم أضربْ .

4- أمَّا الشـــرطية ،لم يجيزوا وقوع الفعل بعدها ، وأجازوا وقوع معموله بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ فاليتيم معمول للفعل (تقهر) فجاز

كما رأيت في هذه المواضـع تقدم المعمول في حين لم يجز تقدم العامل ؛ وذلك لأنَّ لكلِّ موضع من المواضع الأربعة السابقة سبباً خاصًّا أجاز تقديم المعمول ، ولم يُجز تقديم العامل .

س16- ما المراد بالفعل التّام ، والفعل النّاقص ؟ ومتى تكون كان وأخواتها تامّة ؟ ومتى تكون ناقصة ؟

ج16- **المراد بالتام** : ما اكتفى بمرفوعه في إتمام المعنى ،ولم يَحْتَجْ إلى منصـــوب. وتكون كان وأخواتها تامّة إذا جاءت بالمعاني الواردة في س20، ص 238 ، كما في قوله تعـالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ ﴾ كـان هنا تامّة ؛ لأنها بمعنى : وُجِدَ ، وكمـا في قولـه تعـالى : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾ دام هنا تامة ؛ لأنها بمعنى : بَقِي واسْـــتمَرَّ , وكما في قوله تعالى : ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ﴾ أَمْسَـــى , وأصـــبح هنا تامَّتان ؛ لأنهما بمعنى : الدخول في المساء ، والدخول في الصباح .

والمراد بالناقصـة : مالا يكتفي بمرفوعه ويحتاج إلى منصـوب لإتمام المعنى . وتكون كان وأخواتها ناقصة إذا جاءت بالمعاني الواردة في س19 ، ص237 .

وهذا مراده من قوله : "وذو تمام... إلى قوله : "وما سواه ناقص " .

س17– هل كان وأخواتها جميعاً تستعمل تَامّة ، وناقصة ؟ وضح ذلك .

ج17- كان و أخواتها تستعمل تامّة , وناقصة إلا فَتِئَ , وليس , و زال التي مضارعها يَزَال فإنها لا تستعمل إلا ناقصة . وهذا مراده من قوله :
" والنقص... إلى آخر البيت " .

س18– لماذا اشْتُرِط في زَالَ أن يكون مضارعها يَزَالُ ؟

ج18- زال نوعان ناقصة، وتامة .
فالناقصة، هي: التي مضارعها يَزَالُ ، نحو : لا يزالُ المطرُ ينزلُ .
والتامّة ، هي : التي مضارعها يَزُولُ ، نحو : زَالَتِ الشّمسُ ، وتزولُ الشّمسُ ، ومصدرها (الزَّوال) وهي ليست ناسخة ، وإنما هي فعل تامّ لازم .

*** س19– اذكر معاني كان الناقصة ، وأخواتها ؟**

ج19– هذا جدول يوضح معاني كان الناقصة ، وأخواتها .

الفعل	المعنى	الفعل	المعنى
كَانَ	اتصاف المبتدأبالخبر في الماضي. وقد يكون اتصافه به على الدوام،كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾	ليس	النَّفي . قد يكون النفي للحال ، نحو: ليس زيدٌ قائمًا (أي : الآن) وقد يكون لغير الحال ، نحو : ليس زيدٌ قائما غدًا .
ظَلَّ	اتصاف المبتدأ بالخبر نَهَارًا	زال	ملازمة الخبر للمبتدأ
بَاتَ	اتصافه به ليلا	برح	
أَضْحَى	اتصافه به في الضحى	فتئ	
أَصْبَحَ	اتصافه به في الصباح	انفك	
أَمْسَى	اتصافه به في المساء	دام	

صَارَ	التَّحَوُّل من صــفة إلى أخرى		بَقَاءُ واسْتِمْرارُ اتّصافِ المبتدأ بالخبر

س20– اذكر معاني كان التّامّة ، وأخواتها .

ج20– هذا جدول يوضح معاني كان التّامّة ، وأخواتها .

الفعل	المعنى	الفعل	المعنى
كَانَ	حَصَلَ ، أو وُجِدَ	بَرِحَ	ذَهَبَ ، أوفَارَقَ
ظَلَّ	دَامَ ، واسْتَمَرَّ	انْفَكَّ	انْحَلَّ ، وانْفَصَلَ
بَاتَ	نَزَلَ في الليل ، أو أدْرَكَه الليل	دَامَ	بَقِيَ ، واسْتَمَرَّ
أضحى	دَخَلَ في الضحى		
أصبح	دخلَ في الصباح		
أمسى	دخلَ في المساء		
صار	رَجَعَ ، أو انْتَقَلَ		

حكمُ تقديمِ معمولِ الخبرِ
على اسم كان ، وأخواتها

وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

س21- ما حكم تقديم معمول الخبر على اسم كان ، وأخواتها ؟ واذكر مواضع الخلاف في هذه المسألة .

ج21- لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفا ، أو جارّا ومجرورا ، وفي هذه المسألة تفصيل :

1- إذا كان معمول الخبر ظرفاً , أو جارًّا ومجروراً جاز تقديمه على اسم كان عند البصريين , والكوفيين, نحو : كان في الدار زيدٌ نائماً , ونحو : كان عندك زيدٌ مقيما ؛ ذلك لأنه يُتَوَسَّع في الجار والمجرور , والظرف ما لا يُتوسع في غيرهما ؛ وذلك لكثرة ما يُحتاج إليهما في الكلام .

2- إذا تقدّم الخبر , والمعمول معاً على الاسم , وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة , ولم يمنعها البصريون , نحو : كان آكلاً طعامَك زيدٌ . في هذا المثال تقدّم

الخبر ، والمعمول (آكلا طعامَك) على اســـم كان (زيد) وقُدِّم الخبر (آكلا) على المعمول (طعامَك) ولذا جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ كان معمول خبرها .

3- إذا تقدّم الخبر , والمعمول معاً على الاســـم ,وقُدِّم المعمول على الخبر امتنعت عند سيبويه , وجازت عند بعض البصريين , نحو : كان طعامَك آكلا زيدٌ .

4- إذا تقدّم معمول الخبر وحده على الاســـم ، وكان الخبر مؤخراً عن الاســـم امتنعت عند البصريين, وجازت عند الكوفيين , نحو : كان طعامَك زيدٌ آكلا .

والفصيح عدم جواز تقديم معمول الخبر على اسم كان ، وأخواتها إذالم يكن ظرفا , ولا جارًّا ومجروراً ؛ وذلك بناء على المأثور من فصيح كلام العرب , وهو ما ذهب إليه البصريون في المسألتين الثانية والرابعة ، وما ذهب إليه سيبويه في المسألة الثالثة .

حكمُ ما وردَ عن العربِ ما ظاهرُه تقديمُ

معمولِ الخبرِ على اسمِ كان , وأخواتها

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّه امْتَنَعْ

س23- ما حكم ما ورد عن العرب ما ظاهره تقديم معمول الخبر على اســـم كان وأخواتها ؟

ج23- إذا ورد من لســان العرب ما ظاهره تقديم معمول الخبر على اســم كان ، وأخواتها فإنّه يُؤَوَّلُ على أنّ في كان ، أو إحدى أخواتها ضـميرًا مسـتترًا هو ضـمير الشَّـــأن ، نحو : كان طعامَك زيدٌ آكلاً . فالمعمول (طعام) ظاهره أنه وقع بعد كان ، وتخريج ذلك أنّ في كان ضميرًا مستترًا هو اسمها ، ويُسَمَّى ضمير الشَّأن .

س24- قال الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وقال الآخَر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج24- **الشاهد في البيت الأول** : بما كان إياهم عطيَّة عوَّدا .

وجه الاستشهاد : يُوهم ظاهره أنّ الشاعر قد قدّم معمول خبر كان ، وهو (إياهم) على اسمها ، وهو (عطيّة) مع تأخير الخبر ، وهو جملة (عوّدا) عن الاسـم فَلَزِمَ بذلك وقوع معمول الخبر بعد كان ، وهو جائز عند الكوفيين . وتخريج ذلك عند البصريين: أنّ اسم كان ضمير مستتر فيها ، وهو ضمير الشأن فيكون عطية : مبتدأ ، خبره جملة (عوّدا) وإياهم : مفعول به لعوّدا ، وجملة المبتدأ وخبره : في محل نصب خبر كان ، وبذلك لم يتقدم معمول الخبر على الاسم . ويجوز أن يكون اسم كان ضميرًا مستترًا يعود على (ما) الموصولة ،

و يجوز أن تكون (كان) زائدة لا عمل لها .

الشاهد في البيت الثاني : وليس كلَّ النَوى تُلقي المساكين .

وجه الاستشهاد : يُوهِمُ ظاهره أن الشاعر قدَّم معمول خبر ليس (كلَّ النَّوى) و جملة الخبر (تُلقي) على اسمها (المساكين) فلزم بذلك وقوع معمول الخبر

بعد ليس ، وهو جائز عند الكوفيين . وتخريج ذلك عند البصريين: أن اسم ليس ضمير مستتر ، هو ضمير الشأن ، والمساكين : فاعل تلقي ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل نصب خبر كان – هذا على رواية نصب (كلَّ) – . وللبيت رواية أخرى برفع (كلُّ) وعلى هذا فلا شاهد في البيت ؛لأنّ (كلّ) اسم ليس .

كانَ الزَّائِدَةُ

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِى حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

س25– اذكر أنواع كَانَ .

ج25– كان ثلاثة أنواع ، هي :

1– ناقصة 2– تامّة 3– زائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت .

س26– بم تختص كان دون أخواتها ؟

ج26- تختص كان دون أخواتها بأمرين :

1- جواز زيادتها   2- جواز حذفها .

س27- اذكر شروط زيادة كان ، مع التمثيل .

ج27- اشترط النحاة للحكم على زيادة كان شرطين :

1- أن تكون بصيغة الماضي .

2- أن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين ، كالمبتدأ وخبره ، نحو: زيدٌ كان قائمٌ ، وكالفعل ومرفوعه ، نحو :لم يُوجَدْ كان مِثْلُكَ ، وكالصِّلة والموصول، نحو : جاء الذي كان أكرمْتُه ، وكالصفة والموصوف ، نحو : مَرَرْتُ برجلٍ كان قائمٍ . وهذا هو المراد من قول الناظم : " وقد تزاد كان في حشو" .

(الحشو : التوسط بين شيئين متلازمين) .

س28- هل تعمل كان الزائدة ؟

ج28- كان الزائدة غير عاملة , ويمكن حذفها والاستغناء عنها , ولا ينقص معنى الكلام بحذفها .

س29- أقياسيَّة زيادة كان أم سماعيَّة ؟

ج29- زيادتها سماعيَّة إلا بين ما التعجبية وفعل التعجب فزيادتها قياسية ، نحو : ما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما ! ونحو : ما كان أَحْسَنَ صَنِيعَكَ !

س30– قال الشاعر :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وقال الشاعر :

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

وقال الشاعر :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وقولهم : وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الْخُرْشُبِّ الأَنْمَارِيَّةُ الكَمَلَةَ مَنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

عيّن الشاهد فيما سبق ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج30– **الشاهد في البيت الأول** : وجيران لنا كانوا كرام .

وجه الاستشهاد : وردت كان زائدة سماعًا بين الموصوف (جيران) والصفة (كرام) .

الشاهد في البيت الثاني : أنت تكون ماجدٌ .

وجه الاستشهاد: وردت كان زائدة سماعًا بين المبتدأ (أنت) وخبره (ماجدٌ). وقد وردت (كان) في هذا البيت بصيغة المضارع ، وهذا شاذّ ؛ لأن الشرط أن تكون كان الزائدة بصيغة الماضي .

الشاهد في البيت الثالث : على كان المسوَّمَةِ .

وجه الاستشهاد : وردت كان زائدة شذوذًا بين حرف الجر (على) ومجروره (المسوَّمَةِ) .

الشاهد في القول :لم يُوجد كان أفضلُ منهم .

وجه الاستشهاد : وردت كان زائدة سَمَاعًا بين الفعل (يوجد) ومرفوعه (أفضل) .

(م) س31– لم اشترط في كان الزائدة أن تكون بصيغة الماضي ؟

ج31– من المعلوم أن الحروف تقع زائدة ،كالباء في خبر ليس , وغيرها ، نحو : أنا لست بمريضٍ ، ولَمَّا كان الفعل الماضي مبنيا فقد أشبه الحرف في بنائه ؛ ولذلك فقد أخذ حكمه في كونه يقع زائدًا .

أمَّا المضارع فهو معرب ؛ ولذلك لم يُشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، والأسماء لا تزاد إلا شذوذًا .

حذفُ كانَ , واسمِها

وإبقاءُ الخبرِ

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ　　　وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَ͏ِثيرًا ذَا اشْتُهِرْ

س32– اذكر مواضع حذف كان مع اسمها .

ج32– تحذف كان مع اسمها ، ويبقى خبرها كثيرًا بعد إنْ ، ولَوْ الشَّرطيتين ، نحو : المرءُ مُحاسَبٌ على عمله إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًّا فشرٌّ ، والتقدير :

إنْ كان العملُ خيرًا فخير ، وإن كان العملُ شرًّا فشر ،وكما في قول الشاعر :

قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقًا وإنْ كَذِبًا　　　فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إِذَا قِيلاَ

والتقدير : إنْ كان الْمَقُولُ صِدْقًا ، وإنْ كان المقولُ كَذِبًا .

ومثال حذفهما بعد لو ، قوله ع : " الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد " .

والتقدير : ولو **كان مُلْتَمَسُكَ** خاتمًا من حديد ، ونحو قولك : ائْتِنِي بِدابَّةٍ ولوحِمَارًا ، والتقدير : ولو **كان المأتِيُّ** به حمارًا . وشَــذَّ حَذفهما بعد لَدُنْ ، كقولهم : مِنْ لَدُ

شَوْلاً فَإِلَى إتْلائِها ، والتقدير : مِنْ لَدُ أنْ كانت النَّاقَةُ شَوْلاً . في هذا المثل حُذفت كان مع اسمها بعد لَدُنْ ، وبقي خبرها (شــوْلاً) وهذا شــاذّ ؛ لأنّ حذفهما يكثر بعد (إنْ ، ولو) .

حذفُ كانَ وحدَها

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

س33- ما الموضع الذي تحذف فيه كان وحدها مع بقاء اسمها وخبرها ؟

ج33- تحذف كان وحدها مع بقاء اسمها وخبرها بعد أنْ المصـــدريّة ، ويُعَوَّضُ عنها بـ (ما) الزائدة ، نحو : أمَّا أنت برًّا فاقتربْ ، والأصل : أنْ كنتَ برًّا فاقتربْ ، فحُذفت كان ، وأصبح اسمها الضـمير المتصـل (التاء) منفصـلاً (أنت) فصـارت الجملة : أن أنت برًّا ، ثم أُتِي بــ (ما) عوضا عن (كان) فصارت : أنْ ما أنت برًّا ، ثم أدغمت نون (أنْ) في الميم ، فصار : أمَّا أنت برًّا .

س34- قال الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج34- **الشاهد قوله** : أَمَّا أنت ذا نفرٍ .

وجه الاستشهاد : حذف الشاعر (كان) وعوَّض عنها بـ (ما) الزائدة ، وأدغمها في نون (أنْ) المصدرية ، وأبقى اسم كان (أنت) وخبرها (ذا نفر).

س35- هل يجوز الجمع بين كان المحذوفة ، و(ما) التي هو عِوَضٌ عنها ؟

ج35- لا يجوز الجمع بين كان ، و (ما) لكون (ما) عِوَضاً عنها ، ولا يجوز في الغالب الجمع بين العِوَض ، والمعوَّض . وأجاز ذلك المبرِّد ؛ فيقول : أَمَّا كنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ .

س36- ما شرط حذف كان وحدها وتعويض (ما) عنها مع بقاء اسمها وخبرها ؟

ج36- يشترط لحذف كان وحدها وتعويض (ما) عنها مع بقاء اسمها وخبرها: **أن يكون اسمها ضمير مخاطب** ، ولم يُسمع من كلام العرب حذف كان وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، هذا هو المسموع من كلام العرب ، ولم يُسمع حذفها مع ضمير المتكلم ، نحو : أمَّا أنا منطلقا انطلقتُ ، والأصل : أنْ كنتُ منطلقا ، ولم يسمع حذفها مع الظاهر ، نحو : أما زيدٌ ذاهبًا انطلقت ، والأصل : أنْ كانَ زيدٌ ذاهبًا .

والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، وقد مَثّل سـيبويه لحذف كان مع كون اسمها ظاهرًا في كتابه بالمثال الآتي : أمَّا زيدٌ ذاهبًا .

حذفُ نونِ يكونُ المجزومةِ

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

س37– ما حكم حذف نون لم يكن ؟ وما التغييرات الصـرفية الناتجة عن هذا الجزم ؟ ولماذا حذفوا نون لم يكن ؟

ج37– حَذْف نون يكون المجزومة جائز لا واجب ، فيجوز:لم يَكُنْ ، ويجوز: لم يَكُ . وأما التغييرات الصـرفية ، فإن أصـل الفعل قبل الجزم ، هو (يكونُ) فَحَذَفَ الجازمُ الضمة التي على النون ، فصار اللفظ (لم يكونْ) فالتقى ساكنان ، الواو والنون ، فحُذِفت الواو للتخلّص من التقاء السـاكنين ، فصـار اللفظ (لم يكُنْ) .

والقياس يقتضي أنْ لا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا نون (لم يكنْ) تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، فقالوا : لم يَكُ .

س38- ما المواضــع التي لا تحذف فيها نون لم يكن ؟ وإلام ذهب العلماء في هذه المسألة ؟

ج38- لا تحذف نون لم يكن في الموضعين الآتيين :

1- **لا تحذف عند ملاقاة ساكن** ؛ فلا تَقُلْ : لم يكُ الرجلُ قائمًا ، والأصل : لم يكُنِ الرجلُ قائماً . وهذا هو مذهب ســيبويه . وأجاز الحذف في هذه المســألة يونس بن حَبِيب ، وقد قُرِئ شُذوذًا : " لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا " .

وقد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حَبِيب،منها قول الشاعر :

لَمْ يَكُ الحْقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

2- **لا تحذف باتِّفاق عند ملاقاة مُتحرك ، إذا كان المتحرِّك ضميرًا متصلاً**، كما في قوله ε لعُمر رضي الله عنه في ابن صَيَّاد: " إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه ، وَإلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ " ، ولا يجوز : إن يَكُهُ ، وإلاَّ يَكُهُ .

أمَّا إذا كان المتحرِّك ضــميرًا منفصــلاً , أو اسماً ظاهرًا فيجوز الحذف ،والإثبات ، نحو: شخص قادمٌ وأظنُّه صديقي فإن يكنْ إيَّاه سَعِدْتُ،وإن لم يكنْ إياه أسِفْتُ، ونحو: لم يكنْ زَيْدٌ قائماً ، ويجوز الحذف ؛ فتقول : إنْ يكُ إياه ، وإن لم يكُ إياه ، ولم يكُ زيدٌ قائمًا .

س39- هل حذف نون لم يكن خاصٌّ بكان الناقصة ؟

ج39- لا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة ، والتَّامّة ، وقد قُرِئ قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفۡهَا ﴾ برفع (حَسَـنةٌ) على اعتبار كان تامّة ، وكما في

قولك : اعْتَدَلَ الْجَوُّ فلم يكُ بَرْدٌ ولا حَرٌّ . في هذا المثال وردت كان تامّة ، وقد حُذفت نونها جوازًا ، ويجوز إثباتها ؛ لأن ما بعدها متحرك .

الأحرفُ النَّاسِخَةُ :

مَا ، ولاَ ، ولاَتَ ، وإنْ الْمُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ

شروط إعمال (ما)

إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ — مَعَ بَقَا النَّفِىْ وَ تَرْتِيبٍ زُكِنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا — بِى أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ العُلَمَا

س1– في أي لُغَة تعمل (ما) عمل ليس ؟ وفي أي لغة لا تعمل ؟

ج1– تعمل ما عمل ليس في لغة الحجازيين ؛ وذلك لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيقولون : ما زيدٌ قائما . وقد وردت في القرآن على هذه اللغة ، قال تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ وقال تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾

فاسـم الإشـارة هذا ، والضـمير هنَّ : في محل رفع اسـم ما الحجازية ، وبشـرًا ، وأمهاتِهم : خبران لها منصوبان .

ولا تعمل عند بني تَمِيم ، وتُسَمَّى (ما) التَّمِيمِيَّة ؛ يقولون : ما زيدٌ قائمٌ ، على أنّ (زيدٌ) : مبتدأ مرفوع ، وقائم : خبر مرفوع ؛ ذلك لأنها حرف غيرُ مُخْتص لدخوله على الاسـم ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، ولدخوله على الفعل ، نحو : ما يقومُ زيدٌ ، والحرف الذي لا يختصُّ حقُّه ألاَّ يعملَ .

س2– قال الشاعر :

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج2– **الشاهد** : وما هم أولادها . **وجه الاستشهاد** : أعملَ الشاعر (ما) النافية عمل ليس فرفع بها الاسم (هم) محلاً ، ونصب خبرها (أولادَها) لفظًا ، وذلك على لغة أهل الحجاز .

س3– لا تعمل (ما) عمل ليس عند أهل الحجاز إلا بشـروط ، اذكرها تفصيلاً .

ج3– **شروط إعمالها** ، كما يلي :

1- أَلاَّ يُزَاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطلَ عملُها ، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه .

(م) وأجاز ذلك يعقوب بن السِّكِّيت فهي عاملة عنده مع زيادة إِنْ ، واستدل بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ ما إِنْ أنتمُ ذَهَباً   وَلاَ صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

وجمهور العلماء يروون هذا البيت برفع الخبر (ذهبٌ) على أن ما غير عاملة عمل ليس . ويمكن تخريج رواية النصب بأنَّ (إِنْ) نافية مُؤَكِّدَة لـ (ما) وليست زائدة فتكون بذلك (ما) قد عملت عمل ليس . (م)

2- ألاَّ يَنْتَقِضَ النَّفي بـ (إلاَّ) فإن انتقض بإلاَّ بطل عملها ، نحو : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴾ .

(م) وأجاز ذلك يونس بن حبيب ، واستدلَّ بقول الشاعر :

وما الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الْحَاجاتِ إِلاَّ مُعَذَّبًا

فقد أعمل الشاعر (ما) النافية مع أنها مُنتقضة بـ (إلا) وجمهور البصريين لا يقبلون ذلك ويُؤَوِّلون ما ورد من الشواهد ، فهم يرون أن (مَنجنونًا) في الشطر الأول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير: وما الدهر إلا يُشبه منجنوناً ، أو مفعول مطلق لفعل محذوف ، وكذلك (مُعَذّباً) في الشطر الثاني . (م)

3- ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها ، والخبر ليس ظرفًا ، ولا جارًا ومجرورًا . فإن تقدّم وجب رفعه ، نحو : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوز : ما قائمًا زيدٌ ؛ لأن الخبر تقدّم وهو ليس بظرفٍ , ولا جارٍ ومجرور .

ويجوز قولك : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك عمرٌو ؛ لأن الخبر شبه جملة .

(م) وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز إعمال (ما) عمل ليس مع تقدّم خبرها وهو ليس بشبه جملة ، واستشهدوا بقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فقد قدّم الشاعر الخبر(مثلَهم) على اسم ما (بشر) مع كون الخبر ليس ظرفًا ، ولا جارًّا ومجرورًا .

والجمهور يرفضون ذلك ، ويردُّون على هذا البيت بما يلي :

أ- أن الرواية الصحيحة برفع الخبر (مثلُهم) لا بنصبه .

ب- أنّ الشاعر قد أخطأ؛ لأنه تميمي وأراد أنْ يتكلم بلغة أهل الحجاز، وهو لا يعلم أنَّهم لا يُعْمِلُونَ (ما) عمل ليس إذا تقدم الخبر على الاسم ، والخبر ليس شبهَ جملة . (م)

4- ألاَّ يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، والمعمول ليس ظرفًا, ولا جارًّا ومجرورًا . فإن تقدم بطل عملها ، نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ . فلا يجوز نصب الخبر (آكل) لأنّ معموله (طعام) تقدّم على الاسم وهو ليس ظرفًا , ولا جارًّا ومجرورًا . ومَنْ يُجيز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيز كذلك بقاء العمل مع تقديم

المعمول ، وقيل: لا يلزم ذلك ، لِمَا في الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا الفصلُ غير موجود مع تقدّم الخبر نفسه .

فإن كان المعمول ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عملها ، نحو : ما عندك زيدٌ مقيمًا ، ونحو : ما بي أنت مَعْنِيًّا ؛ لأن الظروف , والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها .

5- ألاَّ تَتكَرَّر (ما) فإن تَكَرَّرَتْ بطل عملها ، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ ،فالأولى: نافية , والثانية : نَفَتْ نفي الأولى فصار إثباتًا ؛ لأن نفي النفي إثبات .

ولا يجوز نصب الخبر (قائم) وأجازه بعضهم .

6- ألاَّ يُبْدَل من خبرها بدلٌ موجبٌ . فإنْ أُبدل بطل عملها ، نحو: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ لايُعْبَأُ به . فالجار والمجرور (بشيء) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) وشيء الثانية: بدل من الأولى ،وهو موجب ؛ولذلك لا يجوز أن يكون (بشيء)

في محل نصب خبر ما ،وأجازه قوم ،وهؤلاء لم يشترطوا هذا الشرط . وكلام سيبويه في هذه المسالة محتمل للقولين المذكورين ، القول باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها بدل موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك

س4- قال سيبويه في الكتاب : " استوت اللغتان " في أيِّ مسألة قال هذا ؟ وما مراده باللغتين ؟ مُوضِّحًا خلاف شُرَّاح كتابه في قوله هذا .

ج4- قال سيبويه هذا القول في مسألة اشتراط ألاَّ يبدل من خبر (ما) بدل موجب - وذلك في الشرط السادس من شروط إعمالها - ومراده باللغتين

: لغة الحجاز ، ولغة تميم . واختلف شُرَّاح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : " استوت اللغتان " ، قال سيبويه ذلك بعد ذكر هذا المثال :

ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به ، وفيما يلي بيان خلافهم :

1- **قال قوم** : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل إلاَّ، وهو (بشيء) والمراد : أنّ (ما) لا تعمل فيه ، فاستوت اللغتان في أنه في محل رفع ، وهؤلاء هم الذين اشترطوا في إعمال (ما) ألاّ يُبدل من خبرها بدل موجب .

2- **وقال قوم** : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد إلا ، وهو (شيء) والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جُعلت (ما) حجازية (عاملة) أو تميمية (غير عاملة) وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) أَلاَّ يُبدل من خبرها بدل موجب .

ويُرَجِّح ابن عقيل القول الثاني في كونه هو المراد من قول سيبويه : " استوت اللغتان " .

س5- ما مراد الناظم من قوله : " وترتيبٍ زُكِن " ؟ وما معنى " زُكِن " ؟ وما مقتضى قوله هذا ؟

ج5- معنى زُكِن : عُلم . ومراده بهذا القول : أنْ يكون اسم (ما) مُقَدَّما، والخبر مُؤَخَّرًا . ومقتضى قوله - كما ذكر ذلك ابن عقيل - : أنه متى تقدّم الخبر فإن (ما) لا تعمل شيئًا سواء كان الخبر ظرفاً، أو جارًّا ومجرورًا ، أو غير ذلك ؛ وبناء على ذلك فإن (ما) في قولك : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك عمرٌو (غير عاملة) وشبه الجملة في كل مثال في محل رفع خبر للمبتدأ الذي بعدها . وذهب

آخرون إلى أنها عاملة إذا كان الخبر المقدّم شبه جملة – كما ذكرنا ذلك سابقا في الشرط الثالث من شروط إعمالها – وحينئذ فإن الظرف ، والجار والمجرور في محل نصب خبر (ما) .

(م) س6– أجاز بعض العلماء إعمال (ما) عند تكرارها خلافاً لمن أبطل عملها ، كيف يمكن توجيه القولين ؟

ج6– إذا تكررت (ما) فالثانية لها ثلاثة احتمالات ، هي :

1– أن تكون نافية لنفي الأولى ، فيصير الكلام إثباتًا ؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ ولذلك وجب إهمالهما جميعاً . وهذا هو توجيه من أبطل عملها .

2– أن تكون نافية مُؤَكِّدة لنفي الأولى ، وحينئذ يجوز إعمالها . وهذا هو توجيه من أجاز إعمالها ؛ فقد اعتبر الثانية مُؤَكِّدة لنفي الأولى ، لا نافية لها .

3– أن تكون زائدة ، وبذلك يجب إهمال الأولى عند من يُهمل (ما) إذا اقترنت بها (إنْ) الزائدة .

حكمُ الاسمِ المعطوفِ على خبرِ (ما)

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

س7– ما الحكم الإعرابي للاسم المعطوف على خبر (ما) ؟

ج7– إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف ، فله حالتان :

1- **أَنْ يكون حرف العطف مما يقتضـي أَنْ يكون المعطوف موجباً** ، أي مثبتاً ، نحو : لَكِنْ ، وبَلْ . فإذا قلتَ : ما زيد قائما لكنْ قاعدٌ ، فإنك نفيت القيام عن زيد ، وأثبتَّ له القعود . وهذا هو معنى أن يكون المعطوف موجباً.

ومثله قولك : ما زيد حاضراً بل محمدٌ ، فالمعطوف (محمد) ثبت له الحضور.

2- **أن يكون حرف العطف غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب** ، كالواو، والفاء ، ونحوهما فإنها لاتقتضـي أن يكون المعطوف موجبا. فإذا وقع المعطوف بعد (لكن ، وبل) وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، نحو : ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ ، أو : بل قاعدٌ ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعدٌ .

ولا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما) ؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب . وإذا وقع المعطوف بعد حرف عطف لايقتضـي أن يكون المعطوف موجباً جاز النّصب والرفع ، والمختار النّصب، نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . ويجوز الرفع ؛ فتقول : ولا قاعدٌ على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير :
ولا هو قاعدٌ .

زيادةُ حرفِ الجرِّ (الباء)

في خبر ليس ، وما ، ولا ، ولم أَكُنْ

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّْ

س8- اشرح مراد الناظم بالبيت السابق .

ج8- يريد أن حرف الجر (الباء) يزاد كثيرًا بعد (ليس ، وما) كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ وقد تزاد (الباء) قليلاً في خبر (لا) النافية العاملة عمل ليس ، وفي خبر مضارع كان المنفية بـ (لم) وهذا هو معنى قوله :

" وبعد لا ونفي كان قد يُجَرّ " .

مثال زيادة (الباء) في خبر (لا) قول الشاعر :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ   بمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

في هذا البيت أدخل الشاعر (الباء) الزائدة على خبر لا النافية (بمغنٍ) .

ومثال زيادة (الباء) في خبر مضارع كان المنفي بـ (لم) قول الشاعر :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

في هذا البيت أدخل الشاعر (الباء الزائدة على خبر لم أكن (بأعجلهم) .

س9- هل زيادة حرف الجر (الباء) خاصّة بـ (ما) الحجازية ؟

ج9- لا تختص زيادة (الباء) بما الحجازية، خلافا لمن قال ذلك، بل تُزاد بعد الحجازية وبعد التميميّة. وقد نَقَلَ سيبويه , والفَرَّاء زيادة (الباء) بعد (ما) عن بني تميم ، كما في قول الفرزدق وهو تميمي :

لَعَمْرُك مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

و قد اضطرب رأيُ الفارِسيُّ ، فَمَرَّةً قال : لا تُزاد الباء إلا بعد الحجازية ، ومرّة قال : تُزاد في الخبر المنفي مطلقاً .

شروطُ إعمالِ

(لاَ ، و لاَتَ ، و إِنْ)

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ وَقَدْ تَلِى لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّ

س10- في أيِّ لُغة تعمل (لا) عمل ليس ؟ وما شروط إعمالها ؟

ج10- تعمل (لا) عمل ليس في لغة أهل الحجاز ؛ يقولون: لا معروفٌ ضائعًا. وهي غير عاملة (مُهملة) في لغة بني تميم . **وأمَّا شروط إعمالها** ، فهي :

1- **أن يكون الاسم والخبر نكرتين** ، نحو : لا رجلٌ أَفْضَلَ منك .

زعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، واستشهد بقول الشاعر :

وَحلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَعَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

فقد أَعْمل الشاعر (لا) عمل ليس فنصب الخبر (باغيا) مع أن اسمها معرفة ، وهو (أنا) وهذا شاذّ . وتأوّل النحاة هذا البيت بتأويلات كثيرة ، منها : أنهم

جعلوا (أنا) نائب فاعل لفعل محذوف، وباغياً : حال ، أو مفعول ثان ، والتقدير : لا أرى باغياً ، وقيل : إنّ القياس عليه سائغ .

2- **ألاَّ يتقدّم خبرها على اسمها** ؛ فلا تَقُلْ : لا قائمًا رجلٌ .

3- **أَلاَّ يَنْتَقِضَ النَّفيُ بـــ (إلاَّ)** فلا يصحُّ نصب الخبر في قولك : لا رجلٌ إلاَّ أفضلَ من زيدٍ ، بل يجبُ رفعه .

4- **ألاَّ تكون لنفي الجنس نصًّا** . فإن كانت لنفي الجنس نصًّا عَمِلتْ عَمَلَ إنَّ، نحو : لارجلَ في الدار .

5- **ألاّ يتقدم معمول الخبر على اسمها** . فإنْ تقدَّم أُهْمِلَتْ ، نحو : لا عندك رجلٌ مقيمٌ ولا امرأةٌ . فعندك : معمول للخبر (مقيم) وقد تقدم المعمول على اسم لا (رجل) ولذلك لم تعمل (لا) عمل ليس ، ووجب تكرارها .

وفي إهمال إعمال (لا) إذا كان معمول الخبر شبه جملة ، وتقدَّمَ على الاسم -كما في المثال السابق - خلاف ، فأجاز بعضهم إعمالها إذا كان المتقدّم شبه جملة ؛ يقولون : لا عندك رجلٌ مقيمًا .

س11- قال الشاعر :

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرضِ باقِيًا ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقال الآخر :

نَصَرْتُكَ إذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج11- **الشاهد في البيت الأول** : لاشيءٌ باقياً ، ولا وَزَرٌ وَاقِيًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (لا) عمل ليس فرفع الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان .

الشاهد في البيت الثاني : لا صاحبٌ غيرَ خَاذِلٍ .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (لا) عمل ليس فرفع الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان .

(م) وهذان الشاهدان رَدٌّ على الأخفش الذي ذهب إلى أنّ (لا) ليس لها عملٌ أصلاً ، وأنَّ ما بعدها مبتدأ وخبر . وردٌّ كذلك على الزَّجَّاج الذي ذهب إلى أنّ (لا) تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورًا . (م)

س12- اذكر خلاف العلماء في إعمال (إنْ) عمل ليس ، وهل يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ؟

ج12- **مذهب أكثر البصريين , والفَرَّاء** : أنّ (إنْ) لا تعملُ شيئاً .

ومذهب الكوفيين - خلا الفرَّاء - : أنها تعمل عمل ليس ، وقال بذلك من البصريين أبو العباس المبرِّد، وأبوبكر ابن السَّرَّاج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفَتْح ابن جِنّي ، واختاره المصنِّف , وزعم أنّ سيبويه أشار إلى ذلك . وذكر ابن جِني في – الْمُحتَسَب – أنّ سعيدَ بنَ جُبَيْر رضي الله عنه قرأ قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ بتخفيف إنَّ (إنِ الذين) وبنصب (عبادًا) .

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة ، والمعرفة ؛ فتقول : إنْ رجلٌ قائماً ، وإنْ زيدٌ قائماً ، وإنْ زيدٌ القائمَ .

س13– قال الشاعر :

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْه فَيُخْذَلاَ

وقال الآخر :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ   إِلاَّ عَلَى أَضعَفِ الْمَجَانِينِ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين , وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج13- **الشاهد في البيت الأول** : إن المرءُ ميتًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (إنْ) عمل ليس فنصب الخبر (ميتًا) ورفع الاسم المعرفة (المرء) وهذا يدل على إعمالها ، وأنها لا تختصّ بالنكرات .

الشاهد في البيت الثاني : إِنْ هو مستوليًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (إِنْ) عمل ليس فنصب الخبر (مستولياً) ورفع الاسم الضمير (هو) وهذا يدل على إعمالها ، وأنها لا تختص بالنكرات .
وهذان الشاهدان ردّ على الفرّاء , وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ (إنْ) لا تعمل شيئًا .

س14- ما أصل (لات) ؟

ج14- أصلها : لا النافية زِيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً .

س15- اذكر الخلاف في إعمال لات عمل ليس .

ج15- **مذهب الجمهور** : أنها تعمل عمل ليس ، كما في قوله تعالى :
﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ .

ومذهب الأخفش : أنها لا تعمل شيئًا، فإن وُجِد الاسم بعدها منصوبًا – كما في الآية السابقة – فنَاصبه فِعل مُضمر ، والتقدير : " لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ "
وإن وُجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : " لاتَ حينُ مناصٍ كائِنٌ لهم " .

س16– ما شروط إعمالها ؟ وبم تختص عن غيرها ؟

ج16– يُشترط لعملها الشروط الخاصَّة بعمل (ما) ما عدا الشرط الأول ، وهو : أَلاَّ يقع بعدها إن الزائدة ؛ لأنَّ (إنْ) الزائدة لا تقع بعد (لات) ، **وتختص زيادة على ذلك بما يلي :**

1– **أن يكون اسمها وخبرها دالَّين على الزمان** ، نحو كلمة (حِين) قال تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ . وقيل لا تعمل إلا في لفظ (الحين) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : " وما لِلاَت في سوى حين عَمَل" وقد وافق بذلك سيبويه فيما ذَكره من أنّ (لات) لا تعمل إلا في الحين . **واختُلف في المراد بذلك** ، فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفه ،كالساعة ، والوقت ، والزمان ، وغيرها . وقال آخرون ، منهم الفراء : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين ، وفيما رادفه من أسماء الزّمان .

2– **ألاَّ يُذكر اسمها وخبرها مَعًا** ، فيحذف أحدهما ، والكثير حذف اسمها وبقاء خبرها ،كما في الآية السابقة ، والتقدير : لات الحينُ حينَ مناصٍ .

وقد قُرِئ شُـذوذاً قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ برفع (حين) على أنه اسـم لات ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينُ مناصٍ كائنًا لهم . وهذا هو المراد بقول الناظم : " وحَذْفُ ذِي الرَّفع فشـا والعكس قلّ " (أي : يكثرُ جداً حذف الاسم ، ويقلُّ جداً حذف الخبر) .

س17– قال الشاعر :

نَدِم الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج17– **الشاهد فيه** : ولات ساعةَ مندم .

وجه الاستشـهاد: أعمل الشـاعر (لات) عمل ليس فحذف الاسـم ونصـب الخبر (سـاعة) مع أنَّ الخبر ليس لفظ الحين وإنما هو بمعناه . وهذا هو مذهب الفرّاء في أنّ (لات) لا يختصُّ عملها بلفظ الحين .

أفعالُ الْمُقَارَبَةِ

كَادَ , وأخواتُها

عملها ، ونوع خبرها

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ   غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

س1- هل ثَمَّةَ خلاف في فعلية كاد , وأخواتها ؟

ج1- لا خلاف في فعلية كاد, وأخواتها إلا عسى ، ففيها ثلاثة أقوال للنحاة :

1- **أنها فعل** ، بدليل اتصال تاء الفاعل بها ، نحو : عسيتُ ، وكذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بها ، نحو : عَسَتْ فاطمةُ أن تنجح .

وهذا قول البصريين ، ورجَّحه المتأخِّرون .

2- **أنها حرف تَرَجٍّ** سواء اتّصل بها ضمير رفع ، أو نصب ، أم لم يتصل بها أحدهما . وهذا قول جمهور الكوفيين ، ومنهم ثعلب ، وتبعهم على ذلك ابن السَّرَّاج .

3- **أنها حرف تَرَجٍّ إذا اتصل بها ضمير نصب** , كما في قول الشاعر :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا   تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فإذا لم يتصل بها ضمير نصب فهي فعل . وهذا قول سيبويه .

س2- اذكر أقسام كاد , وأخواتها باعتبار معناها .

ج2- تنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، هي :

1- **أفعال المقاربة** ، وهي : كَادَ ، و كَرَبَ ، وأَوْشَكَ ، نحو : كادَ الطفلُ يَسْقُطُ ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على قرب حدوث الخبر .

2- **أفعال الرَّجاء** ، وهي : عَسَى ، وحَرَى ، واخْلَوْلَقَ ، نحو : عسى الطالبُ أن ينجحَ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على رجاءِ حصول الخبر ، وتوقُّعِه .

3- **أفعال الإنشاء** (الشُّرُوع) وهي : جَعَلَ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ ، وأَنْشَأَ ، نحو : جَعَلَ المدرسُ يشرحُ الدرس ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على الابتداء في حدوث الخبر .

وتَسْمِيَتُها جميعاً أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

س3- ما عمل هذه الأفعال ؟ وما نوع خبرها ؟

ج3- هذه الأفعال تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ ويُسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها، ولكنّ خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعًا ، نحو : كادَ زيدٌ يقومُ ، وعسى زيدٌ أن يقومَ . فيقوم : فعل مضارع في محل نصب خبر كاد، وأن يقومَ : في محل نصب خبر عسى .

س4- قال الشاعر :

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دَائِمًا   لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وقال الآخر :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا   وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

عيِّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج4- **الشاهد في البيت الأول** : عسيت صائماً .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (عسى) عمل كان فرفع الاسم , ونصب الخبر ، وجاء بخبرها (صائماً) اسمًا مفردًا ، وهذا نادرٌ ؛ لأنّ الأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعًا .

ويجوز أن يكون (صائماً) خبرًا لكان محذوفة مع اسمها ، وتكون بذلك عسى تامّة تكتفي بمرفوعها .

الشاهد في البيت الثاني : وما كدت آئبا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (كاد) عمل كان فرفع الاسم , ونصب الخبر ، وجاء بخبرها (آئباً) اسماً مفردًا ، وهذا نادرٌ ؛ لأن الأصل أن يكون خبر كاد فعلا مضارعًا . وزعم بعض النحاة أن الرواية الصحيحة لهذا البيت ، هي : وما كنتُ آئبًا .

بـ (أَنْ) المصدريّة

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

س5– ما حكم اقتران خبر عسى , وكاد بأنْ المصدرية ؟ وما مذاهب العلماء في ذلك ؟

ج5– يقترن خبر عسى بأنْ كثيرًا ، وتجريده مِنْها قليلٌ ، كما في قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقول الآخر: **عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يومٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ**

فقد أورد الشَّاعران خبر عسى (يكون) و (يأتي) مجردًا من أَنْ ، وهذا لا يقع إلا في الشعر على مذهب جمهور البصريين ، ولم يَرِدْ خبر عسى في القرآن إلا مقترنًا بأنْ، قال تعالى:﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾،وقال تعالى:﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ .

وأما كاد فذكر الناظم أنها عكس (عســـى) فالكثير في خبرها أن يتجرد من أنْ ، ويقلُّ اقترانه بها ، فمن اقترانها بالخبر قوله ع : "ما كِدْتُ أَنْ أُصَــلِّيَ العَصْــرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّــمْسُ أَنْ تَغْرُبَ " وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأَنْدَلُسِـيُّون من أنَّ اقتران خبرها بأنْ مخصوص بالشعر ، كما في قول الشاعر :

كَادَتِ النَّفسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ

ولم يَرِدْ خبر كاد في القرآن إلا مجردًا من أَنْ ، قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾

.

مَعْنَى حَرَى

وحكم اقتران خبر حَرَى , واخلولق , وأوشك بأَنْ

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلاَ   خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

س6- ما حكم اقتران خبر حَرَى , واخلولق, وأوشـــك بأنْ ؟ وما مراد الناظم بقوله : " وَكَعَسَى حَرَى " ؟

ج6- **مرادهُ** : أنّ حَرَى مثل عسـى في الدلالة على الرَّجاء . وأما حكم اقتران خبر **حرى** بأَنْ فواجب ،نحو:حَرَى زيدٌ أن يقومَ ،ولم يُجَرَّدْ خبرها من أَنْ ،لا في الشِّـــعر ,ولا في غيره . وكذلك **اخلولقَ** يجب اقتران خبرها بأن ،نحو: اخْلَوْلَقَتِ السَّـماءُ أن تُمْطِرَ ،وأمَّا **أوشك** فالكثير اقتران خبرها بأنْ ،كما في قول الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا   إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

ويَقِلُّ حذف خبرها مِن أنْ ، كما في قول الشاعر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

في هذا البيت أتَى الشاعر بخبر يوشك (يوافقُها) مُجَرَّدًا من أنْ ، وهذا قليل .

حكمُ اقترانِ خبرِ كَرَبَ ، وأفعالِ الشُّروعِ بأنْ

وَمِثْلُ كَادَ فِى الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

س7– ما حكم اقتران خبر كَرَبَ ، وأفعال الشُّروع بأَنْ ؟

ج7– ذكر الناظم أنّ كَرَبَ مثل كاد – على الأَصَحّ – يَقِلُّ اقتران خبرها بأَنْ ، ويكثر تجريده منها . فمثال التجريد قول الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِندٌ غَضُوبُ

فقد أتى الشاعر بخبر كَرَبَ (يذوب) مجردًا من أَنْ ، وهذا هو الكثير ، ولم يذكر سيبويه في خبر (كرب) إلا تجرّده مِن أَنْ .

ومثال اقتران خبر كَرَبَ بأنْ قول الشاعر :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

فقد أتى الشاعر بخبر كرب (أنْ تقطعا) مقترناً بأنْ ، وهذا قليل . وهذا البيت رَدٌّ على سيبويه ؛ لأنه لم يَحْكِ في خبر كرب إلا التَّجَرُّد .

وأمَّا أفعال الشروع فلا يجوز اقتران خبرها بأَنْ ، نحو : أنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وطَفِقَ زيدٌ يدعو ، وجَعَلَ يتكلَّمُ ، وأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يأكلُ . فالخبر في كل هذه الأمثلة لا يقترن بأنْ ؛ لأنّ المقصود به الحال ، وأنْ للاستقبال ففي الجَمْعِ بينهما مُنافاة ، وتناقُض .

س8- ما المشهور في كرَب فتح الرَّاء ، أو كسرها ؟

ج8- المشهور في كرَب فتح الرّاء ، ونُقِل كَسْرُها أيضًا (كَرِبَ) .

تَصَرُّف كادَ ، وأخواتِها

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشِكَا

س9- ما الذي يتصـــرف من كاد , وأخواتها ؟ واذكر أقوال العلماء في هذه المسألة .

ج9- هذه الأفعال لا تتصرف إلا كاد ، وأوشـك - وهذا هو مفهوم كلام الناظم - وحكى غيره خلاف ذلك، فحكى صـاحب الإنْصَـاف (الأَنْبَاري) اسـتعمال المضـارع ، واسـم الفاعل من (عسـى) قال: عَسَـى، يَعْسِـي فهو عَاسٍ . وحكى الجوهري مُضـارع (طَفِقَ) وحكى الكسـائي مضـارع (جَعَلَ) . أمَّا كاد ، وأوشـك فقد اسْتُعْمِلَ منهما المضارع ، قال تعالى: ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ ،

وكما في قول الشاعر :

يُوشِكُ مَنْ فرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وزعم الأصمعي أنه لم يُستعمل يوشك إلا بلفظ المضارع ولم يُستعمل بلفظ الماضي ، وزعمه ليس بِسَدِيد ، بل قد حكى الخليلُ استعمال الماضي ، وقد ورد ذلك في الشعر ، كقول الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

والكثير استعمال (أوشك) بلفظ المضارع وقلّ استعمال الماضي، وقد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من أوشك ، كقول الشاعر :

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أنْ تَعُودَ خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا

وقد ورد استعمال اسم الفاعل من كاد ، كما في قول الشاعر :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

استعمالُ عسى ، واخلولقَ ، وأوشكَ

ناقصةً ، وتامَّةً

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ   غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

س10- ما الذي يختصُّ من هذه الأفعال باستعماله ناقصًا , وتامًّا ؟ وكيف نُمَيِّزُ الفعل النّاقص من التّام ؟

ج10- اخْتُصَّتْ عسى , واخلولق , وأوشك بأنها تُستعمل ناقصة , وتامَّة دون أخواتها التي لا تستعمل إلا ناقصة .

والأفعال الناقصة : هي التي تحتاج إلى اسم وخبر لإتمام المعنى ، نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، واخلولقَ عمرٌو أن يأتي , وأوشك عليٌّ أن يسافرَ .

وأما التَّامّة : فهي التي يَلِيَها (أنْ والفعل) مباشرة فيكون المصدر المؤول في محل رفع فاعل لها فتكتفي به في إتمام المعنى , ولا تحتاج إلى خبر ، نحو : عسى أن يقوم ، واخلولقَ أن يأتِي ، وأوشك أن يسافر .

فكلٌّ مِنْ (أن يقومَ ، وأن يأتِيَ ، وأن يُسافر) في محل رفع فاعل .

س11- وضِّح خلاف العلماء في نحو : عسى أَنْ يقومَ زيدٌ .

ج11- سَبَقَ أنْ ذَكَرْنَا أنَّ عسى , وأوشك ,واخلولق تكون تامّة إذا وقع بعدها مباشرة المصدر المؤول (أَنْ والفعل) فيكون فاعلاً لها ، واخْتُلِفَ في حالة وقوع

اسم ظاهر بعد أنْ والفعل ، كما في مثال السؤال : عسى أن يقومَ زيدٌ ، على النحو الآتي :

1- **ذهب الشَّلَوْبين** : إلى أنّه يجب أن يكون الاسم الظاهر (زيدٌ) مرفوعًا بالفعل الذي بعد أنْ ، وهو (يقوم) على أنه فاعل له . فزيدٌ : فاعل ليقوم، والمصدر المؤول (أنْ يقوم) في محل رفع فاعل لِعَسى ، فتكون عسى تامّة استغنت عن الخبر ، وعلى ذلك فلا يُؤتى بضمير في الفعل إذا كان الفاعل مثنًى ، أو جمعًا ؛ فتقول : عسى أن يقومَ الزيدانِ ، وأوشك أن يقوم الزّيدون ؛ لأن الفعل رفع الاسم الظاهر الذي بعده .

2- **ذهب المبَرّدُ، والسِّيرَافِيُّ، والفَارسيُّ** : إلى جواز أن تكون عسى تامة ، كما قال الشلوبين ، وجواز وجه آخر ، وهو : أن يكون الاسم الظاهر الذي بعد أَنْ والفعل مرفوعًا على أنه اسمٌ لعسى مؤخر ، والمصدر المؤول في محل نصب خبر لِعَسَى مقدّم ، وفاعل الفعل (يقوم) ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عَوْدُه عليه – وإنْ تأخَّر لفظاً – لأنه مُقَدَّمٌ في الرتبة ، وعسى في مثل هذه الحالة تكون ناقصة ، وعلى هذا الرأي يُؤْتَى بضمير في الفعل الذي بعد أَنْ ؛ لأن الاسم الظاهر الذي بعده ليس فاعله ، بل هو اسم عسى ؛ فتقول : عسى أَنْ يقوما الزيدان ، وأوشك أَنْ يقوموا الزّيدون ، واخلولق أَنْ يَقُمْنَ الهنداتُ . وإلحاق الضمير بالفعل

في التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، وعدم إلحاقه به هو فائدة الخلاف في هذه المسـألة .

جوازُ الإضمارِ في عسى

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

س12- بم اخْتَصَّت عسى من بين سائر أخواتها ؟

ج12- اختصت عسى من بين سائر أخواتها بأنها إذا تقدّم عليها اسم جاز - **على لغة بني تميم** - أَنْ يُضْمَر فيها ضمير يعود على الاسم المتقدِّم ، نحو : زيدٌ عسى أن يقومَ . فاسم عسى : ضمير مستتر يعود على زيد ، والمصدر المؤول في محل نصب خبر عسى . **ويظهر الضمير في التثنية , والجمع** ؛ تقول : الزيدانِ عَسَيَا أن يقوما ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا ، والهِنْدانِ عَسَتَا أن تقوما ، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ . **وتظهر علامة التأنيث** ، نحو: هِنْدٌ عَسَتْ أن تقوم . وهي على هذه اللغة ناقصة .

وأما الحجازيون فيُجَرِّدونها عن الضمير ، وهي على لغتهم تَامَّة ؛ إذ لا ضمير في عسى عندهم ، والمصدر المؤول في محل رفع فاعل عسى ، **وعلى لغتهم لا يُؤْتَى بضمير في التثنية , والجمع** ؛ يقولون : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا , والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ .

ولا تظهر علامة التأنيث ؛ تقول : هندٌ عسى أن تقوم . ومنه قوله تعالى:
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ﴾ .

فعسى في هذا السِّياق مُطَابقة للغة أهل الحجاز ؛ لِتَجَرُّدها من ضمير الجماعة (القوم) في الأولى ، وتجرّدها من ضمير النِّسْوة في الثانية .

والاسم المتقدم في كلا اللغتين مبتدأ خبره جملة عسى .

هذا ما تختصُّ به عسى ، وأما غيرها من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيها ؛ فتقول: الزيدان جعلا يَنْظِمانِ ، والزيدون طَفِقُوا يأكلون . ولايجوز ترك الإضمار ؛ فلا يُقال : الزيدان جَعَل ينظمان ، والزيدون طَفِقَ يأكلون .

فَتْحُ سينِ عسى , وكَسْرُها

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ   نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

س13- متى يجوز فتح سين عسى , وكسرها ؟ وما المشهور في ذلك ؟

ج13- يجوز فتح سين عسى , وكسرها إذا اتصل بِعَسَى ضمير رَفْع لِمُتَكَلِّم ، نحو : عَسَيتُ ؛ أو لمخاطب ، نحو : عَسَيتَ ، وعَسَيتِ ، وعَسَيتُما ، وعَسَيتُم ، وعَسَيتُنّ ؛ أو لغائباتٍ ، نحو : عَسَينَ . والفتح في ذلك كلِّه

أشـــهر. وقرأ نافع قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ بكســـر الســـين (عَسِيتم) وقرأ الباقون بفتحها .

إِنَّ ، وأخواتُها

عملُها

لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

س1– ما نوع إنّ وأخواتها ؟ وما عملها ؟ وما العامل في خبرها ؟

ج1– إن وأخواتها أحرف ناسخة تنصب المبتدأ ويُسمى اسمها ، وترفع الخبر و يُســـمى خبرها ، نحو : إنَّ زيدًا عالمٌ ، ونحو : عَلِمَ زيدٌ أَنِّي كُفْءٌ ، ولَكِنَّ ابنه ذوضِغْنٍ ، ونحو : ليت زيدًا عالمٌ ، و: كَأَنَّ زيدًا أسدٌ ، و: لَعَـــلَّ عَمرًا قادمٌ . وهي عاملة في المبتدأ والخبر عند البصـــريين ، أمّا الكوفيون فهي عاملة عندهم في المبتدأ ولا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخول إنّ، و أخواتها .

(م) وحكى جماعة من العلماء أنّ قومًا من العرب ينصبون بإنَّ وأخواتها الاسم، والخبر جميعاً – ونُسب ذلك إلى بني تميم – ,واستشهدوا بقول الشاعر :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً

وجمهور النّحاة لا يُسَلِّمون بذلك ، وعندهم أنّ المنصوب الثاني (أسداً) منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إنّ ، والتقدير : إنّ حُرّاسَنا يُشْبِهون أُسداً . (م)

س2– لم عَدَّ سيبويه إنَّ وأخواتها خمسة ؟ وما معاني هذه الأحرف الستة ؟

ج2– عَدّها سيبويه خمسة فَأَسْقَطَ أَنّ المفتوحة ؛ لأنّ أصلها إِنّ المكسورة .

وأما معانيها فهي كما يلي :

1– معنى إِنَّ : التَّوْكِيدُ   2– معنى أَنَّ : التَّوْكِيدُ .

3– معنى كَأَنَّ : التَّشْبِيهُ   4– معنى لَكِنَّ : الاسْتِدْرَاكُ .

5– معنى لَيْتَ : التَّمَنِّي   6– معنى لَعَلَّ : التَّرَجِّي ، والإشْفَاقُ .

س3– ما الفرق بين التَّرَجِّي , والتَّمَنِّي ؟ وما الفرق بين التَّرَجِّي, والإشْفَاقِ ؟

ج3– **الفرق بين الترجي , والتّمني** : أنَّ **التّرجي** لا يكون إلا في الممكن حصوله ، نحو : لعلَّ اللهَ يغفرُ لنا . ولا يصحُّ نحو : لعلَّ الشبابَ يعودُ ؛ لأنه هنا لغير الممكن حصوله ، وأمّا **التّمني** فيكون في الْمُمْكِن حصوله ، نحو : ليت زيدًا قائمٌ ، ونحو : ليت لي سَيَّارةً جديدةً ، ويكون في غير الممكن ، نحو : ليت الشبابَ يعودُ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ .

والفرق بين التّرجي , والإشفاق : أنَّ التَّرَجي يكون في الأمر المحبوب ، نحو : لعلَّ الله يرحمُنا ، أمّا الإشفاق فيكون في المكروه ، نحو : لعلَّ العَدُوَّ يقدُمُ ، ولعلَّ الطفلُ يسقطُ من السرير .

(م) س4– ما المواضع التي يمتنع دخول إنّ وأخواتها عليها ؟

ج4– يمتنع دخول إنّ وأخواتها على ما يلي :

1– الجملة التي يجب فيها حذف المبتدأ ، نحو : عرفتُ زيدًا العالِمُ . فالعالم خبر لمبتدأ محذوف وجوبا , تقديره (هو) فلا يجوز دخول إنّ وأخواتها على هذه الجملة وغيرها مِمَّا يجب فيها حذف المبتدأ .

2– المبتدأ الملازم للابتداء ولا يخرج عن كونه مبتدأ ، نحو : ما التعجبيّة ، وكلمة (طُوْبَى) وأشباهها، في مثل قولك : طُوبَى للمجاهد في سبيل الله ؛ فإنها لا تكون إلا مبتدأ .

3– المبتدأ الذي تجب له الصدارة ، كأسماء الاستفهام , والشرط . ويُسْتَثْنى ضمير الشَّأن فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه إنّ ، كما في قول الشاعر :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ

فاسم إنّ : ضمير الشأن محذوف وقد دخلت عليه إنّ . وحُمِل على ذلك قوله ε : " إنَّ مِنْ أَشَدِّ النّاسِ عَذَابًا يومَ القِيامَةِ المصَوِّرُون " فاسم إنّ في هذا الحديث ضمير الشأن محذوف ، والتقدير : إنَّه .

4– الجملة التي يكون الخبر فيها طَلَبِيًّا ، كالأمر، والنَّهي ، والاستفهام...إلخ ، أو يكون الخبر فيها إنشائيًا (غير طلبي) كجملة القَسَم ، وعَسَى ، وُربَّ ، وكم الخبرية

، والمدْحُ والذَّم ، والصَّـيَغ التي يُرَاد إيقاعها ,وإقرارُها مثل قولك: بِعْتُ , أو وَهَبْتُ , أو أعطيتُ لك ما تُريد .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمۡ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ فقال النحاة : إنها على تقدير محذوف يقع خبرًا لإنَّ ، وجملتا : (ساء) و (نِعِمَّا) الإنشائيتان معمولتان للخبر المحذوف .

وأجاز بعض العلماءِ وقوع الجملة الإنشائية خبرًا لِإنَّ إذا كانت للمدح أوالذَّم ،

كما في الآيتين السابقتين ، وأمَّا قول الشاعر :

إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ   لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فالخبر (لا تحسـبوا) طلبيٌّ وهو ليس الخبر عند النحاة ، بل هو معمول للخبر المحذوف .

ويرى بعض النحاة جواز وقوع الجملة الطلبية خبرًا لإنّ ، ولكن على قِلّة . ويُستثنى من ذلك عندهم أَنَّ المفتوحة المخَفَّفة فيجوز وقوع خبرها جملة إنشـائية ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ ﴾ وكقراءة مَنْ قرأ بتخفيفها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ ﴾ .

وجوبُ مراعاةِ الترتيبِ بين اسمِ إنَّ ، وخبرِها

وحكم تقديم خبر إنَّ على اسمها

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِى الَّذِى كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِى

س5- ما حكم تقديم خبر إنّ وأخواتها على اسمها ؟

ج5- يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إلاَّ إذا كان الخبر ظرفًا ، أو جارًّا ومجروراً فله في ذلك حالتان :

1- **جواز تقديمه وتأخيره** ، نحو: ليتَ فيها غيرَ البَذِي ،و: ليت هنا غيرَ البذي .

ففي هذين المثالين يجوز تقديم الخبرين (فِيها ، وهُنا) على الاسم (غير) ويجوز كذلك تأخيرهما عنه .

2- **يجب تقديمه** , في نحو : ليت في الدار صاحبها . فلا يجوز تأخير الخبر (في الدار) ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . ويجب تقديمه كذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ لأن الاسم مقترن بلام الابتداء .

س6- هل يجوز تقديم معمول خبر هذه الأحرف على اسمها ؟

ج6- لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمول ليس ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا. فلا يجوز قولك: إنّ طعَامَك زيدًا آكلٌ ؛ لأن (طعَام) معمول للخبر آكل ، وهو ليس ظرفاً ، ولا جارًّا ومجرورًا .

أمَّا إذا كان المعمول ظرفاً ،أو جارًّا ومجرورًا فَمَنَعَ قومٌ تقديمه ،وأجازه آخرون، نحو : إنّ بك زيدًا واثِقٌ ، وإنّ عندك زيدًا جالسٌ .

س7– قال الشاعر :

فَلاَ تَلْحَنِي فِيها فإنَّ بِحُبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جمٌّ بَلاَبِلُهْ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج7– **الشاهد** : فإنّ بحبِّها أخاك مُصابُ القلب .

وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر معمول خبر إنَّ الجار والمجرور (بحبِّها) على اسم إنّ (أخاك) وعلى الخبر (مصـــابُ القلب) فدلّ ذلك على جواز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمول شبه جملة .وهذا هو رأي شيخ النحاة سيبويه.

مواضعُ وجوبِ فتحِ همزةِ إنَّ

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

س8– لهمزة إنَّ ثلاث حالات ، اذكرها .

ج8– الحالة الأولى : وجوب الفتح الحالة الثانية : وجوب الكسر.

الحالة الثالثة : جواز الأمرين .

س9– متى يجب فتح همزة إِنّ ؟

ج9– **يجب فتح همزة إِنّ إذا سَدَّ المصدر مَسَدَّها مع معموليها** ، ومعنى ذلك : أنّه يجب فتح همزة (إن) إذا وقعت مع اسمها وخبرها بتأويل مصدر في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، كما في المواضع الآتية :

1- **إذا وقعت في موضـــع رفع فاعل** ، نحو : يُعجبُني أَنَّك قائم ، والتقدير : يعجبني قيامُك ، فالمصـــدر المؤول (أنك قائم) في محل رفع فاعل ؛ لذا وجب فتح همزة (أنّ) وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ (أي: أولم يكفهم إنزالنا ...) .

ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرًا ،كما في المثالين السابقين ، أو أن يكون الفعل مقدَّرًا ، وذلك بعد (**ما**) **المصدرية** ، نحو قولهم : لا أُكَلِّمهُ ما أَنَّ في السَّماءِ نجمًا ، والتقدير : لا أكلِّمُه ما ثَبَتَ كونُ نجمٍ في الســـماء , وبعد **(لو) الشـــرطية** في مذهب الكوفيين ، كما في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ (أي: لو ثَبَتَ صَبْرُهم) .

2- **إذا وقعت في موضـــع رفع نائب فاعل** ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ (أي : أُوحِيَ إِليَّ اســـتماعُ نفرٍ من الجنّ) . فالمصدر المؤول (أنّه استمع) في محل رفع نائب عن الفاعل ؛ وذلك لأن الفعل (أُوْحِيَ) مبني للمجهول ، ونحو : عُلِمَ أَنَّكَ ناجحٌ .

3- **إذا وقعت في محل نصب مفعول به** ، نحو : عرفتُ أَنَّك قائمٌ (أي : عرفتُ قيامَك) ونحو: ظننتُ أَنّك مريضٌ . فالمصدر المؤول (أنك مريض) في محل نصب مفعولي ظنّ .

4- **إذا وقعت في موضـع جر بحرف الجر** ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنَّك قائمٌ (أي : مِنْ قيامِكَ) .

(م) 5- **إذا وقعت في موضع رفع مبتدأ مؤخر** ، نحو قوله تعالى :

﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةً﴾ (أي: ومِنْ آياتِـهِ رُؤْيتُـكَ الأرضَ خاشعةً).

6- **إذا وقعت في موضـع جر مضـاف إليه** ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ (أي : مثلَ نُطْقِكُم) .

7- **إذا وقعت في موضع معطوف على شيء مما سبق** ، نحو قوله تعالى :
﴿ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فالمصدر المؤول (أَنِّي فضـلتكم) في محل نصـب معطوف على المفعول به : نعمتى (أي : اذكروا نعمتي وتفضيلي إِيَّاكم) .

8- **إذا وقعت في موضع بدل من شيء مما سبق**،نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ﴾ (أي: وإذْ يعدُكم الله إحدى الطائفتين كونَها لكم) . فالمصدر المؤول (أنّها لكم) في محل نصب بدل اشتمال من المفعول به (إحدى الطائفتين) . (م)

س10- لم قال الناظم: " لِسَدَّ مَصْدَرِ مَسَدَّها " ولم يقل: لسدِّ مُفْرَدِ مَسَدَّها؟

ج10- قال ذلك ؛ لأن المفرد قد يَسُدُّ مَسَدّ إنّ ومع ذلك يجب كسر همـــزتها، نحو : ظننت زيدًا إنَّه قائمٌ . فإنَّه قائم : ســدَّ مســدَّ مفرد ،وهذا المفرد هو المفعول الثاني لظنَّ ، وليســتْ (أي : فإنه قائم) بتقدير مصــدر ؛ إذ لا يصــحُّ : ظننتُ زيدًا قيامَه .

والأصل في ذلك : أنَّ اسم الذَّات (زيد) لا يُخْبَرُ عنه بمصدر إلاَّ بتأويل , وإنَّ ليست حرف مصدر ؛ ولذلك وجب كسر همزتها .

والحرف المصدري هو (أَنَّ) فهي التي تُؤَوّل بمصدر صريح مع اسمها وخبرها.

مواضعُ وجوبِ كسرِ همزةِ إنَّ

فَاكْسِرْ فِى الابْتِدَا وَفِى بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ محَلّ   حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

س11- ما المواضع التي يجب فيها كسر همزة إنَّ ؟

ج11- **يجب كسر همزة إنّ** في المواضع الآتية :

1- **إذا وقعت إنّ في ابتداء الكلام** ، نحو : إنّ زيدًا قائم . ولا تقع (أَنَّ) المفتوحة في أول الكلام ؛ فلا يُقالُ : أَنّك فاضـــلٌ عندي ، بل يجب تأخيرها ؛ فتقول : عندي أَنّك فاضلٌ . وأجاز بعضهم الابتداء بها .

2- **إذا وقعت في أوّل جملة الصَّـــلَة** ، نحو : جاء الذي إنّه قائمٌ . فالذي اســـم موصـــول ، وجملة (إنّه قائم) صـــلته ، وقد صُـــدِّرت هذه الجملة بإِنَّ ؛ ولذا وجب كســـرها . ومنـه قولـه تعـالى : ﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ .

3- **إذا وقعت جواباً للقسم وفي خبرها اللام** ، نحو : واللهِ إِنَّ زيدًا لقائمٌ .

فَإنْ لم يقع في خبرها اللام جاز الكسر – عند البصريين – تقول :

والله إنَّ زيداً قائمٌ .

4- **إذا وقعت في صدر جملة مَحْكيَّة بالقول** ، نحو : قُلْتُ : إنَّ زيدًا قائمٌ ، وكما في قوله تعـالى : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ فـإنْ لم تُحْكَ بالقول وأُجْرِيَ القول مُجْرَى الظنّ فُتِحت ، نحو : أتقول أنَّ زيدًا قائمٌ ؟ (أي : أتظنّ) ففي هذا المثال فُتحت همزة إنّ ؛ لأن القول فيه بمعنى الظَّن .

5- **إذا وقعت في صدر جملة حالية**،نحو: زُرْتُه وإنِّي ذو أَمَلٍ.ومنه قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ ﴾ .

6- **إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل بسبب اللام** ، نحو : علمتُ إنَّ زيدًا لقـائمٌ . فـالفعل (عَلِمَ) من أفعـال القلوب وقد عُلِّق عن العمل (أي : تُرِك عمله لفظًا فلم ينصـــب مفعولين في الظاهر) وذلك بســـبب

دخول لام الابتداء على الخبر ؛ ولذلك وجب كسـر همزة إنَّ . فإنْ لم يكن في خبرها اللام فتحت وجوبا ، نحو : علمت أَنّ زيدًا قائم ؛ لأنها حينئذ تكون في تقدير مصدر وقع في محل نصب مفعولي عَلِمَ . وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق ، هي : رأى ، وعَلِمِ ، ووَجَدَ ، ودَرَى .

7- **إذا وقعت بعد أَلاَ الاسْتِفْتَاحِيَّة** ، نحو : أَلاَ إنَّ زيدًا قائمٌ . ومنه قوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ .

8- **إذا وقعت بعد حَيْثُ** ، نحو : اجلس حيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ .

9- **إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عَيْن** ، نحو: زيدٌ إِنَّه قائم . فجملة (إنه قائم) خبر عن اسم عين (ذات) ، وهو : زيد .

واعلم أن هذه المواضع الثلاثة الأخيرة ينطبق عليها الموضع الأول، وهو : وقوعها في صدرجملتها ؛ لأنَّ اتصالها بما قبلها اتصال معنوي , لا إعرابي .

س12- قال الشاعر :

مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إِلاَّ وَإِنَّ لَحَاجِزِي كَرَمِي

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج12- **الشاهد** : إِلاَّ وإنَّ لحاجزي كرمي .

وجه الاستشهاد : وردت همزة إنَّ مكسورة؛ لأنها وقعت موقع الحال .

وَثَمَّةَ سبب آخر لوجوب كسرها ، وهو : دخول اللام في خبرها .

ومِثْلُ هذا البيت قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾ وردت (إنّ) في هذه الآية مكسورة الهمزة وجوباً ؛ لسببين :

أولهما : وقوعها موقع الحال .

وثانيهما : اقتران خبرها باللام ، وكلٌّ واحد من السببين يقتضي كسرها وجوباً .

مواضعُ جوازِ فتحِ همزةِ إنَّ ، وكسرِها

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ ... فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

س13- ما المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إنّ , وكسرها ؟

ج13- **يجوز فتح همزة إنّ , وكسرها** في المواضع الآتية :

1- إذا وقعت بعد إذا الفُجَائِيَّة ، نحو : خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم .

ويجوز : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائمٌ .

وفي هذا الموضع خلاف مبنيٌّ على الخلاف في إذا الفجائية : أحرف هي أم ظرف ؟ وذلك على التفصيل الآتي :

من جعل إذا الفجائية حرفًا ،كابن مالك جاز عنده كسر همزة إنَّ على أنَّ ما بعدها جملة تامة ، نحو : خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا قائم ، والتقدير : خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ ، وفي حالة الكسر هذه ليس لك إلا إعراب واحد ، وهو: إنّ : حرف نصب وتوكيد ، وزيدًا : اسمها ، وقائمٌ : خبرها . وجاز عنده كذلك فتح همزة إنّ على تقدير أنَّها مع صلتها (اسمها وخبرها) في تأويل مصدر، ولك في حالة الفتح هذه وجهان :

أ – أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، نحو : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائم . فالمصدر المؤول (أنّ زيدًا قائمٌ) مبتدأٌ خبره محذوف ، والتقدير : خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ حاصلٌ .

ب– أن تجعل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف . والتقدير فإذا الحاصل قيامه .

(م) ومن جعل إذا الفجائية ظرفًا زمانيًا ، أو مكانيا فقد أوجب فتح همزة إنّ على تقدير أنها مع صلتها في تأويل مصدر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه إعرابية :

أ– أن يكون المصدر مبتدأ خبره (إذا) نفسها .

ب– أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف .

ج– أن يكون المصدر خبر لمبتدأ محذوف . (م)

2- إذا وقعت جواب قســـم ، وليس في خبرها اللام ، نحو : حَلَفْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ (بفتح همزة إنّ , وكسـرها) ويشـترط لجواز الوجهين (الفتح , والكسـر) ما يلي :

أ- أن يكون الخبر خاليا من اللام ، كما في المثال السابق .

ب- أن تكون جملة القســـم إمّا اسمية ، نحو : لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا قائمٌ ، وإمّا فعلية فعلها مذكور ، نحو : حلفتُ إنّ زيدًا قائم ، ونحو : أقســـمُ بالله إنَّ الظَّالِمَ هالكٌ بِظُلْمِهِ .

أمّا إذا كان فعل القســـم محذوفًا، نحو: واللهِ إنّ زيدًا قائم ، فالكوفيون يُجيزون فيها الوجهين ، والبصـــريون يُوجبون الكســـر ، ومذهبهم هو الصـــحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر في هذا الموضع . فإذا وقعت اللام في خبر إنّ فقد وجب كســر همزة إنّ ســواء ذُكِر فعل القســم ، أو حُذِف ، فمِن ذِكْرِ الفعلِ قوله تعالى : ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴾ ومِنْ حذف الفعل قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ .

وعلَّة ذلك أنَّ اللام لا تدخل إلا على خبر (إنَّ) المكسورة .

3- إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، وهي : الفاء الواقعة في جواب الشـــرط ، نحو : مَنْ يَأتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ .

فالكســر على اعتبار (إنَّ) في صــدر جملة فهي مع معموليها جملة في محل جزم جواب الشرط ، وأَمَّا الفتح فعلى اعتبار أَنَّ مع معموليها : في تأويل مصدر مبتدأ، والخبر محذوف ، والتقدير : مَنْ يَأتِني فإكرامُه حاصلٌ .

ويجوز أن يكون المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فَجَزَاؤهُ الإكرامُ .

ونصّ ابن مالك على أنّ الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ قُرِئَ (فإنّه) بالفتح ، والكســر . فالكســر على أنها جملة جواب للشــرط (مَنْ) والفتح على جَعْل أَنّ وصلتها مصدرًا وقع مبتدأً خبره محذوف ، والتقدير : فالغُفْرَانُ جَزَاؤُه ، أو على جعلها خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران . ولم يُقْرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تتقدّم فيه أنّ مفتوحة ،نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾

قُرِئَ (فأنّه) بالفتح ، والكسر .

4- إذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قول ، وخبرها قولٌ ، والقائل واحدٌ ، نحو : خيْرُ القولِ إنِّي أحمدُ اللهَ ، بكسر إنَّ وفتحها ،فالفتح على جَعْل أَنَّ وصلتها في تأويل مصــــدر يُعرب خبرًا عن المبتدأ (خير) والتقدير : خَيْرُ القولِ حَمْدُ اللهِ ، والكسر على جَعْل إنَّ واسمها وخــبرها جملة وقعت خــبرًا عن المبتدأ (خير) فخيرُ

القولِ : مبتدأ ، وجملة : إني أحمدُ اللهَ: في محل خبرللمبتدأ . ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى فهي مثل : نُطْقِى اللهُ حَسْبِي . ومَثَّل سيبويه لهذه المسألة بقوله : أَوَّلُ ما أقولُ أَنِّي أحمدُ اللهَ .

س14– قال الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وقال الآخر :

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبَّكِ الْعَلِيِّ أَنِّ أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج14- **الشاهد في البيت الأول** : إذا أنَّه .

وجه الاستشهاد : هذا شاهد على جواز فتح همزة إنّ ، وكسرها بعد إذا الفجائية ، فقد رُوِيَ البيت بفتح أَنَّ ، وكسرها . فالكسر على جَعْلها جملة مُسْتَأْنَفة ، والتقدير : إذا هو عَبْدُ القفا واللَّهازم ، والفتح على جعلها مصدرًا

وقع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : فإذا العبوديَّةُ شَأْنُه ، أو جَعْل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فإذا شأْنُه العبوديَّةُ .

الشاهد في البيت الثاني : أَوْتَحْلِفِي بربّك العليَّ أَنِّ .

وجه الاستشـهاد : هذا شاهد على جواز فتح همزة إنّ ، وكسرها ؛ لكونها واقعة بعد فعلِ قسمٍ لا لاَم بعدَه ، فقد رُوِيَ البيت بفتح أنَّ وكسرها .

فالفتح على جعلها مصـــدرًا مجرورًا بحرف جر محذوف ، والتقدير : أوتحلفي على كوني أبًا لهذا الصـــبي ، والكســـر على اعتبارها مع معموليها جملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب القسم .

جوازُ دخولِ لامِ الابتداءِ

على خبرِ إنَّ المكسورةِ

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّ لَوَزَرْ

س15- ما حكم دخول لام الابتداء على خبر إنّ المكســـورة ؟ وهل تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إِنَّ ؟

ج15- يجوز دخول لام الابتداء على خبر إِنَّ المكسـورة ،وتُسَـمَّى اللاَّمَ الْمُزَحْلَقَةَ ،نحو: إِنَّ زيدًا لقائمٌ . ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنَّ؛فلا يُقال:

لعلَّ زيدًا لقائمٌ . وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكنَّ) وأنشدوا قول الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِىحُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والبصـريون يُنكرون ذلك ؛ ويقولون : إنّ هذا البيت لا يصحُّ ، ولم يَنْقُلْه أحدٌ مِن الأَثْبَات،وإذا صَحَّ البيت فاللاَّم في الخبر (لعميد) زائدة،وليست لام الابتداء .

وأجاز المبَرِّد دخولها في خبر أَنَّ المفتوحة ، وقد قُرِئ شـــذوذاً قوله تعالى : ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ بفتح أَنَّ .

ويمكن تخريج الآية على أَنّ اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

وشذّ زيادة اللام في خبر (أَمْسَى) كما في قول الشاعر :

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْ فَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وزيدت أيضاً في خبر المبتدأ شذوذًا ، كقول الشاعر :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

س16- ما سبب تأخير اللام إلى الخبر ؟ وما الأصل في ذلك ؟

ج16- لام الابتداء حَقُّها أنْ تدخل على أوَّل الكلام ؛ لأن لها صـــدر الكلام ، هذا هو الأصـــل ، فحقُها إذاً أَنْ تدخل على إِنَّ ؛ فتقول : لإِنَّ زيدًا قائمٌ ، لكنْ لَمَّا كانت اللام للتأكيد ، وإنّ للتأكيد كَرِهوا الجمْعَ بين حرفين بمعنى واحد في أوَّل الكلام فأخَّروا اللام إلى الخبر .

شروطُ اقترانِ خبرِ إِنّ المكسورةِ بلامِ الابتداءِ

وَلاَ يَلِي ذِى اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرِضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

س17– ما شروط اقتران خبر إنَّ المكسورة بلام الابتداء ؟

ج17– يُشترط لذلك ثلاثة شروط ، هي :

1- **أن يكون الخبر متأخراً** ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾

فإن تقدم الخبرلم يجز دخولها عليه ؛ فلا تقول : إن لعندك محمداً .

2- **أن يكون الخبر مُثبتاً غير منفي** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ فإنْ كان مَنفيًّا امتنع دخول اللام عليه ، كما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ وكما في قولك: إنَّ زيداً ما يقوم؛ فلا يُقال : إنَّ زيدًا لَمَا يقومُ .

3- **ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بـــ (قَدْ)** فلا يُقال: إنّ زيدًا لَرَضِيَ . وهذا هو المراد من قول الناظم : " ولا مِنَ الأفعالِ كرَضِيَا " ، وأجاز ذلك الِكسَائِيُّ ، وابن هشام .

فإذا استوفى الخبر هذه الشروط جاز دخول اللام عليه ، وذلك في المواضع الآتية :

أ– إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ مُتصرف مقترن بـ (قد) ، نحو :

إنَّ زيدًا لَقَدْ قامَ ، ونحو : إنَّ ذا لقد سَمَا على العَدُوِّ مُسْتحوذاً .

ب- إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع سواء كان مُتصرفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ونحو: إنّ زيدًا لَيَرْضَى، أو غير متصرف تصرفاً كاملاً ، نحو : إنَّ زيدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ . فالفعل (يَذَرُ) غير متصرف تصرفاً كاملاً فلا يستعمل منه إلا المضارع,والأمر . ومثله الفعل (يَدَعُ) هذا إذا لم يقترن المضارع بسوف , أو السين ، أما إذا اقترن المضارع بأحدهما ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ، فيجوز إذا اقترن بسوف على الصحيح ، وأمَّا إذا اقترن بالسين فقليل .

ج- إذا كان الخبر جملةً فعليه فعلها ماضٍ غير متصـــرف (جامد) نحو : إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجلُ ، ونحو : إنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الرَّجلُ ، ونحو : إن زيدًا لَعَسَـــى أن يزورَنا . وهذا مذهب الأخفش ، والفرَّاء . والمنقول أنّ سيبويه لا يُجيز ذلك .

د- إذا كان الخبر جملة اسمية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِ وَنُمِيتُ ﴾ ونحو : إنّ أخاك لوَجْهُه حَسَنٌ ، ويجوز : إنّ أخاك وجهُه لَحَسَنٌ .

ودخولها على الجزء الأول المبتدأ (لوجهه) أَوْلَى ، وقيل : إنّ دخولها على الجزء الثاني (لحسنٌ) شاذّ .

هـ- إذا كان الخبر مفردًا ، نحو : إنّ زيدًا لقائمٌ .

و- إذا كان الخبر شبه جملة ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

س18- قال الشاعر:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج18- **الشاهد** : لَلاَ مُتَشَابهان .

وجه الاستشهاد : أدخل الشاعر اللام في الخبر المنفي بـ (لا) وهو شاذّ .

دخولُ لامِ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ

وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم إنّ المؤخر

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

س19- ما شروط دخول لام الابتداء على معمول الخبر ؟

ج19- يشترط لذلك أربعة شروط ، هي :

1- أن يكون المعمول متوسطًا بين اسم إنّ وخبرها .

2- أن يكون الخبر مِمَّا يصحّ دخول اللام عليه . راجع س17 .

3- ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر .

4- ألا يكون معمول الخبر حالاً , ولا تمييزًا .

وتتحقق هذه الشـــروط في نحو : إنّ زيدًا لَطَعَامَكَ آكلٌ . فالطعام معمولٌ للخبر (آكِلٌ) وقد دخلت عليه لام الابتداء ؛ لكونه متوسطًا بين اسم إنّ وخبرها ، والخبر

مما يصح دخول اللام عليه ؛ لأنه مفرد واللام لم تدخل عليه ، والمعمول ليس حالاً ، ولا تمييزًا . فإن تأخَّر المعمول فلا تدخل اللام عليه ؛ فلا يُقال :

إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامك ؛لأن المعمول (طعام) ليس متوسطًا بين الاسم والخبر .

وإذا دخلت اللام على المعمول المتوسط فإنها لا تدخل على الخبر ؛ فلا يُقال : إنّ زيدًا لَطعامَك لآكل ؛وذلك لأن دخول اللام خُصِّص بمعمول الخبر المتوسط، وقد سُمِع ذلك قليلا ، وحُكي من كلامهم : إِنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ ، فقد دخلت اللام على الخبر (لصالح) مع كونها داخلة على معمول الخبر المتوسط (لبحمد الله) .

وإذا كان الخبر مما لايصح دخول اللام عليه فلا يصح دخولها على المعمول ؛ فلا يُقال : إنّ زيدًا لَطعامَك أَكَل ؛ لأن الخبر فعل ماضٍ متصرف غير مقرون بِقَدْ ، وهو مما لايصح دخول اللام عليه ، كما عرفنا ذلك سابقاً ، وأجاز ذلك بعضهم .

وإذا كان المعمول حالاً ، أو تمييزًا لم يصح دخول اللام عليه ؛ لعدم سماع ذلك من العرب ، فلايصح أن تقول: إن زيدًا لراكبًاحاضرٌ ؛ لأن المعمول (لراكباً) حال ، ولا يصح كذلك : إن زيدًا لَعَرَقاً يَتَصَبَّبُ ؛ لأن المعمول (عَرَقاً) تمييز .

وزاد أبو حَيَّان : ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ، ولا مفعولاً لأجله ، و يجوز غير ذلك .

س20– إلام أشار الناظم بقوله : " والفَصْلَ " ؟

ج20- أشار بقوله (والفَصْلَ) إلى أنّ لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ فالضمير (هو) ضمير فصل لا محلَّ له من الإعراب ، وقد دخلت عليه اللام ، واسم الإشارة هذا : اسم إنّ ، والقصص : خبرها . وإذا دخلت اللام على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر ؛ فلا يقال : إنّ زيدًا لَهُوَ لقائمٌ .

س21- لِمَ سُمِّي ضمير الفصل بهذا الاسم ؟ وما شروطه ؟

ج21- سُمِّي ضمير الفصل؛ لأنه يَفْصِل بين الخبر، والتابع (الصِّفة ، أو البدل) فإذا قلت : زيدٌ القائمُ ، احْتُمِلَ أن يكون (القائمُ) صفة لزيد على اعتبار أنّ الخبر سيأتي ذكره - ويكثر ذلك في الكلام المنطوق - واحْتُمِل أَنّ يكون (القائم) خبرًا لزيد ، فلما أُتى بضمير الفصل، نحو: زيدٌ هو القائم ، تعيّن أن يكون (القائمُ) خبرًا عن زيد . والبصريون هم مَنْ سَمَّوه (ضمير فصل) ومن العلماء من يُسَمِّيه (الْفَصْل)كما ذكر الناظم .

والكوفيون يسمونه (عِمَادًا) لأنه يُعْتمد عليه في تأدية المعنى المراد .

وأما شروطه فأربعة ، هي :

1- أن يقع بين المبتدأ والخبر ، نحو : الْمُتَّقُونَ هُمُ الفائزون ، أو يقع بين ما أصلهما المبتدأ والخبر ، كاسمي (إنّ , وكان) وخبرهما ، نحو : إنّ زيدًا لهو القائمُ ، ونحو : كان زيدٌ لهو القائمَ .

(م) 2- أن يكون ما قبله معرفة ، وما بعده معرفة ، كما في الأمثلة السابقة ، أو يكون أولهما معرفة ، وثانيهما يُشـــبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف، كأَفْعَل التفضيل المقترن بِمِنْ ، نحو : محمدٌ أفضَلُ مِنْ زيدٍ .

3- أن يكون ضمير الفصل من ضمائر الرفع .

4- أنْ يُطابق ما قبله في الغيبة , أو التكلّم , أو الخطاب ؛ وفي الإفراد,والتثنية , والجمع ؛ وفي التذكير , والتأنيث ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ ، ونحو قولك : محمدٌ هو المجتهدُ ، وفاطمةُ هي المجتهدةُ ، والمؤمناتُ هُنَّ الفائزاتُ . (م)

(م) س22- اختلف العلماء في ضمير الفصل ، أحرف هو أم اسم ؟ وضح هذا الخلاف وما يترتب عليه .

ج22- أكثر العلماء من البصريين على أنه حرف وُضِع على صورة الضمير ؛ وبناء على هذا الرأي فلا محلَّ له من الإعراب .

ومن العلماء من قال : هو اسم ، ويترتّب على هذا الرأي السؤالان الآتيان :

1- أ له محل من الإعراب , أم لا ؟

2- إذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاســـم الذي قبله , أم محل الاسم الذي بعده ؟ والجواب ، كما يلي :

أ- قال الخليل : هو اسم لا محل له من الإعراب (مُهْمَل) فيُعْرب ما بعد الضمير على حسب ما قبله فقد يكون خبرًا لمبتدأ ، نحو : زيدٌ هو القائمُ ،

وقد يكون خبرًا لكان منصوباً ، نحو : كان زيدٌ هو القائمَ .

ب- قال الفرَّاء : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه فهو في محل رفع مبتدأ ثان إذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، أو قلت : كان زيدٌ هـو القائمَ . وهـو في محل نصب بدل إذا قلت : إن زيدًا هو القائمُ .

ج -قال الكِسائي : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه فهو في محل رفع مبتدأ ثان إذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، أو قلت : إنَّ زيدًا هو القائمُ . وهو في محل نصب إذا قلت :كان زيدٌ هو القائمَ .

وأما قوله تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ فالصَّوَابُ أَنَّ الضمير في هذه الآية تأكيد لاسم كان (التاء) ويجوز أن يكون : لا محلَّ له من الإعراب .

س23- إلام أشار الناظم بقوله :" واسْمًا حَلَّ قَبْلَه الخَبَرَ ؟

ج23- أشار بذلك إلى أنّ لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخّر عن الخبر ، كما في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ ونحو : إنّ في الدار لَزيدًا .

وإذا دخلت اللام على ضمير الفصل،أوعلى الاسم المتأخِّر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يُقال : إنَّ زيدًا لهو لقائم ، ولا يقال : إنّ لفي الدار لزيدًا .

إبطالُ عملِ إِنَّ ، وأخواتِها

إذا اتصلت بها ما غير الموصولة

وَوَصْلُ مَا بِذِى الْحُرُوفِ مُبْطِلُ   إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

س24– ما تأثير (ما) غير الموصولة على إنّ , وأخواتها ؟

ج24– إذا دخلت (ما) غير الموصـــولة (الزَّائدة) على إنّ , وأخواتها أَبْطَلَتْ عملها ؛ فتقول : إنّما زيدٌ قائمٌ ، برفع (زيد) ولا يجوز نصبه ؛ بسبب دخول (ما) غير الموصولة على إنّ .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ويبطل كذلك عَمَلُ باقي أخواتها ماعدا **ليت** ، فيجوز فيها الإعمال , والإهمال ؛ فتقول : ليتما زيدًا قائمٌ ، بنصب (زيداً) ويجوز الرفع ؛ فتقول : ليتما زيدٌ قائمٌ . ومنه قول الشاعر :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا   إلى حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فقد رُوِي هذا البيت بنصب الحمام , ورفعه .

س25– ما مراد الناظم من قوله : " وقد يُبَقّى العملُ " ؟

ج25– ظاهركلام الناظم أنّ (ما) إنِ اتَّصـلت بهذه الأحرف كَفَّتْها عن الْعَمَل ، وقد تعملُ قليلاً . وهذا مذهب جماعة من النحويين, كالزجّاجي ،وابن السَّـرَّاج .

وحكى الأخفش ، والكسـائى : إنّما زيدًا قائمٌ . والصـحيح أنّه لا يعمل من هذه الأحرف مع (ما) إلا ليت ,وأما ما حكاه الأخفش ، والكسائى فشاذٌ .

(م) س26– إذا دخلت (ما) غير الموصـولة على إنَّ , وأخواتها أبطلت عملها إلا ليت ، فما تعليل ذلك ؟

ج26– إنما أُعملت إنّ ، وأخواتها ؛ لاختصـاصـها بالأسماء ، ودخول (ما) عليها يُزيل هذا الاختصـاص فلا تعمل ، ويجعلها تدخل على الجملة الفعلية ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ وقـوله تعالى : ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ وأمَّا ليت فدخول (ما) عليها لايُزيل اختصـاصـها بالأسماء ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك لم يبطل عملها .

س27– لم سُمِّيت (ما) غير موصولة ؟ وهل لها تسمية أخرى ؟

ج27–سميت غير موصولة احترازاً من (ما) الموصولة التي بمعنى (الذي) فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف ، نحو : إنّ ما عندك حَسَـنٌ (أي : إنّ الذي عندك حَسَـنٌ) وكذلك احترازاً من (ما) المصـدرية التي هي موصـول حرفي فإنها لا تبطل العمل ، نحو : إنّ ما فعلت حَسَنٌ (أي : إنّ فِعْلَكَ حَسَنٌ) .

وتُسَمَّى (ما) الكَافَّة ؛ لأنها تكُفُّ إنّ , وأخواتها عن العمل .

وهي زائدة يجوز حذفها ؛ ولكونها كافَّة وزائدة سُمِّيت : ما الكافَّة الزائدة ؛ لأنها لو كانت أصلية غير زائدة لم تبطل العمل مثل (ما) الموصولة .

حكمُ المعطوفِ بعدَ خبرِ إنَّ

وحكمه إذا توسط بين المعمولين

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

س28– ما حكم المعطوف الواقع بعد خبر إنّ ؟

ج28– إذا وقع بعد اسم إنّ , وخبرها عاطف جاز في هذا الاسم المعطوف وجهان :

1– **النصب عطفاً على اسم إنّ** ، نحو : إنّ زيدًا قائمٌ وعمرًا .

2– **الرفع** ، نحو : إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو . واختلف فيه ، والمشهور أنه معطوف على محل اسم إنّ ، فإنه في الأصل مرفوع ؛ لكونه مبتدأ – وهذا يُشعر به ظاهر كلام المصنف – وذهب قوم إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : وعمرٌوكذلك . ويرى ابن عقيل : أن إعرابه مبتدأ هو الصحيح .

س29– ما الحكم إذا وقع المعطوف بين اسم إنّ , وخبرها ؟

ج29- إذا وقع العطف قبل أنْ تَسْـتكمل إنّ خبرها (أي : وقع بعد اسـم إنّ) تَعيَّنَ النّصـــب عند الجمهور ؛ فتقول : إنّ زيدًا وعمرًا قائمان ، ونحو : إنّك وزيدًا ذاهبان ، وذلك على اعتبار أنه معطوف على اسم إنّ .

وأجاز بعضهم الرفع .

(م) ومن أمثلة الرفع قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

في هذا الشـــاهد وقع المعطوف(قَيَّارُ) مرفوعاً بعد اســـم إنّ(ياء المتكلم)وقبل خبرهـا . ومنـه قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ فكلمة الصـــابئون وقعت مرفوعة مع كونها معطوفة على اســـم إنّ (الذين) وكان وقوعها متوســـطاً بين اســـم إنّ وخبرها . ومنه قراءة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ.. ﴾ برفع كلمة (ملائكتُه) بعدَ اسم إنّ ، وقَبْلَ خبرها ، واختلف النّحاة في تخريج ذلك كلِّه على النحو الآتي :

1- المعطوف مرفوع على محل اســـم إنّ ، باعتباره مبتدأ قبل دخول إنّ . وهذا مذهب الكسائي .

2- المعطوف مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف، أو خبره هو الخبر المذكور، وخبر إنّ هو المحذوف، وجملة المبتدأ وخبره معطوفه على جملة إن واسمها وخبرها . وهذا هو مذهب جمهور البصريين ، وتوضيح ذلك في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾ في قراءة رفع (ملائكتُه) المعطوف الملائكة: مبتدأ خبره محذوف ، ويصلون : خبر إنّ ، أو يكون خبر المبتدأ هو: يصلُّون ، وخبر إنّ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر (ملائكته يصلون) معطوفة على جملة إنّ واسمها وخبرها المحذوف .

وذهب المحقِّقُ الرَّضِى إلى أنّ جملة المبتدأ , والخبر (ملائكته يصلون) لا محلَّ لها ؛ لأنها مُعْتَرِضَة بين اسم إن وخبرها . (م)

حكمُ المعطوفِ مع باقي أخواتِ إنَّ

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنّْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّْ

س30- ما حكم المعطوف مع باقي أخوات إنّ ؟

ج30- حكم (أَنَّ المفتوحة ، ولكنَّ) في العطف على اسمهما كحكم إِنّ المكسورة ؛ فتقول : علمت أَنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو ، برفع (عمرو) ونصبه ؛ وتقول : علمت أنّ زيدًا وعمرًا قائمان (بالنصب فقط عند الجمهور) وتقول كذلك : ما زيدٌ قائمًا لكنّ عمرًا مُنطلقٌ وخالدًا (بنصب خالدًا ورفعه) وتقول: ما زيدٌ قائمًا لكنَّ عمرًا وخالدًا منطلقان (بالنصب فقط عند الجمهور). وأمَّا (ليت، ولعلّ ، وكأنّ) فلا يجوز معها إلا النّصب سواء تقدّم المعطوف , أو تأخر ؛ فتقول : ليت زيدًا وعمرًا قائمان ؛ وتقول : ليت زيدًا قائمٌ وعمرًا ، (بالنّصب في المثالين) ولايجوز الرفع ، وكذلك الحال مع كأنّ ، ولعلّ .

وأجاز الفَرَّاء الرفع سواء تقدّم المعطوف , أو تأخّر ، وذلك مع الأحرف الثلاثة

(ليت ، ولعلّ ، وكأنّ) .

إعمالُ إنَّ المخفَّفةِ ، وإهمالُها
واقترانُها باللامِ الفَارِقَةِ عند الإهمال
وجواز الاستغناء عنها

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

س31- متى يجوز إعمال إنّ , وإهمالها ؟ وما الأكثر الإعمال, أو الإهمال ؟

ج31- يجوز إعمال إنّ , وإهمالها إذا خُفّفت . **والأكثر في لسان العرب إهمالها** ؛ فتقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، وفي هذه الحالة تلزمها اللام الفارقة التي تفرق بينها وبين (إنْ) النافية التي بمعنى (ما) النافية .

ويقلُّ إعمالها ؛ فتقول : إنْ زيدًا قائمٌ .

(م) وكما في قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ بسُكون (إنْ) وتخفيف ميم (لَمَا) وذلك على اعتبار أنّ (كُلاًّ) اسم إنْ المخففة ، ولَمَا : اللام لام الابتداء ، وما : اسم موصول في محل رفع خبر إنْ المخففة . (م)

وحكى الإعمال سيبويه ، والأخفش , ولا تلزمها حينئذ اللام الفارقة ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأنّ النافية لا تعمل عمل إنَّ .

س32– ما مراد الناظم بقوله : ورُبَّما أُسْتُغْنِي عنها إن بدا ... " ؟

ج32– **مراده** : أنّه يمكن الاستغناء عن اللام الفارقة في حالة إهمال إنّ إذا ظهر المقصود ، وهو إثبات المعنى وليس نفيه ، وحينئذ لا تَلْتبِسُ بـ (إنْ) النافية ، وذلك كما في قول الشاعر :

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فقد حذف الشاعر اللام الفارقة من خبر إنْ المخففة، وهو (كانت) وذلك اعتمادًا على المعنى ، وهو إثبات طيب الأصل وشرفه لآل مالك ، وبذلك لم تلتبس إنْ المخففة بإنْ النافية ؛ لأنها لو حُمِلَتْ على النّفي لكان المعنى : ليست مالكٌ كرامَ المعادن ، وهذا المعنى ليس هو المراد من البيت .

س33– اختلف النحويون في نوعِ اللام الداخلة على خبر إنْ المخففة ، وضِّح ذلك .

ج33- اختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أُدخلت للفرق بين إنْ النافية , وإن المخففة ، أو هي لامٌ أُخرى اجْتُلِبَتْ للفرق ؟ **كلام سيبويه** يدلّ على أنها لام الابتداء دخلت لِلْفَرْقِ . وتظهر فائدة هذا الخلاف في اختلافهم في اللام في قوله ع : " قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنا " فمَنْ جعلها لام الابتداء أوجبَ كسـر همزة (إِن) ومنْ جعلها لاما أُخرى اُجتلبت للفرق فَتَحَ همزة (أَن) . وقال الفارسيّ : هي لامٌ غير لام الابتداء اجتلبت للفرق – وهذا الرأي جيّد – لأن لام الابتداء لها شـروط في دخولها على خبر إنّ – سَـبق ذكرها فارجع إليها – وقال الأخفش: هي لام الابتداء أُدخلت للفرق .

نوعُ الأفعالِ التي تأتي بعد إِنْ المخفَّفةِ

وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِى مُوصَلاَ

س34- ما نوع الأفعال التي تأتي بعد إن المخففة ؟

ج34- إذا خُففت إنّ فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، كما في قوله تعالى :
﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ وقوله تعالى :
﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ ويَقِلّ أن يليها فعل غير ناسخ . وهذا مراده بقوله :

" إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا "، ومنه قول بعض العرب : إنْ يَزِينُك لَنَفْسُك ، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ ، وقولهم : إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا .

وأجاز الأخفش : إنْ قام لأَنا . ومن ذلك قول الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فقد ورد الفعل (قَتَلَ) وهو غير ناسخ بعد إن المخففة .

والأخفش يجيز القياس على ذلك كلِّه ، والجمهور منعوا القياس على الفعل غير الناسخ سواء أكان ماضيًا , أم مضارعًا .

أَنَّ الْمُخَفَّفَةُ

شروط اسمها وخبرها

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

س35- إذا خُفِّفت أَنَّ المفتوحة فهل يبقى عملها ؟ وما شرط اسمها وخبرها ؟

ج35- إذا خُفّفت أَنَّ المفتوحة بَقِيَ عملها , وشرط اسمها : ألاَّ يكون إلاَّ ضمير الشأن محذوفًا ، وشرط خبرها : ألاَّ يكون إلاَّ جملة ، وذلك نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ

قائمٌ . فأَنْ : مخفّفة من الثقيلة ، واسمها ضـــمير الشـــأن وهو محذوف ، والتقدير : علمت أَنَّه ، وجملة زيدٌ قائمٌ : جملة اسمية في محل رفع خبر أَنْ المخففة .
(م) وابنُ الحْاجِب هو الذي اشترط أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا وجوبًا ، وأما الناظم , والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ، وقد قَدَّر سيبويه في قوله تعالى : ﴿ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ ﴾ أَنَّك يا إبراهيم ، والكاف ليس ضـــــمير شأن . (م)

س36– قال الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي   طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

عين الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج36– **الشاهد** : أَنْكِ . **وجه الاستشهاد** : خُفَّفت أنّ المفتوحة ولم يحذف اسمها ، بل ورد بارزًا ، وهو الضمير (الكاف) وذلك قليل .
(م) والكثير عند ابن الحاجب – الذي جَرَى الشارحُ على رأيه – أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وخبرها جملة . (م)

الفَصْلُ بين أَنَّ المخفَّفةِ ,

وخبرها الجملة الفعليَّة

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

س37- ما شروط الفصل بين أَن المخفّفة , وخبرها ؟

ج37- **يُشترط لذلك أن يكون خبرهاجملة فعلية فعلها مُتصرف ليس للدعاء،** نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ فقد فُصِل بين أَنْ المخففة

وخبرها (يكون) بالسين ؛لأن الخبر جملة فعلية فعلها متصرف يأتي منه المضارع، والأمر, واسم الفاعل، وهو ليس للدعاء . فإنْ كان خبرها جملة فعلية فعلها غير مُتصرف لم يُؤْتَ بفاصل،نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ فليس , وعسى : فعلان جامدان غير متصرفين ؛ ولذلك لم يُؤت بفاصل ، وكذلك إن كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف ، وكان للدعاء لم يُؤت بفاصل ، كقوله تعالى :

﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، وتخفيف أَنْ .

أمَّا إن كان خبرها جملة اسمية لم يَحْتَجْ إلى فاصـــل ، نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ، إلا إذا قُصِـد النّفي، فَيُفْصَـل بينهما بحرف نفي ،كقوله تعالى :﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ فالفاصـــل هنا هو حرف النفي (لا) لأن المقصـــود نفي وجود إله غير الله .

س38– اذكر نوع الفاصل بين أَنْ المخففة وخبرها ، وما حكم الفصل ؟

ج38– حكمُ الفَصْـلِ مُختلَفٌ فيه ، فقال قوم : يجب الفَصْـلُ بينهما إلا قليلاً ، وممن قال بوجوب الفصل : الفَرَّاء ، وابن الأَنْبَارِي .

وقالت فِرقةٌ منهم الناظم : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفَصْل .

والفاصل أحد أربعة أشياء ، هي :

1- **قَدْ** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ ونحو : علمتُ أَنْ قد يقومُ زيدٌ .

2- **حرفا التَّنْفِيسِ** (السـين وســوف) كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ وكما في قول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

3- **النَّفْيُ** ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ .

4- **لَوْ** - قَلَّ ذِكْرُهَا فاصلةً عند النحويين - كما في قوله تعالى :

﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾

وقوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ** ﴾ .

س39- قال تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ في قراءة مَن قرأ برفع (يُتِمُّ) .

قال الشاعر: عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عين الشاهد فيما سبق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج39- **الشاهد في الآية الكريمة** (أَنْ يتمُّ) .

وجه الاستشهاد : وردت أَن مخففة وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، ومع ذلك لم يُؤت بفاصل بينهما ،وهذا من أمثلة ما ورد بدون فاصل. وقيل : إنّ (أَنْ) ليست المخففة من الثقيلة ، بل هي أَنْ المصدرية الناصبة للفعل

المضارع ، وارتفع الفعل (يتمُّ) بعدها شذوذًا ، وإهمال أنْ الناصبة للفعل المضارع لغةٌ لجماعة من العرب .

الشاهد في البيت الشعري : أَنْ يُؤَمَّلُون .

وجه الاستشهاد: وردت أن مخففة من الثقيلة وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، ومع ذلك لم يُؤت بفاصل بينهما ، وهذا أيضاً من أمثلة ما ورد بدون فاصل .

(م) س40- كيف نُفَرِّقُ بين أَنْ المخففة من الثقيلة ، وأَنْ المصدرية الناصبة للفعل المضارِع ؟

ج40- **أَنْ المخففة مِن الثقيلة هي التي يقع قبلها ما يدل على الْعِلْمِ** ، نحو: (عَلِمَ ، ورَأَى ، وتَحَقَّقَ ، وتَبَيَّنَ) والفعلُ بعدها يكون مرفوعًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ وكما في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ وهذا هو مذهب الجمهور ، وأمَّا الفرَّاء , وابن الأنباري فلا يَرَيَانِ للمخففة موضعًا يَخُصُّها .

فإنْ كان ما قبلها دالاً على الظَّنِّ فيجوز الوجهان : مخففة ، ومصدرية ؛ والأرجح أن تكون مصدرية ، كما في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾ واختلفوا في قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ قُرِئ (تكون) بالنصب , والرفع .

أما إن لم يكن قبلها علمٌ , ولا ظنّ فهي مصـــدرية لا غير ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى ... ﴾ .

(م) س41– ما السَّبَبُ الدَّاعي إلى الفصل بين أن المخففة , وخبرها ؟

ج41– ذهب الجمهور إلى أنّ هذا الفصـــــل يكون للتَّفرقة بين أَنْ المخففة من الثقيلة ، وأَنْ المصدرية .

وذهب آخرون إلى أنّ هذا الفصـل لِجَبْرِ الوَهْن (الضَّـعف) الذي أَصَـابَ أَنَّ الثقيلة بسبب تخفيفها .

ويُرَدُّ على هذا القول بأنّ هـذا الوهن موجود إذا كـان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد ، أو دعاء ، فلماذا لم يُجبَر الوهن في هذه الحالات ويُؤتَى بفاصل ؟ .

تَخْفِيفُ كَأَنَّ

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِى   مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِى

س42– إذا خُفِّفَت كأنَّ فهل يبقى عملها ؟ وما شـــرط اسمها ؟ وهل يُفصـــل بينها وبين خبرها ؟

ج42- إذا خُفِّفَت كأنَّ بقي عملها . **وشرط اسمها** أن يكون ضمير الشأن محذوفًا – وهوكثير ، ويقلّ إثبات اسمها – ولا يُفصل بينها وبين خبرها إذا كان خبرها جملة اسميَّة ، نحو : كَأَنْ زيدٌ قائمٌ .

أمّا إن كان خبرها جملة فعلية فُصِل بينهما بـ (لم) في حالة النّفي ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ , وقوله تعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ أويفُصل بينهما بـ (قد) في حالة الإثبات ، كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

(أي : وكأنْ قد زَالَتْ) فاسم كأنْ في هذا البيت , وفي الأمثلة السابقة جميعاً محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير:كَأَنّه زيدٌ قائمٌ ، وكأنه لم تَغْنَ بالأمس، وكأنه لم يسمعْها،وكأنه قد زالت . وهذا معنى قول الناظم:" فَنُوِى منصوبُها ".

ورُوِى إثبات منصوبها (أي : اسمها) ولكنه قليل . ومنه قول الشاعر :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

في هذا الشاهد خُففت كأنْ , ولم يحذف اسمها ، بل ذُكِر ، وهو قوله : ثدييه ، وخبرها حُقّان .

وقد ورد اسمها وخبرها في هذا البيت اسمين ظاهرين ، ولا يُقاس عليه .

كما أنّ هذا البيت ورد برواية أخرى ، هي :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وذلك على اعتبار أَنّ اسم كأنْ ضمير الشأن وهو محذوف ، و ثدياه حُقّان : جملة اسمية في محل رفع خبر كأنْ . و يُحتمل أن يكون (ثدياه) اسم كأنْ ، وجاء بالألف على لغة مَنْ يجعل المثنى بالألف في جميع أحواله .

*** س43– هل تُخَفَّفُ لكنَّ ,ولعلّ ؟ وإذا خُفِّفتا فماذا يَتَرَتَّبُ على تخفيفهما؟**

ج43– نعم . تخفّف لكنَّ ، ويترتب على ذلك أمران :

1- **وجوب إهمالها** ، قال تعالى : ﴿لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾.

2- **زوال اختصـــاصـــها بالجملة الاسمية** ، فتدخل على الاسمية ،كما في الآية السابقة ، وتدخل على الفعلية ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴾ .

وأمَّا **لَعَلَّ** فلا يجوزُ تخفيفُ لاَمِها المشَدَّدَةِ .

تَمَّ بِحَــمْــدِ اللهِ

وتَوْفِيقِهِ الجُزْءُ الأَوَّلُ

وَيَلِيه الجزءُ الثَّاني إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالى

\# # # #